مكتبة الإمام
[illegible]

لبنان

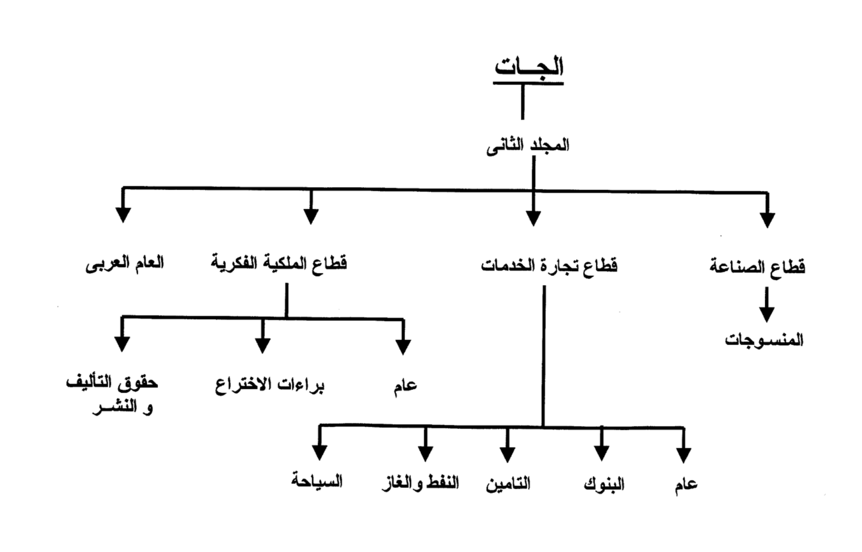
المجلد الثاني

الجات

المجلد الثاني

إعـــداد

مكتبة الأهرام للبحث العلمي


الجـات
المجلد الثانى
قطاع الصناعة
قطاع تجارة الخدمات
قطاع الملكية الفكرية
العام العربى
المنسوجات
عام
براءات الاختراع
حقوق التأليف
و النشـر
عام
البنوك
التامين
النفط والغاز
السياحة

المنسوجات

الجات

ومصر

قطاع الصناعة : المنسوجات

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	مصانع النسيج ترفع الراية البيضاء	أحمد غالى	العالم اليوم	١٩٦٣	١٩٩٧/٧/١٦	٨٣
٢	متى نعلن وفاة صناعة المنسوجات ؟	الجريدة	العالم اليوم	٢٠١١	١٩٩٧/٩/١٠	٨٥
٣	خبراء الغزل والنسيج والملابس الجاهزة يحذرون (١ من ٣)	جيهان الصاوى	العالم اليوم	٢٠٦٤	/١١/١١ ١٩٩٧	٨٨
٤	خبراء الغزل والنسيج والملابس الجاهزة يحذرون (٢ من ٣)	جيهان الصاوى	العالم اليوم	٢٠٦٥	/١١/١٢ ١٩٩٧	٩١
٥	خبراء الغزل والنسيج والملابس الجاهزة يحذرون (٣ من ٣)	جيهان الصاوى	العالم اليوم	٢٠٦٦	/١١/١٣ ١٩٩٧	٩٥
٦	صناعاتنا النسيجية تدخل سنة ازلى خطر (١)	عبد الناصر عارف	الاهرام	٤٠٥٤٤	١٩٩٧/١٢/٨	٩٨
٧	صناعاتنا النسيجية تدخل سنة اولى خطر (٢)	عبد الناصر عارف	الاهرام	٤٠٥٤٥	١٩٩٧/١٢/٩	١٠٠
٨	اتفاقية الجات وصناعة المنسوجات	عبد الفتاح عبد الوهاب	الاخبار	١٤٣٠٥	١٩٩٨/٣/٨	١٠٢
٩	تحرير التجارة الدولية فى المنسوجات والملابس	عادل محمد خليل	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	١٥٤٠	١٩٩٨/٧/١٣	١٠٣

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	أحمد غالى
الموضوع الفرعى :	ومصر : قطاع الصناعة : المنسوجات	رقم العدد :	١٩٦٣
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	١٩٩٧/٧/١٦

الموجة الأولى لـ«طلائع الجات»: أول يناير 1998

مصانع النسيج ترفع الراية البيضاء

القرار الذى صدر مؤخرا بإلغاء الحظر المفروض على استيراد الأقمشة من الخارج اعتبارا من يناير المقبل، وضع صناعة الغزل والنسيج فى مهب الريح، وجعلها فى نفس الوقت محصورة بين مطرقة الكساد وتراكم المخزون فى الداخل وسندان ارتفاع معدلات تهريب الأقمشة من الخارج حتى وصلت إلى مليار جنيه.

مجدى الفارس: فتح الباب سيعرض الصناعة لنكسة

المعتز بالله عبدالمقصود: لابد من استغلال الفرصة لتوفيق أوضاعنا

عبدالوهاب الشرقاوى: إلغاء الضرائب على الخامات ينقذ الأقمشة المحلية

محمد عبدالراضى: سنغلق محلاتنا بعد تطبيق القرار رسميا

900 مصنع لاتتحمل فتح باب الاستيراد فى هذا التوقيت

طوارىء فى غرفة الصناعات النسيجية لبحث الموقف

لاجدوى من التأجيل والحماية لن تستمر إلى مالانهاية

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	أحمد غالى
الموضوع الفرعى :	ومصر : قطاع الصناعة : المنسوجات	رقم العـــدد :	١٩٦٣
المصـــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـدور :	١٩٩٧/٧/١٦

عبدالحكيم حجاج

نحن ملتزمون بمواعيد الاتفاقية الانتقالية للمنسوجات

□ تحقيق

أحمد غالى:

المسئولون عن صناعة الغزل والنسيج يرفضون قرار الغاء الحظر ويرون أنه سيؤدى لإغلاق 900 مصنع للنسيج والغزول وفقدان 50٪ من العمالة الصناعية لوظائفها ويشيرون الى أن الصناعات النسيجية محملة بأعباء ضريبية وادارية تصل إلى 14 نوعا من الضرائب، ويطالبون بمنح الصناعة مهلة لتوفيق أوضاعها.

والمهلة لن تكون مجدية إذا لم تنصلح الاحوال لأن الحماية لن تستمر إلى مالانهاية.

ترجع بدايات الأزمة عندما اعلن د. أحمد جويلى وزير التجارة والتموين عن الاتجاه لإلغاء حظر الاستيراد القائم على الأقمشة المستوردة فى إطار التزامات مصر مع اتفاقية الجات. وفى أعقاب القرار أعلنت غرفة الصناعات النسيجية حالة الطوارىء كما أعلن جميع المسئولين عن صناعة الغزل والنسيج فى قطاع الأعمال العام والقطاع الخاص حالة الطوارىء أيضا.

اعباء كثيرة

وعقد كل هؤلاء مؤخرا اجتماعا موحدا فى الاسكندرية وأكدوا على رفضهم لاستيراد الاقمشة فى وقت لاتزال فيه الصناعة النسيجية محملة بأعباء ضريبية وتمويلية ضخمة فى حين لاتتحمل الصناعة النسيجية فى دول جنوب شرق أسيا هذه الأعباء مما يعنى أن هناك منافسة غير عادلة مما يهدد صناعة الغزول والاقمشة تحديدا فى مصر، بالاغلاق لانه كما يقول عبدالوهاب الشرقاوى نائب رئيس غرفة الصناعات النسيجية أن مصانع النسيج فى مصر لاتتحمل فتح باب الاستيراد فى هذا الوقت، قبل أن تقوم الحكومة بحل مشاكل هذه الصناعة ومن هذه الاعباء وجود 14 نوعا من الضرائب تتحملها الصناعة النسيجية فى مصر، فى حين لايحدث ذلك فى الخارج فضلا عن حصولها على فوائد باسعار مرتفعة تصل إلى 14٪ فى الوقت الذى لايتجاوز سعر الفائدة فى الخارج 3٪ وتم ارسال مذكرة بهذا المعنى إلى وزارتى التجارة والصناعة اوضحت فيها أن مصانع الغزل فى الداخل تحصل على قنطار القطن الشعر بسعر يتراوح بين 340 و360 جنيها فى حين تصل أسعار القطن لمصانع الغزل فى الخارج إلى مايعادل 241 جنيها للقطن الهندى و336 جنيها لقنطار القطن الشعر الأمريكى قصير التيلة وبالاضافة إلى ذلك تتحمل 10٪ على الآلات الرأسمالية كضريبة مبيعات - كما يقول الشرقاوى - و10٪ على خدمات التشغيل وأعمال النقل والتليفونات و20٪ على الخامات المستوردة فى حين تتراوح الأعباء الضريبية فى الخارج مابين 2,5٪ و15٪ كما تتحمل أعباء جمركية تصل إلى 5٪ على الآلات الرأسمالية و30٪ جمارك على الغزول المستوردة كما أن هناك 10 أنواع من الضرائب والرسوم وكل هذا لايوجد مثله فى الخارج.

مد المهلة

ويعارض عبدالوهاب الشرقاوى استيراد الاقمشة فى هذا التوقيت مطالبا بتأجيل المدة حتى عام 2004 وفقا لما حددته اتفاقية الجات.

وعلى خط مواز قال المعتز بالله عبدالمقصود رئيس غرفة الصناعات النسيجية فى المذكرة التى أرسلها إلى د. أحمد جويلى وزير التجارة إن مجلس ادارة الغرفة يؤمن باستمرار حظر استيراد الاقمشة حتى سنة 2004 حتى يمكن لمصانع الغزل والاقمشة المحلية توفيق اوضاعها، نظرا لان المنافسة التى تواجهها صناعة النسيج فى مصر غير متكافئة، لتحملها باعباء ضريبية وادارية أكثر من مثيلاتها فى الدول الأخرى والتى لم تظهر اثارها بالحجم الطبيعى نظرا لحظر الاستيراد، ولذا فإن مجلس ادارة الغرفة يطالب بسرعة التدخل والتوصية بالعمل على استمرار حظر استيراد الاقمشة والملابس الجاهزة لاسيما وان اتفاقية الجات تعطى الدول النامية فرصة لتوفيق أوضاعها المحلية وإلى أن يتم رفع الأعباء المفروضة على كاهل هذه الصناعة فى الداخل.

وقال عبدالحكيم حجاج رئيس الشركة القابضة للغزل والنسيج إن الشركات أكدت رفضها القاطع لفتح باب استيراد الاقمشة والملابس، وأعلنت تضامنها مع غرفة الصناعات النسيجية بما فى ذلك اصحاب مصانع الملابس الجاهزة الذين كانوا يطالبون بفتح باب استيراد الاقمشة التى تنتجها مصانعهم للتصدير إلى أوروبا فى حالة تنفيذ اتفاقية الشراكة معها.

واضاف أن الفترة الانتقالية لاتفاقية المنسوجات والملابس فى اطار اتفاقية الجات قد الزمت جميع الدول باخطار المنظمة لتحرير المنتجات النسيجية والتخفيضات فى الرسوم الجمركية تدريجيا حتى نهاية الفترة الانتقالية والتى تنتهى فى أول يناير 2005 واشارت إلى القيام بعملية التحرير على اربعة مراحل وبالفعل - كما يقول عبدالحكيم حجاج - فقد تم تنفيذ المرحلة الأولى بنسبة 16٪ وكذلك المرحلة الثانية بنسبة 17٪ وهاتان المرحلتان تتمان حتى عام الفين، ففى المرحلة الاولى تم تحرير استيراد الالياف والغزول الصناعية بكمية 15385 طنا والاقمشة المنتجة من الكتان بكمية 850 طنا والمصنعات مثل مواسير المضخات المنتجة من مواد نسجية ومنتجات وأصناف نسجية لاستعمالات فنية وكل هذا يصل إلى 681طنا، كما تم تحرير التجارة فى أربطة العنق والمناديل الحرير بكمية 179 طنا، وبالنسبة لمنتجات المرحلة الثانية والتى تمثل 17٪ فقد تم حصرها فى كمية 12644 طنا كخيوط من الياف نسجية نباتية وأقمشة من الحرير بكمية 4516 طنا وسيور نقل حركة من مواد نسجية بكمية 732,5 طن، وهذه جار تصديرها حتى عام 2001.

وعلى هذا يقول عبدالحكيم حجاج إن مصر قد أوفت بالتزامها بالمرحلة الأولى والثانية فى المواعيد المنصوص عليها فى مواد الاتفاقية الانتقالية للمنسوجات والملابس، ولذا لابد من ارجاء استيراد الاقمشة والملابس الجاهزة حتى عام 2004 كما نصت على ذلك اتفاقية الجات.

ويساءل عبدالحكيم حجاج كيف تسمح باستيراد الأقمشة فى أول يناير القادم بينما الصناعة النسجية فى مصر تعانى من ظاهرة تهريب الاقمشة التى وصلت قيمتها إلى حوالى مليار جنيه على الاقل.

ازالة الاعباء

ويعود عبدالوهاب شرقاوى ويقول إن وزير التجارة وعد بعرض هذه المشكلة على مجلس الوزراء فى اجتماعاته القادمة للحصول على مهلة أخرى لمصانع النسيج لكن هذا لن يجدى إلا إذا قرر مجلس الوزراء إزالة الأعباء المفروضة على الصناعة النسجية حتى تستطيع المنافسة فى عام 2004 وإلا اغلقت ابوابها. فلايكفى تأجيل الغاء حظر الاستيراد فقط، بل لابد من تهيئة المناخ لهذه الصناعة كي تستطيع المنافسة داخليا فى حالة فتح باب الاستيراد وخارجيا للمنافسة على التصدير ولذا لابد أن تعلن الحكومة قرار عدم الغاء حظر استيراد الاقمشة باقصى سرعة إذ أن كبار تجار الاقمشة فى سوق الازهر بدأوا فى اجراء اتصالات للتعاقد على استيراد الاقمشة من دول جنوب شرق أسيا سواء من الاستوكات أو اقمشة الدرجة الثانية وهذه يقل سعرها كثيرا عن اسعار الاقمشة المصرية وبالفعل ابرم بعضهم عقودا مع المنتجين هناك.

ويقول محمد عبدالراضى صاحب مصانع الرضا للمنسوجات إننا نعانى من كساد بسبب الأقمشة المهربة التى لايدفع عنها رسوم، حتى أن بعض المصانع التى طورت نفسها تكنولوجيا اصبحت تعمل بحوالى 50٪ من طاقتها، فكيف يتم استيراد الاقمشة فى هذا التوقيت بالذات؟

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	
الموضوع الفرعى :	ومصر : قطاع الصناعة : المنسوجات	رقم العـــدد :	٢٠١١
المصـــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	١٩٩٧/٩/١٠

عصر الجات و« العالم اليوم »

منذ عامين ونصف العام انعطف العالم نحو منحنى جديد فى التجارة العالمية . هذا المنحنى أطلق عليه «عصر الجات» وهو العصر الذى يحمل بصمات جديدة ستقود العالم فى القرن القادم وتضع حلولا للمشاكل التى نشبت منذ قيام الحرب العالمية الأولى فى بدايات القرن العشرين ويراود البشرية الأمل فى أن تضع هذه المعادلة الجديدة حلولا للمشكلات التى أدت إلى نشوب الحرب والصراعات الدولية والاقليمية والمحلية من جرا. النزاع على التجارة العالمية أو السيطرة على مصادر المواد الخام.

ومع ذلك فإن أغلب دول العالم حتى التى انضمت إلى الجات لم تعط هذا الانعطاف الدولى الكبير حقه فى المنافسة والتحليل فالتحولات الجذرية التى تضمنتها «الجات» خطيرة حقا ويمكن أن تساهم فى ايجاد نظام دولى مغاير لجميع الأنظمة التى عرفها العالم من قبل.

لذلك دعت «العالم اليوم» نخبة من المفكرين وكبار الاقتصاديين لمناقشة وتحليل الدهاليز التى تنطوى عليها اتفاقيات الجات بفروعها المختلفة البالغة 28 فرعا حتى للآن ولكى يعرضوا آرا.هم وتصوراتهم ويلقوا الضو. على هذا العصر الجديد.

وكان من الطبيعى أن يرأس ندوة «العالم اليوم» الرجل الذى قام بمتابعة كل الخطوات التى تمت منذ بد. «جولة أوروجواى» حتى الموافقة على انضمام مصر لهذا النظام الدولى الجديد.. وهو الدكتور يسرى مصطفى الذى شغل منصب وزير الاقتصاد فى مصر لأطول فترة فى السنوات الأخيرة والذى يعتبر الأب الروحى للجات فى مصر حيث شارك فى الجز. الأكبر من الندوات والاجتماعات والمؤتمرات التى بحثت وناقشت هذه القضية الحيوية وهو يرأس حاليا بنك مصر أمريكا الدولى.

كما استضافت مائدة حوار «العالم اليوم» كوكبة من الخبرا. والمختصين المعنيين.

عصر الجات وتأثيره على مصر وانتاجها الصناعى والزراعى هو الموضوع الذى تطرحه «العالم اليوم» فى هذه الندوة التى تنشر وقائعها اليوم والأيام التالية.

متى نعلن وفاة صناعة المنسوجات؟

رأس الندوة

د. يسرى مصطفى
وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية الأسبق ورئيس بنك مصر أمريكا الدولى

شارك فى الحوار بترتيب الحروف الأبجدية:

إبراهيم فوزى
رئيس هيئة الاستثمار ووزير الصناعة السابق

د. إبراهيم بدران
وزير الصحة الأسبق

السيد أحمد داود
رجل أعمال

د. ثروت بدوى
الأستاذ بحقوق القاهرة

جلال الزوربا
رجل أعمال متخصص فى صناعة الملابس الجاهزة

د. على حبيش
نقيب العلميين

د. محمود سليمان
رجل أعمال متخصص فى صناعة الكيماويات

محمود المراغى
كاتب صحفى

محمد مأمون
وزير مفوض تجارى

يحيى المصرى
المستشار بوزارة الاقتصاد.

جلال الزوربا:
سياساتنا المحلية لاتسمح بالمنافسة فى السوق العالمى

د. إبراهيم فوزى
الانتظار لايفيد .. ولابد من مواجهة مشاكلنا

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	
الموضوع الفرعى :	ومصر : قطاع الصناعة : المنسوجات	رقم العــــدد :	٢٠١١
المصـــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـدور :	١٩٩٧/٩/١٠

أسعار الملابس الجاهزة سوف تنخفض بعد إنتهاء الحظر.

نواجه منافسة غير عادلة بين عمالقة وأقزام

صادراتنا من الملابس الجاهزة ستستمر وتنمو ولن تموت

الدول الصناعية ابتكرت الجات لتسيطر على الاسواق النامية

تعد صناعة الملابس والمنسوجات احد اهم الصناعات التى ستتأثر تأثرا بالغا باتفاقية الجات الى الحد الذى دفع البعض الى التكهن باعلان وفاة صناعة المنسوجات رسميا بعد انتهاء المرحلة الانتقالية فى اتفاقية الجات .

العالم اليوم طرحت القضية فى إطار أضخم سلسلة من ندوات تنظمها حول اتفاقية الجات وشارك فى الندوة عدد كبير من الخبراء والاكاديميين والمسئولين.

تحدث فى قضية صناعة المنسوجات فى هذه الندوة الدكتور يسرى مصطفى وزير الاقتصاد الاسبق ورئيس بنك مصر امريكا الدولى ومحمد مامون الوزير المفوض التجارى والدكتور ابراهيم بدران وزير الصحة الاسبق والدكتور ثروت بدوى والدكتور ابراهيم فوزى رئيس الجهاز التنفيذى لهيئة الاستثمار والدكتور محمود سليمان رجل الاعمال.

بدأ الحديث الدكتور د.يسرى مصطفى الذى اكد ان جميع السلع الصناعية عدا المنسوجات والملابس لم تلتزم مصر باى خفض جمركى عليها ولكنها التزمت بربط رسم جمركى اعلى من الرسم الحالى بمعنى أننا نقوم برفع قيمة الجمارك صورياً فقط مثلاً بحوالى 20٪ وتخفض كل عام 2٪ على مدى 5 سنوات إذن الربط يزيد عما كان عليه بـ 10٪، اما المنسوجات والملابس فإننا التزمنا ببعض التخفيضات وفى تصورى انها تخفيضات معقولة وليست مبالغ فيها.

● محمد مامون: بالنسبة للملابس والمنسوجات فإن الملابس ستفرض عليها رسوم جمركية حوالى 40٪ عام 2005 والاقمشة 35٪ بمعنى ان الرسوم الجمركية عام 95 تبدأ من 70٪ وتقوم بتخفيض هذه الرسوم حتى تصل الى 40٪ عام 2005، وهذه هى الحدود العليا التى التزمت بها مصر فى اتفاقية الجات.

● د.يسرى مصطفى: هذا هو التزام مصر تجاه الجات اما بالنسبة للدول المتقدمة العشر فقد التزمت بتخفيض وليس ربط الرسوم الجمركية فى المتوسط 36٪ على مدى ست سنوات وهذا ما يمكننا من النفاذ الى هذه الاسواق.

احتفظنا بالحظر

● محمد مامون: فرضت مصر حظرا على استيراد الاقمشة والمنسوجات والجات لاتسمح بالحظر وبالرغم من هذا فإن مصر احتفظت بالحظر منذ عام 1986 حتى 1998 طبقا للتفاوض الذى تم تحت مبرر ان مصر لديها مشاكل فى ميزان المدفوعات وعند التفاوض وجدنا فى عام 94/95 ان ميزان المدفوعات تغير وبالتالى فإن المبرر اصبح غير موجود وبالرغم من ذلك مازلنا نحتفظ بالحظر حتى الآن.

● د.ابراهيم فوزى: وارد من الناحية النظرية أن صناعة المنسوجات تتعرض للخطر ولكن لو تم فرض جمارك عالية عليها من الممكن ان يصبح هذا مورداً ماليا نستغله فى تطوير مصانع الاقمشة اذا كان هناك عقبات فى تطوير هذه المصانع من نفسها لغياب قدرتها المالية.

● محمد مامون: الجات ليست مسئولة والمثال على ذلك لو ان الولايات المتحدة الامريكية خفضت رسومها الجمركية على سلعة ما معنى ذلك ان مصر تستطيع ان ترفع قيمة صادراتها الى امريكا ولكن هذه الفرصة لن تكون متاحة امام مصر فقط ولكنها ستتاح لكل دول العالم.. وفى تصورى ان من اهم آثار الجات هو ان نكتشف هل نحن قادرون على المنافسة أم لا؟!

سعر صرف حقيقى

● د.يسرى مصطفى: بما اننا اثرنا نقطة حماية الانتاج المحلى فانى اؤكد انه لابد ان يكون سعر صرف الجنيه المصرى مقابل العملات الاجنبية حقيقيا واعتقد ان هذه القضية يجب أن تكون الاولى من حيث الأهمية وبعد ذلك الرسوم الجمركية تاتى كحماية والمواصلات القياسية تاتى ايضا كحماية ولكن الاساس هو قيمة سعر الجنيه المصرى.

● د.ابراهيم بدران: فى تصورى ان قضية الجات وضعت الصناعة والزراعة والخدمات فى تحد فإما أن تصلح من شانها او أن تنتهى تماما واساس التنافس العالمى هو العلم والتكنولوجيا والعلم اساسه التعليم إذن فإن الثورة لابد ان تبدأ من الجذور من التعليم الاساسى الى التعليم العالى ثم الى البحث العلمى الذى يصب فى تطوير الصناعة وهذا هو الاساس فى النجاح او الفشل.

العمالقة والاقزام

● د.ثروت بدوى: الصورة التى عرضت وردية ولكن الحقيقة التخوف من اتفاقية الجات له مايبرره لان اهم ما فى الاتفاقية واخطره هو تحرير التجارة العالمية وتحرير التجارة بين من ومن؟ وحرية المنافسة بين من ومن؟ بين العمالقة والاقزام! والمساواة بين القادرين والعاجزين! فالقضية ليست فى انخفاض وارتفاع الجمارك، الحماية الحقيقية هى تدعيم الداخل حتى يستطيع ان ينافس العمالقة والشركات العالمية القادرة على اغراق السوق المحلى بمنتجات جيدة وقادرة على المنافسة فكان لابد ان تكون المرحلة الانتقالية طويلة بالنسبة للدول النامية تمكنها من اتمام التنمية اللازمة للدخول فى منافسة مع الدول المتقدمة

الانتظار لايفيد

● د.ابراهيم فوزى: يجب ان نضع فى اعتبارنا اننا ندخل فى المنافسة مع العمالقة فعلا ولكن هو يفتح لنا سوقا ونحن نفتح له ايضا سوقا ويعتبر سوقنا بالنسبة له محدودا جدا ولكن عندما يفتح لمصر مثلا السوق الاوربى كسوق بحوالى 2000 مليار رغم انه عملاق ونحن نعتبر اقزام ولكننا ايضا متخوفون من أجر منتجاتنا حيث ان اجر الساعة للعمالة فى مصر اقل من أجر الساعة للعمالة فى المانيا وايضا يتم شراء الماكينات والمعدات من الدول المتقدمة صناعيا اذن فإن التكنولوجيا واحدة بجانب المناخ المعتدل فى مصر ولذلك فاننى اختلف مع د.ثروت بدوى ولايجب ان نتحجج بعمالقة واقزام لان طول الفترة الزمنية يستفيد منها العمالقة اكثر ما يستفيد منها الاقزام وكون ان الفترة تطول للسعى وراء التطوير فهو فى نفس الوقت يسعى ايضا للتطوير فالانتظار اذن لايحل المشكلة فمن المستحيل أن ألحق به ولابد من الدخول فى مواجهة التحديات القادمة واعادة النظر فى الاوراق.

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	
الموضوع الفرعى :	ومصر : قطاع الصناعة : المنسوجات	رقم العـــدد :	٢٠١١
المصـــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	١٩٩٧/٩/١٠

الحريات مترابطة

● د.ثروت بدوى: المدة الزمنية التى اطالب بها ليست مجرد تطوير انتاج ولكن يجب اعادة النظر فى سياستنا كلها فى جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية حتى يمكن ان ندخل فى المنافسة لان الحريات كلها مترابطة ومتداعمة واغفال اى حرية او تقييدها يؤدى الى تقييد الحريات الاخرى.

ولذلك فإنى أؤكد ان العنصر الزمنى مهم جدا لتطوير جميع سياستنا حتى نستطيع ان نقف على قدم المساواة مع الدول العالمية ودائما الدول الكبيرة هى التى تستطيع ان تكسب الجولة امام الدول الصغيرة.

● د.يسرى مصطفى: لا أعتقد ان هناك دولة خرجت من مفاوضات الجات بخسارة 100٪ او بربح 100٪ لابد ان كل دولة خرجت بإيجابيات او منافع الى جانب السلبيات ويهمنا ان تكون الايجابيات اكثر من السلبيات.

● جلال الزوربا: فى تفسيرى ان الدول الصناعية المتقدمة كانت منذ زمن مستوردة للخامات ومصنعة ومصدرة للمنتج وفى خلال 30 عاما بدات القدرة التنافسية للدول الصناعية النامية تقل واصبحت هناك دول نامية اخرى تستهدف اسواق الدول الصناعية النامية فى سلع معينة فبدأت هذه الدول تستخدم الاساليب غير الاقتصادية لحماية اسواقها.

واعتقد ان هذه الاتفاقية مرسومة ومخططة بشكل فنى دقيق وكان المصنعين فى الدول المتقدمة هم الذين وضعوا كل نقطة فى الاتفاقية.

والهدف هو غزو هذه الاسواق مع محاولة الحفاظ على اكبر كم من الارباح حتى فى ظل السياسات الاقتصادية غير الرشيدة ايضا فرضت اتفاقية الجات على جميع الدول لكى تنجح فى التعامل مع الوضع القائم ان تتبنى سياسة اقتصادية رشيدة ومبنية على سياسات السوق.

وبالفعل منحت بعض الدول مهلة زمنية 10 سنوات لتوفيق اوضاعها.

ولكن فى نفس الوقت وجدنا ان هذه الاسواق بدأت تتبنى افكارا جديدة تقلل من القدرة التنافسية للدول النامية وعلى سبيل المثال فان اوروبا بدأت تفرض على بعض المصانع الا يقل سن العاملين عن 16 سنة وبالتالى تحرم دولة مثل تايلاند من عمالة الاولاد فى سن اقل من المسموح به وهذا يحدث ايضا فى مصر.

ايضا تفرض على اي مصنع ان يكون هناك امن صناعى بمعنى أنها بدأت تفرض شروطاً كنوع من الحماية لاسواقها.

ى اوروبا وامريكا كان مفتوحا على مـ ـراعيه فيما عدا السلع الزراعية بشكل عنيف والصناعات النسيجية بشكل اقل حدة ولم يكن هناك اى عائق امام صادرات مصر لاوروبا وامريكا.

إصلاح داخلى

والجات فرصة لاصلاح اقتصادى داخلى والصناعة لديها القدرة على المنافسة بشرط هل الدولة ستتبنى السياسات وتمنح الصانع المصرى القدرة التنافسية ام لا؟!

واود ان اعلق على نقطة مهمة وهى ان الجمارك لم تعد مصدر دخل بالنسبة لميزانية الدولة واصبحت ضريبة المبيعات هى المصدر الرئيسى والجمارك ما هى الا حماية للسوق المحلى فى حدود معينة طبقاً لاتفاقية الجات.

وهذا الوضع كان فى اوائل التسعينات وكان هناك وعى كاف وتصورنا من خلال السياسات الاقتصادية الجديدة وتخفيف الاعباء على المنتج المصرى ان المنتج يستطيع ان يصنع سلعة بتكلفة مناسبة تمنحه الميزة التنافسية.

ونحن فى عام 97 لم نر حتى الآن السياسات الاقتصادية التى تسمح للمنتج الانتاج بتكلفة يستطيع من خلالها المنافسة فى السوق العالمية.

النقطة الغائبة ان النظام والسياسة الاقتصادية لن يسمحا للصانع ان ينافس فى السوق العالمى ولكنه ايضا لن يستطيع المنافسة فى السوق المحلى.

والى جانب تبنى السياسات الاقتصادية كان يجب ان نبدأ بآليات جديدة غائبة عنا مثل منع الاغراق فهل تتوافر لدينا الكفاءات الفنية القادرة على التعامل مع الاغراق وهل تم تدريبها وهل لديها الامكانيات لتدريب ما هو حق لها؟!

هل لدينا آليات فى ظل الجات تسمح لنا باتخاذ الاجراءات لمنع استيراد بعض السلع اذا هددت صناعاتنا المحلية؟

هل لدينا المؤشر من الجمارك اذا وصل استيراد سلعة معينة لحد ما يعطى الانذار بالخطر وعندئذ نمنع استيراد هذه السلعة؟!

صناعة الملابس تستمر

ايضاً هناك نقطة مهمة اود التعليق عليها وهى سعر الصرف ولا شك ان سعر الصرف يحمى الصناعة المحلية كذلك يساهم فى زيادة التنافسية على التصدير.

انما هل هو كاف وحده؟ الحقيقة هو ليس كافيا فهو جزء من مجموعة آليات تساهم فى هذا وذاك.

ولذلك اتصور ان المنتج المصرى قادر واكبر دليل على ذلك صناعة الملابس الجاهزة. ونحن الآن متخوفون على السوق المحلى من صناعة الملابس الجاهزة والجميع يناشد بانه عندما يفتح السوق العالمى ستهدم هذه الصناعة وسيحدث اغراق من المنتج الاجنبى؛ رغم ان صناعة الملابس الجاهزة هى السلعة الاولى فى صناعة التصدير بعد البترول. ولكننى أؤكد انه بالنسبة للملابس الجاهزه فإنه لن يحدث ذلك بالعكس فإن صادراتنا من الملابس الجاهزة ستستمر وتنمو لأن القدرة التنافسية موجودة إلى جانب الميزة النسبية وهى قربها من اسواق أوروبا.

● د. محمود سليمان: اننى اوافق د. ثروت بدوى فى الرأى خاصة فيما يتعلق بالمنافسة بين العمالقة والاقزام لان الهدف الاول من اتفاقية الجات هو تحرير التجارة. ولكننا نود ان نعرف من الذى طالب بتحرير تجارة السلع؟

ومن المؤكد انه ليس الدول النامية ولكنها الدول الصناعية الكبرى التى تريد ان تفتح اسواقا داخل الدول النامية فابتكرت اتفاقية الجات ومع ظهور التكتلات الاقتصادية فى العالم فهل نحن قادرون على منافسة هذه التكتلات؟!.

فأين نحن من تكتل الاتحاد الاوروبى والتكتل الامريكى والصينى واليابانى وأين نحن من هذا الكم الرهيب ؟هل مصر بامكانياتها المحدودة ومرحلة النقاهة التى نعيشها فى مرحلة الاصلاح الاقتصادى هل نستطيع ان ننافس هذه التكتلات المختلفة.

هل لدينا القدرة على منافسة هذه التكتلات داخلياً او خارجياً؟!.

الشركات العملاقة

هل نستطيع منافسة الشركات العملاقة التى ستقتحم اسواقنا الداخلية وعندها الاستعداد ان تخسر فى البداية وقد حدث ذلك بالفعل وادى هذا إلى افلاس بعض الشركات فى مصر ؟.

واوافق الجميع على ان الجات بها السلبيات والايجابيات ولكن بالنسبة للصناعة المصرية فإن سلبياتها اكبر من ايجابياتها. برغم انها ستساعد فى تطوير المنتج المصرى.

ولكن هل نستطيع ان نطور ونبتكر حتى نقف على قدم المساواة فى المنافسة مع الدول المتقدمة خلال الفترة الانتقالية وهى 10 سنوات ؟ هذا هو السؤال الذى يجب ان نجيب عنه

فالمطلوب ان نطيل النفس حتى نستطيع ان نصمد لرفع التقنية المحلية إلى التقنية العالمية وهذا هو دور القطاع الخاص ودور الدولة يتمثل فى دعم الصناعة. وأختلف مع د.ابراهيم فوزى فى أن ساعة العمالة فى مصر بـ 60 دولاراً وبالعكس فان انتاجية العمالة المصرية اقل بكثير من العمالة فى الخارج فالعامل فى الخارج يعمل 8 ساعات كاملة ولكن العامل المصرى يعمل فى اليوم ساعة واحدة وهذه الاحصائية موجودة في الجهاز المركزى للمحاسبات.

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	جيهان الصاوى
الموضوع الفرعى :	ومصر : قطاع الصناعة : المنسوجات	رقم العـــدد :	٢٠٦٤
المصـــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـدور :	١٩٩٧/١١/١١

هل هناك بالفعل مؤامرة لاغتيال صناعة الغزل والنسيج فى مصر؟ هل هناك أطراف داخلية وخارجية تعاونت لهدم هذه الصناعة العريقة؟ هل سيجتاح طوفان الجات واحدة من أقدم الحرف فى تاريخ مصر ويضعها فى متحف الذكريات؟ كانت هذه الأسئلة وغيرها فى ذهننا ونحن ننظم ندوة شاملة عن صناعتى الغزل والنسيج والملابس الجاهزة.

خبراء الغزل والنسيج والملابس الجاهزة يحذرون فى

ندوة «العالم اليوم» (1-3)

مؤامرة لاغتيال صناعة الغزل والنسيج فى مصر

أدار الندوة
سعد هجرس

أعدتها للنشر :
جيهان الصاوى

مشاركون فى الندوة

علام عبد العظيم جاد: عضو مجلس إدارة غرفة الصناعات النسيجية باتحاد الصناعات وصاحب مصنع علام للنسيج

يحيى زنانيرى: أمين عام جمعية منتجى الملابس

سميحة حسن فريد: رئيس شركة سوريلا

سيد البرهمتوش: رئيس شركة البرهمتوش تكس للغزل والنسيج

خالد أبو العينين: نائب رئيس مجلس إدارة مجموعات شركات أبو العينين

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	جيهان الصاوى
الموضوع الفرعى :	ومصر : قطاع الصناعة : المنسوجات	رقم العـــــدد :	٢٠٦٤
المصـــــــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٧/١١/١١

علام عبد العظيم: المعونات الأمريكية ممنوعة .. والحكومة تساوينا بالكباريهات والملاهى الليلية

يحيى زنانيرى: القوانين غاشمة والضرائب عالية ولا نثق فى التشريعات

سميحة فريد: معظم المصانع لا تتحمل أعباء رفض رسالة تصدير واحدة

وهذه القضية لا تتعلق فقط بهاتين الصناعتين ولكن تمتد لتشمل الاقتصاد القومى كله.

وقد واجهنا فى الحقيقة موقفا معقدا ومتناقضا فى المصالح والمطالب بين أصحاب مصانع الغزل والنسيج الذين يطالبون باستمرار حظر استيراد الأقمشة حتى عام 2004 وبين أصحاب الملابس الجاهزة الذين يطالبون برفع الحظر فى أقرب وقت.

ظلت الحكومة حائرة طويلا بين الطرفين ويبدو أنها حسمت أمرها أخيرا وقررت رفع الحظر مع بداية العام القادم على الأرجح لأنه حسب أخر تصريح رسمى فقد أصبح فى حكم المقرر تحرير تجارة المنسوجات بل إن الحكومة اتهمت مصانع الغزل والنسيج على لسان وزير المالية بإهدار أكثر من مهلة مرت دون أن تقوم بتطوير الإنتاج.

السؤال الآن ما هو العمل وما هى الاحتمالات التى تقودنا إليها هذه المواقف المتعارضة.. نحتاج إلى تشخيص واقعى وإلى استشراف موضوعى لآفاق المستقبل.

وجهنا الدعوة إلى عدد من أبرز الخبراء والمستثمرين فى صناعتى الغزل والنسيج والملابس الجاهزة ولبى الدعوة علام عبد العظيم جاد عضو مجلس إدارة غرفة الصناعات النسيجية باتحاد الصناعات وصاحب مصنع علام للنسيج ويحيى زنانيرى امين عام جمعية منتجى الملابس وخالد أبو العينين نائب رئيس مجلس إدارة مجموعة شركات ابو العينين وسيد البرهمتوش رئيس شركة البرهمتوش تكس للغزل والنسيج وسميحة حسن فريد رئيس شركة سوريلا ومحمد المرشدى نائب رئيس غرفة الصناعات النسيجية ورئيس شركة مرشدتكس للغزل والنسيج والدكتور حسن الحيوان أستاذ التسويق بكلية تجارة عين شمس.

وفيما يلى الجزء الأول من ندوة «العالم اليوم» حول صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة.

علام عبد العظيم: اسمحوا لى أن أتكلم كنساج مهنى وليس كمستثمر لأن هناك فروقا كثيرة بين الاثنين حيث إن المستثمر يضع أمواله فى أى مكان يحقق له أكبر عائد أما المهنى الذى تربى فى هذه المهنة فإن العائد المعنوى لديه أهم ويفرح بأقل مكسب.

وأؤكد أننى مع الملابس الجاهزة ولست ضدها لأنها القاطرة التى يمكن أن تجذب قطاع الغزل والنسيج فى مصر للأمام لكن نحن نتكلم فى ظروف معينة مرتبطة باتفاقية الجات.. ويقال إن أصحاب مصانع الغزل والنسيج يطلبون مهلة ويجب أن نسأل أنفسنا لماذا يطرحون مثل هذا الطلب؟

أولا يجب أن نتذكر أنه فى بداية الإصلاح الاقتصادى تحملت الصناعة الروشتة بالكامل وكان لقطاع الغزل والنسيج بالذات نصيب الأسد منها فعلى سبيل المثال أخذت الزراعة ولم تعط، وكان يجب أن نأخذ لأن الرؤية المستقبلية فى إطار اتفاقية الجات تؤكد أن المنتجات الزراعية الوافدة ستقفز بالأسعار قفزة خيالية ولذلك كان لابد من تحفيز الزراعة حتى تتمكن من الاستمرار.

زيادات رهيبة

أما فى قطاع الغزل والنسيج فقد زادت أسعار الكهرباء بنسبة 1100٪ بمعنى أن المصنع الذى يدفع 1000 جنيه أصبح يدفع 12000 جنيه وعندى احصائيات بذلك وقدمناها للدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء السابق وتمت مناقشتها فى مجلس الوزراء.

وأيضا سعر الغزل زاد أربعة أمثال وسعر المياه زاد فى قرار واحد وفى يوم واحد 700٪ ومن المخجل أنه كتب فى القرار تعامل المصانع معاملة المحلات العامة والملاهى أى أنه لا فرق بين مصنع وبين كباريه.. وكذلك تم استحداث ضرائب ورسوم جديدة مما أدى إلى استنزاف صناعة الغزل والنسيج ورفع التكلفة بالنسبة لصناعة الملابس الجاهزة.

وصناعة الغزل والنسيج هى الصناعة الوحيدة التى تدفع 18٪ ضريبة مبيعات بمعنى أنه عندما تشترى بمبلغ 100 الف جنيه غزلا تدفع 18 الف جنيه فى بند واحد هو ضريبة المبيعات.. وتحمل صناع الغزل والنسيج هذه الضريبة.. كما أنه عند الاتفاق على «الضريبة الحكمية» ظللت أنا والمهندس عبد الوهاب الشرقاوى نائب رئيس غرفة الصناعات النسيجية محبوسين لمدة 7 أيام داخل جهاز ضريبة المبيعات حتى توصلنا إلى قرار الضريبة الحكمية التى طبقت على الغزل والنسيج.

وصدر خلال 24 ساعة قانون ضريبة المبيعات لسنة 1991 الذى يتضمن 24 مادة تجريم منها التلبس والاشتباه والحيازة وجاءت صياغة القانون غير صالحة للتعامل مع رجال أعمال ولكن مع تجار مخدرات ومجرمين.

قرارات الكونجرس

وكلنا نعرف سمعة الأقطان المصرية طويلة التيلة منذ سنوات طويلة ولكن الكونجرس الأمريكى اتخذ قرارا بمنع تقديم أى معونة أمريكية لصناعة الغزل والنسيج فى مصر ولذلك تراجعت هيئة المعونة الأمريكية عن تقديم 95 مليون دولار كانت ستقدمها كمعونة لشركة المحلة الكبرى.

كل هذه أسباب أحاطت بصناعة الغزل والنسيج جعلت التكلفة تزيد وهذه الزيادة مفروضة علينا وليست نابعة منا لكن كان لدينا إصرار على الاستمرار فى العمل حتى تكون هناك فرصة أمام الحكومة لتوازن نفسها بعد عملية الإصلاح الاقتصادى وحتى نحصل نحن أيضا على فرصة لنوازن أنفسنا وتقبلنا ذلك بحس وطنى لأنه لا يوجد بديل إلا الإصلاح الاقتصادى أو أن يكون مصير مصر كمصير دول الكتلة الشرقية.

الموضوع الرئيسي : الجات — اسم كاتب المقال : جيهان الصاوى
الموضوع الفرعي : ومصر : قطاع الصناعة : المنسوجات — رقم العـــدد : ٢٠٦٤
المصـــــدر : العالم اليوم — تاريخ الصـــدور : ١٩٩٧/١١/١١

وانتهت مرحلة الإصلاح الاقتصادى . التى كنا نستشعر الخطر خلالها ودخلنا سنة الاساس فى عملية الإصلاح الاقتصادي حيث ينتج القطاع الخاص 86٪ أقمشة نمطية بحكم القانون كما انك ملزم بتوريد 75٪ من إنتاج مصنعك للدولة ونسبة 25٪ تكون حر التصرف فيها وإذا تقاعست يتم تحويلك إلى محكمة أمن الدولة!

فى ظل هذه التحديات سقطت حوالى 45٪ من مصانع الغزل والنسيج ولذلك بعد مرحلة الإصلاح الاقتصادى طلبنا تقليل الاعباء لأن معظمها اعباء سيادية حتى نستطيع مواجهة التحديات والتخديم على صناعة الملابس الجاهزة بتكلفة مناسبة وحتى نستطيع ايضا أن نتطور.

ارتفاع الفوائد الصناعية

وتؤكد الدراسات عن منطقة جنوب شرق آسيا أن الحد الاقصى للفوائد الصناعية فى تايوان وكوريا 3٪ فى حين انها كانت عندنا 24٪ فى بداية مرحلة الإصلاح الاقتصادى وانخفضت الآن إلى 5 17٪ كما أن متوسط سعر الغزل عندهم ما يعادل 6 آلاف جنيه مقابل 24 الف جنيه فى مصر بالإضافة إلى العديد من الضرائب والرسوم الموجودة عندنا وليست موجودة عندهم.

وقد طالبنا بتقليل التكلفة لانه لا توجد أمة فى العالم نهضت إلا بالصناعة وهى القاطرة التى يمكن أن تشد المجتمع للامام.

لكن الحكومة مترددة حتى الآن ولابد أن تستفيد من الدروس التى تعرضت لها دول العالم الاخرى.

على سبيل المثال المغرب التى تصدر ملابس جاهزة بما قيمته 3 مليارات دولار فهى فى نفس الوقت تستورد اقمشة بمبلغ 3 2 مليار دولار والقيمة المضافة 700 مليون دولار.

وقد عاد معتز عبد المقصود رئيس شركة المحلة الأسبوع الماضى من المغرب ومعه تقرير يؤكد أن جميع مصانع النسيج هناك أغلقت و25٪ من العمال يعانون من البطالة ولذلك عقد الملك الحسن الثانى عاهل المغرب اجتماعا للحكومة تقرر خلاله خفض الكهرباء بنسبة 10٪ وإجراءات أخرى عديدة لإعادة إحياء صناعة الغزل والنسيج.

صناعة متنقلة

ويجب أن نلاحظ أن صناعة الملابس الجاهزة صناعة متنقلة حسب التكلفة ولذلك تركت إسرائيل إلى الأردن ومن الأردن إلى مصر.. وقد ترك الإسرائيليون صناعة الغزل والنسيج واتجهوا إلى الملابس الجاهزة لأن صناعة الغزل والنسيج تحتاج مال قارون وصبر أيوب وعمر نوح.

وقد حدث شيء خطير جدا اننا اصبحنا نستورد الاقطان والغزول ونكتب عليها صنع فى مصر فى حين أن الأقطان قصيرة التيلة تنكمش بنسبة 5 14٪ وهذا يسيء لسمعة القطن المصرى على المدى البعيد.

لقد عاشت صناعة الغزل والنسيج فى مصر 6 آلاف سنة واخشى أن يتحقق ما يحذر منه البعض من أن اشباه الصناع فى جنوب شرق آسيا جاءوا ليستولوا على السوق المصرى من الصانع المصرى بالإضافة إلى قيامهم بدفن المخزون لديهم هنا فى مصر.

محاصرة النشاط

يحيى زنانيرى: صناعة الغزل والنسيج أصبحت لا تحقق ربحا يتناسب مع الجهد وراس المال إضافة للقوانين التى تجرمنا وضريبة المبيعات التى تستنزفنا وفى رأيى أن الدولة لا تشجع الصناعة إلا بالكلام.

على سبيل المثال فى موضوع ضريبة المبيعات قابلنا الدكتور محمد الرزاز وزير المالية وقتها وسالنا لماذا تخافون من ضريبة المبيعات؟ وكان ردنا الصريح أننا لا نخاف ضريبة المبيعات لكن نخشى أن تكون وسيلة لحصر نشاطنا التجارى والصناعى فى الارباح التجارية والصناعية او فى الضريبة العامة على الإيراد وكان وقتها لا توجد الضريبة الموحدة.

وكان رد الدكتور الرزاز أن ضريبة المبيعات منفصلة تماما عن أى ضرائب اخرى وقال مثالا فى منتهى السذاجة وهو إننى كوزير لو طلبت الملفين لن يسمح بإعطائهما لى ولكن اليوم وبمنتهى البساطة قرر الدكتور محيى الدين الغريب وزير المالية ضم الملفين وهذا مثال لتخبط الدولة وعدم ثقتنا فى التشريعات.

وقد دخلت صناعة الغزل والنسيج منذ التاميمات فى نوع من الحماية الغاشمة استمرت طويلا حتى بعد سياسة الانفتاح وظل قطاع الغزل بالذات محظورا على القطاع الخاص حتى وقت قريب مما أدى إلى تخلف هائل فى هذه الصناعة.

القطن والألياف الصناعية

وهناك نوعان من الغزل الاول غزول لقطن والثانى غزول الالياف الصناعية بالنسبة لغزول القطن فقد خضعت ضغوط لكنها لم تتغير كثيرا فنحن فى مستوانا ، متقاربون مع الغزول العالميه.. قد تكون هناك بعض الاختلافات لكنها محدودة.

غير أنه بالنسبة لغزول الألياف الصناعية فقد أدى تدخل الدولة إلى نتيجة خطيرة جدا حيث إنه منذ حوالى 20 إلى 25 سنة بدات تظهر فى العالم انواع جديدة من الألياف الصناعية وهى صناعة متطورة وذات تقنية عالية جدا.

ولأن الدولة كانت مهيمنة على صناعة الغزل والنسيج فلم يتمكن القطاع الخاص من إنشاء صناعة الياف صناعية متطورة فى حين اكتفت الدولة بإقامة بعض مصانع للبولى استر وإنتاجها لا يصلح للاستخدام الأولى.. والآن ننتج البولى استر وبعض الألياف الصناعية المخلوطة بصورة بدائية جدا وليس من السهل أن يدخل القطاع الخاص الآن على المستوى المطلوب عالميا مثلما يحدث فى كوريا وماليزيا وغيرهما لأن الاستثمارات المطلوبة ضخمة والتقنية عالية للغاية.

وبالنسبة لموضوع الجات فنحن نتحدث فيه منذ 7 سنوات تقريبا ومع ذلك لم يحدث أى إصلاح فى صناعة الغزل والنسيج ولا حتى محاولة للإصلاح وفعلا النساجون غلابة لأن القوانين غاشمة والضرائب عالية ولم يحدث أى تطور صناعى.

اليوم مصر تصدر أقطانا القيمة المضافة فيها لا تزيد على 300 مليون دولار وهذا اتجاه قومى مطلوب استمراره وزيادته لكن هنا خطا ثانيا للتصدير يمكن أن تقوم به وهو تصدير الملابس النوفتية التى نستوردها من تركيا مثلا فى حين أنها لا تتميز عنا بشيء.

الاستيراد والتهريب

ويمكن أن نستورد أقمشة من نوعيات معينة نحتاجها ولا ننتجها وليس هناك عيب فى ذلك ففرنسا مثلا تستورد أقمشة من إيطاليا ويجب أن نبحث هذه القضية مع النساجين لأن الانغلاق الكامل يجعل صناعة الملابس متخلفة وغير قابلة للتطور.

وهناك بالفعل أقمشة يتم تهريبها إلى مصر وتمثل حوالى 3٪ من حجم الإنتاج القومى من الأقمشة ولذلك أطالب بفتح باب الاستيراد حتى نقف على أقدامنا ونستطيع مواجهة المنافسة العالمية لانه حتى لو لم تات الجات فإن الصناعة الحديثة لاتستقيم إلا بالمنافسة الكاملة.

ولو قارنا صادراتنا مع صادرات دول مثل ماليزيا أو أندونيسيا سنجد أن صادراتهما زادت خلال عشر سنوات حوالى 12 ضعفا وذلك لأنهما فتحا باب الاستيراد وطبقا سياسة التحرير الكاملة ولذلك لابد من أن اتخذ هذه الخطوة سيكون هناك ضحايا ولكن لابد من تحرير الصناعة والتجارة تحريرا كاملا لأن ما يحدث الآن مجرد تحرير للهوامش.. وهناك نظام الدروباك الذى يمكن أن يكون مفيدا جدا لمصر.

سميحة فريد: لكن مشكلة الدروباك او التصدير عموما أن الرسالة الواحدة إذا تم رفضها تعادل حجم راس المال المصنع مرتين تقريبا فى حين أن المصانع الصغيرة لا تستطيع تحمل إجراءات الدروباك.

يحيى زنانيرى: من الممكن أن استقطب مثلا سوق الخليج فقبل 5 أو 6 سنوات كانت دول الخليج وبالذات السعودية تعطى ميزة جمركية للصناعة المصرية وبصفة خاصة الملابس الجاهزة حيث كانت نسبة الجمارك 16٪ تم إعفاء الصناعة المصرية منها.

وجاء العرب للشراء من مصر ولكنهم لم يعودوا بعد ذلك لأن أسعارنا عالية جدا لانهم يحصلون على نفس السلعة من جنوب شرق آسيا بنصف الثمن بالإضافة إلى أسلوبنا فى البيع الذى يعتمد على «الحداقة» فنعطى لهم بضاعة رديئة أو غير المتفق عليها ولذلك لم يعد العرب فى حين أنه لو استمرت هذه الظاهرة كان حجم الصادرات سيتضاعف بصورة رهيبة.

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	جيهان الصاوى
الموضوع الفرعى :	ومصر : قطاع الصناعة : المنسوجات	رقم العـــدد :	٢٠٦٥
المصـــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٧/١١/١٢

خبراء الغزل والنسيج والملابس الجاهزة يحذرون فى ندوة «العالم اليوم» «2-3»

طوفان الجات يجتاح صناعة الغزل والنسيج فى مصر

■ يحيى زنانيرى: أطالب بفتح باب استيراد الألياف الصناعية حتى لو أغلقت المصانع المحلية

أدار الندوة:
سعد هجرس
أعدها للنشر:
جيهان الصاوي

- خالد أبو العينين: الانتاج المحلى لن يتطور دون السماح بالاستيراد.. والدليل صناعة السيراميك
- يحيى زنانيرى: صناعة الملابس الجاهزة فى أسوأ أحوالها و50٪ من طاقتها الانتاجية معطلة
- سيد البرهمتوش: تطبيق الاتفاقية سيؤدى لتشريد العمال واغلاق مصانع الغزل

الموضوع الرئيسي : الجات | اسم كاتب المقال : جيهان الصاوى
الموضوع الفرعي : ومصر : قطاع الصناعة : المنسوجات | رقم العدد : ٢٠٦٥
المصدر : العالم اليوم | تاريخ الصدور : ١٩٩٧/١١/١٢

سميحة فريد: فشلنا حتى فى تقليد الانتاج المستورد

فى الجزء الأول من ندوة «العالم اليوم» حذر خبراء الغزل والنسيج والملابس الجاهزة من أن هناك معوقات كثيرة تهدد صناعة الغزل والنسيج فى مصر بتدميرها خاصة بعد تطبيق اتفاقية الجات.

قال علام عبد العظيم جاد عضو مجلس ادارة غرفة الصناعات النسيجية باتحاد الصناعات وصاحب مصنع علام للنسيج ان هناك قرارا للكونجرس الامريكى يمنع أى معونات لصناعة النسيج فى مصر فضلا عن أن الدولة تساوى فى المعاملة الضريبية بين مصانع الغزل والنسيج وبين الكباريهات والملاهى الليلية.. وقال إن أسعار الكهرباء زادت بنسبة 1100٪ كما تضاعف سعر الغزل أربعة أمثال وارتفعت أسعار المياه بنسبة 700٪ مما يمثل صعوبات خانقة على هذه الصناعة.

وقال يحيى زنانيرى أمين عام جمعية منتجى الملابس إن القوانين غاشمة والضرائب عالية وهناك تضارب فى التشريعات مما يؤدى إلى فقدان الثقة بها فضلا عن أن انتاج القطاع العام من البولى ايستر لا يصلح للاستهلاك الآدمى.

واشارت سميحة حسن فريد رئيسة شركة سوريال إلى أن معظم المصانع الصغيرة لا تتحمل اعباء رفض رسالة تصدير واحدة.

وفيما يلى الجزء الثانى من ندوة «العالم اليوم» حول صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة.

● خالد أبو العيين: عندما نتكلم عن اقتصاد الدولة فيجب أن ننحى العاطفة جانبا لان هدفنا تحسين الاقتصاد ورفع مستوى الدخل وسأتكلم فى ثلاث نقاط محددة:

أولا: علاقة القطن بصناعة الغزل والنسيج وثانيا: الجمارك وعلاقتها بالاقتصاد القومى فى هذه الصناعة.. وثالثا: التجارة الخارجية وانعكاساتها على تطور هذه الصناعة خصوصا والاقتصاد عموما.

بالنسبة للقطن فمن سوء حظ مصر انها تزرع القطن لان هناك ارتباطا لا شعوريا بين زراعة القطن وصناعة الغزل والنسيج.

والزراعة مثل اى سلعة اخرى تنتج فى العالم سواء صناعية أو خدمية فهى تعتمد على الطلب فى السوق وعلى المقابل الذى تحققه هذه السلعة.

وزراعة القطن فى مصر مثل الاهرامات تمثل حضارة 7 آلاف سنة وهذا شىء مشرف أن يكون لنا ماض لكن عندما نتحدث بلغة العصر يجب أن نراعى ما هو المطلوب فنيا أو اقتصاديا حتى نستطيع أن نستمر ونتواجد فى السوق.

القطن المصرى طويل التيلة نوعيته متميزة لكن استخدامه الفعلى لايزيد على 2 إلى 3٪ من الاستخدام العالمى ونحن فى مصر نهدر هذه القيمة العالية وندخلها فى غزول سميكة.

والدول تدعم الفلاح من أجل تشجيعه على زراعة القطن وفى رأيى انه لنكون أكثر ايجابية يجب أن تدعم الدولة الفلاح ليزرع القمح أو ليزرع القطن قصير التيلة الذى يمثل 80٪ من الاستهلاك.

مصادر طبيعية

والمصادر الطبيعية الاربعة التى تدخل فى صناعة الغزل والنسيج هى القطن والصوف والحرير الطبيعى والكتان وهى تمثل 50٪ من احتياجات الغزل والنسيج فى العالم أما نسبة 50٪ الاخرى فتتمثل فى نوعين.. الاول أصله طبيعى مخلق مثل الفاسكوز والاستيك والباقى بترولى.

ويجب أن تنفصل زراعة القطن فى مصر كليا وجزئيا عن صناعة الغزل والنسيج لان جميع الآلات الموجودة حاليا تستطيع التعامل مع الالياف الصناعية أو المخلقة إلى جانب أن السعر المصرى مرتفع جدا فعلى سبيل المثال تركيا تبيع تى شيرت بدولار فى حين أنه لو تم تصنيعه بالقطن المصرى فلا يمكن بيعه بأقل من دولار ونصف لذلك خرجنا من السوق.

وزراعة القطن تطورت فى العالم كله إلا نحن فعلى سبيل المثال اسرائيل تزرع الآن قطنا ملونا حيث يطرح الشجر قطنا أخضر وبنيا ويقومون حاليا بتطوير باقى الالوان لان الاتجاه فى العالم البعد عن الكيماويات ولذلك يجب أن نترك الحرية للفلاح فإذا لم يحقق له القطن عائدا يطوره أو يستبدله بسلعة أخرى لان القطن كان قديما قاعدة الصناعة واليوم اصبح عبئا على الصناعة.

هرم الجمارك

وبالنسبة للجمارك فإن الهرم عندنا مقلوب لان المنتج النهائى فعليا معفى من الضرائب وأنا اشترى الغزل من الخارج لانه أرخص ولا أدفع عليه رسوما لكن عندما اشترى منسوجات ادفع ما يتراوح ما بين 30 إلى 50٪ كجمارك إذن الهرم مقلوب لان الأصل فى الجمارك حماية الصناعة المحلية وليس قتلها.

والحدود الجمركية العالية تمثل ظلما للمواطن لان اى منتج فى العالم يتكون من 5 أشياء .. الطاقة والمادة الخام والعمالة ونسبة الاهلاك والادارة.

أسعار الطاقة عندنا أقل من دول أخرى والمادة الخام سعرها فى العالم كله واحد وكذلك سعر معدل الاهلاك إذن يبقى عاملان يؤثران فى تكلفة المنتج النهائى هما العمالة والادارة.

بالنسبة للعمالة عندنا فهى رخيصة للغاية ففى أوروبا يحصل العامل على 3 آلاف دولار فى حين أنه فى مصر لا يتجاوز 100 دولار لذلك العمالة فى مصر قيمة اقتصادية عالية جدا خاصة فى صناعة الغزل والنسيج لان البلد غنى بالعمالة الفنية.

إذن مشكلتنا الفعلية فى الادارة لأنه لا توجد ادارة بمفهومها العام كما أنه ليست لدينا الحرية المطلقة فى الحصول على الخامة بالسعر العالمى لان مصانع النسيج فى مصر تعتمد على الغزل الوارد من مصانع القطاع العام وهى نفسها مظلومة لانها تشترى شعر القطن من الغزول السميكة باسعار مرتفعة وهكذا المشكلة تنتقل من جهة لأخرى ولا أحد يتخذ فيها خطوة سليمة.

وبالنسبة للجمارك الموجودة حاليا فهى خطأ لان طول فترة الحماية يؤدى إلى فقدان للمناعة والانهيار كما أن ضريبة المبيعات على الآلات ظالمة لاننا لا نستورد الآلات للبيع كما أن فرض ضرائب عليها يجعل المصانع غير قادرة على المنافسة.

الموضوع الرئيسي : الجات
اسم كاتب المقال : جيهان الصاوى
الموضوع الفرعي : ومصر : قطاع الصناعة : المنسوجات
رقم العدد : ٢٠٦٥
المصدر : العالم اليوم
تاريخ الصدور : ١٩٩٧/١١/١٢

محمد المرشدي: صناعتنا بخير.. وقادرون على المنافسة عالميا

الاحتكاك الخارجي

وفيما يتعلق بالتجارة الخارجية وانعكاساتها على الاقتصاد فلا يمكن أن يحدث تطور دون احتكاك ولذلك يجب أن اترك المنتج المحلى يواجه الانتاج الاجنبى فأنا على سبيل المثال قمت بانشاء مصنع ضخم للنسيج يبدأ الانتاج فى مارس 98 وذلك يعنى أننى لا أخشى من الجات لأن الاستيراد لا يمكن أن يغطى جميع احتياجات البلد كما أن المنتج الجاد قادر على الاستمرار ومواجهة المنافس الاجنبى لأنه من غير المعقول أن نستطيع المنافسة فى الأسواق العالمية ونعجز عن المنافسة فى السوق المحلى.

ولذلك أطالب بفتح باب الاستيراد على مصراعيه أمام جميع الانواع وخفض الجمارك لأن ذلك سينعكس ايجابيا على مصر فعلى سبيل المثال فى يوم وليلة صدر قرار فورى بفتح باب استيراد السيراميك والأدوات الصحية وكان هذا القرار باب السعد على مصر وعلى هذه الصناعة لأن المنتج الراكد تحرك واليوم هؤلاء الصناع فى مصر زادوا عددا وطاقة وقدرة لأن المفهوم تغير.

أنا من أكبر منتجى الملابس الجاهزة فى مصر وأقول أهلا ومرحبا باستيراد الملابس الجاهزة لأن ذلك سيدفعنى إلى التطور وسيجعل مصانعى أكثر تطورا.

تهريب الأقمشة

وبالاضافة إلى ذلك فإن معظم المصانع لا تعمل بكامل طاقتها سواء كانت قطاعا عاما أو خاصا وبالنسبة لمصانع القطاع العام فإنها واثقة من أنها إذا خسرت سيستمر تدعيمها أما القطاع الخاص فهو يكسب بطرق أخرى منها تهريب الأقمشة.

وأهم أسباب عدم تشغيل المصانع بكامل طاقتها ارتفاع اسعار الخامة في مصر عن العالم وعدم وجود فكر تسويقى جيد بالاضافة إلى ضعف الانتاجية وعدم الاهتمام بالجودة إذن فتح باب الاستيراد سيؤدى إلى تشغيل المصانع بطاقتها القصوى وتحسين الانتاج سعرا وجودة.

أزمة صناعة الملابس

● يحيى زنانيرى: بالنسبة للملابس الجاهزة فإن الطاقة العاملة لا تزيد على 50٪ من الطاقة المتوافرة وهذه الصناعة فى أزمة وتمر بأسوأ أحوالها لأن العرض أكبر من الطلب والحل الطبيعى هو توجيه الفائض للتصدير لكننا غير قادرين على التصدير لأن الجودة لدينا أقل من المستوى العالمى.

وصناعة النسيج تعتمد على ثلاثة عناصر الغزول والنسيج والتجهيز.. بالنسبة للنسيج فلا يوجد تطور كبير فى العالم ونحن كنساجين لدينا الخبرة ولا يوجد جديد نستطيع عمله ولذلك فإن عنصرى الغزول والتجهيز هما اللذان يؤثران على الصناعة الجيدة.

ولا جدال ان الغزول المصرية متأخرة جدا وإذا استوردنا غزولا من الخارج ندفع رسوما بطريقة أو بأخرى تصل إلى 40٪ ولذلك اقترح الغاء الرسوم والجمارك تماما على الغزول المستوردة إلى أن نتمكن من تجويد الصناعة المصرية من الألياف الصناعية.

وبالنسبة لتكلفة التجهيز فإن النساجين يعانون من مشاكل فى ارتفاع اسعار الكهرباء والمياه ولابد أن تتدخل الدولة لتخفيضها.

وإذا تم خفض تكلفة استيراد الغزول وتكاليف الطباعة والتجهيز ستكون هناك فرصة لا بأس بها أمام صناعة النسيج للمنافسة فى السوق المحلى ونحن كصناع للملابس الجاهزة نحتاجها أكثر من الخارج لأنها تضمن لنا الاستمرارية والتنوع فى التشكيل وهذا غير موجود فى المستورد. إذن صناعة الغزل والنسيج لابد أن تتكاتف وأن تحل مشاكلها لتصل إلى التكلفة والجودة المطلوبة وليس هناك تضارب فى المصالح ولكن فى النهاية لابد أن يكون هناك ضحية ولذلك أطالب بفتح باب استيراد الغزل من الألياف الصناعية حتى لو أدى ذلك إلى اغلاق مصانعها المحلية لأن ذلك أفضل من أن تنتهى وتضيع صناعات الغزل والنسيج والملابس الجاهزة بأكملها ولابد من استعمال مشرط الطبيب.

صناعة البولى ايستر

● سيد البرهمتوش: القطاع الخاص لا يتحمل مسئولية التخلف الحاصل فى صناعة البولى ايستر والألياف الصناعية ولكن الذى يتحمل المسئولية الاحتكار الحكومى الذى جثم على صدر صناعة الغزل والنسيج لمدة 15 عاما. وانتم لا تعلمون معاناة القطاع الخاص من أجل ادخال أول خط لانتاج البولى ايستر فى مصر فقد حاول المستثمر عادل طالب اغا الحصول على ترخيص وكاد يتوسل إلى المسئولين ولكنهم رفضوا فانتهز فرصة زيارة الرئيس الراحل أنور السادات لأمريكا حيث عرض عليه المشروع فوافق وكانت تلك بداية صناعة البولى ايستر فى مصر.

وقد قامت شركة مصر للحرير الصناعى بانشاء مصانع للبولى ايستر ولكنه كان ميلادا عقيما ومصنعا سيئا ثم دخل القطاع الخاص ومنذ حوالى 3 سنوات انتقلت مجموعة القطاع الخاص فى صناعة البولى ايستر فى الانتقال من مرحلة الكم إلى الكيف.

الموضوع الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :	جيهان الصاوى
الموضوع الفرعي :	ومصر : قطاع الصناعة : المنسوجات	رقم العـــــدد :	٢٠٦٥
المصـــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٧/١١/١٢

وقد قمنا بأحضار خطوط انتاج عالمية على وشك أن تبدأ الانتاج ولكننا نطالب وزارة الصناعة باستقدام خبراء عالمين لتدريبنا فقد أحضرنا احدث الآلات ولكن تنقصنا الخبرة. وإذا كانت صناعة السيراميك قد تطورت بعد فتح باب الاستيراد فإن نسبة العمالة فيها لا تقارن بالعاملين فى قطاع الغزل والنسيج بخلاف الصناعات المساعدة.

خلل فى التعريفة الجمركية

وهناك خلل فى التعريفة الجمركية لأن التعريفة على الأقمشة 40٪ وعلى الغزل 30٪ إذن من الأفضل ان استورد القماش فى حالة فتح باب الاستيراد.

وعند تطبيق اتفاقية الجات سيتم تشريد ناس فأنا عندى 300 عامل سوف اتخلص منهم واتحول إلى واحد من كبار مستوردى الأقمشة لأن الطوفان قادم.

● سميحة حسن فريد: عنصر التكلفة يمثل مشكلة حقيقية بالنسبة في قطاع الغزل والنسيج يحتاج التدخل لعلاجها وبالفعل معظم المصانع تحاول تحديث خطوط الانتاج لكن نوعية الانتاج لم أر لها مثيلاً فى العالم. على سبيل المثال «النوفتيه» فى مصر لا علاقة له بالمثيل الموجود فى الدول الأخري لدرجة اننى اعتقدت اننا نتعامل فى «الاستوك» وهل يعقل أن ينجح شرق الأقصى فى التقليد ونفشل ن حتي فى التقليد.

صناعتنا بخير

● محمد المرشدي: اختلف فى الرأى معكم لان صناعة الألياف الصناعية فى مصر متقدمة جدا وقد تكون الوحيدة القادرة على المنافسة لأن أسعار الخامات فى هذه الصناعة مرتبطة بالاسعار العالمية ولذلك ليس هناك فرق بين تكلفة المنتج المحلى والاجنبى سواء الاعباء التي تفرضها الحكومة علينا. صحيح أن هناك شركة قطاع عام تعمل فى مجال الألياف الصناعية وقد يكون انتاجها غير جيد لكن ذلك لا يجب تعميمه على الصناعة ككل بالاضافة إلى أنه حتى نكون قادرين على المنافسة عالميا فى مجال الألياف الصناعية تم تاسيس شركة بمليار جنيه وهى شركة الشرقيون للبتروكيماويات وجارى طرح المناقصات العالمية من أجل ارساء قاعدة لصناعات البتروكيماويات التي تنقصنا وذلك سيؤدى إلى تغطية الاحتياجات المحلية ويقلل التكلفة لأنه فى هذه الحالة لن تكون هناك مصاريف شحن أو تامين بالاضافة إلى التخلص من رسم الجمارك الذى يصل إلى 15٪. وفى النهاية فإن المصانع المصرية فى مجال الألياف الصناعية على أعلى مستوى لأنها صناعة بكر ولم تبدأ إلا منذ عام 83 وكانت قد توقفت على مستوى العالم لأسباب صعبة ولكن تم تطويرها لتلافى المشاكل ونحن فى مصر لدينا كل المعدات الحديثة لهذه الصناعة.

ضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	جيهان الصاوى
ضوع الفرعى :	ومصر : قطاع الصناعة : المنسوجات	رقم العدد :	٢٠٦٦
در :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	١٩٩٧/١١/١٣

معركة بين أصحاب مصانع الغزل والنسيج ومستثمرى الملابس الجاهزة

فى ندوة العالم اليوم

«3-3»

محمد المرشدى

السماح بالاستيراد يدمر الصناعات النسجية ويشرد العمال

أدار الندوة: سعد هجرس

أعدها للنشر: جيهان الصاوي

على مدى يومين نشرنا الجزءين الأول والثانى من ندوة «العالم اليوم» التى حذر فيها الخبراء من ان هناك مؤامرة لاغتيال صناعة الغزل والنسيج فى مصر وان طوفان الجات سيجتاح هذه الصناعة ويدفعها إلى مرحلة النهاية.

قال علام عبد العظيم عضو مجلس ادارة غرفة الصناعات النسجية باتحاد الصناعات وصاحب مصانع علام للنسيج ان المعونات الأمريكية ممنوعة وان الحكومة تساوى مصانع النسيج بالكباريهات والملاهى الليلية وان اسعار الكهرباء زادت 1100٪ والغزل تضاعف 4 امثال والمياه ارتفعت 700٪.

وأكد يحيى زنانيرى امين عام جمعية منتجى الملابس ان القوانين غاشمة والضرائب عالية وان صناعة الملابس الجاهزة فى اسوا احوالها و50٪ من طاقتها الانتاجية معطلة وقالت سميحة حسن فريد رئيس شركة سوريلا إن معظم المصانع لا تتحمل اعباء رفض رسالة تصدير واحدة واننا فشلنا حتى فى تقليد الانتاج المستورد.

واوضح خالد ابو العينين نائب رئيس مجلس ادارة مجموعات شركات ابو العينين ان الانتاج المحلى لن يتطور دون السماح بالاستيراد وان القطاع الخاص يكسب بتهريب الأقمشة وليس تصنيعها.

وقال محمد المرشدى نائب رئيس غرفة الصناعات النسجية ورئيس شركة مرشدتكس للغزل والنسيج إن صناعتنا بخير وقادرون على المنافسة عالميا.

وفيما يلى الجزء الثالث والأخير من ندوة «العالم اليوم» حول صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة.

الموضوع الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :	جيهان الصاوى
الموضوع الفرعي :	ومصر : قطاع الصناعة : المنسوجات	رقم العـــدد :	٢٠٦٦
المصـــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـدور :	١٩٩٧/١١/١٣

د. حسن الحيوان: الصناعة المحلية لن تتطور.. وسنظل نعمل بنظام الورش

سيد البرهمتوش: نطالب بمهلة عامين لنتمكن من تطوير المعدات

محمد المرشدي: أدى تحرير تجارة القطن إلى ايجاد احساس لدى الحكومة بأن الفلاح قد يتعرض لضغوط تؤدى فى النهاية إلى امتناع الفلاحين عن زراعة القطن ولذلك تدخلت الدولة لحماية الفلاح ولكنها ظلمت القطاع الصناعي.

كان سعر القنطار يتراوح ما بين 275 و300 جنيه ووضعت الدولة حدا أدنى للسعر 500 جنيه فبدأت شركات القطاع الخاص تضارب إلى أن وصل سعر القنطار إلى 580 جنيها وهكذا أدى تدخل الدولة إلى ارتفاع سعر القطن المحلى مقارنة بسعر القطن المستورد.

وقضية القطن المصرى فيها تجاوزات موروثة فقد كنا نعيش فى اقتصاد موجه وانغلاق تام ومطلوب من القطاعين العام والخاص تنفيذ خطة الكساء القومى من الكستور والدبلان والتعامل بالدولار محظور ومن يحاول تطوير نفسه يتم اتهامه بانه امبريالى وجاسوس اجنبى مما أدى إلى ظلم فادح للصناعة وتحميلها بالاعباء.

الحكومة انتبهت أخيرا للمشكلة والى أن كل متر قماش يتم استيراده من الخارج يعنى ايقاف نول عن الانتاج وتسريح عامل من المصنع وان ذلك ضد مصلحتنا كمجتمع صناعة خاصة أن نظام الدروباك ياتى باردا بانواع الاقمشة.

الدولة متعاونة

الدولة استجابت هذا العام فى موضوعين الأول انه كانت قد تراكمت على مصالح الاقطان 5 مليارات جنيه مديونية نتيجة تحميل قطاع الصناعة اعباء دعم القطاع الزراعى فاصدر رئيس الوزراء تعليماته بان تتحمل الدولة سداد المديونية ويتم رفعها عن كاهل المحالج.

الموضوع الثانى انه تم الاتفاق بين رئيس الوزراء والوزارات المعنية وقطاع التجارة على أن تتحمل الدولة دعم سعر القطن للفلاح هذا الموسم 97/96 وأن يتم بيع القطن للمنتجين باسعار التصدير وهذه خطوات تثبت أن الدولة جادة فى مساعدتنا.

وقطاع الملابس الجاهزة فى مصر يتأثر بالتهريب الذى له منافذ شرعية وأخرى غير شرعية ومسئولية الدولة أن تطارد المنافذ غير الشرعية أما المنافذ الشرعية فتكون عندما يقوم صاحب مصنع للملابس الجاهزة باستيراد اقمشة بنظام السماح المؤقت وتكون نسبة الهالك 50٪.

سميحة فريد: نسبة الهالك 50٪ تقتصر فقط على التريكو أما بالنسبة للاقمشة فهى لا تزيد على 12٪ وندفع عنها أيضا جمارك.

التهريب الشرعى

محمد المرشدى: الاقمشة المهربة لا تتحمل نسبة 45٪ الجمارك و15٪ ضريبة مبيعات وبالتالى فإنها تباع فى السوق بنصف الثمن ثم يقال إن الانتاج المحلى غاليا فى هذه الحالة تكون المقارنة ظالمة.

وعمليات التهريب تتم عن طريق استيراد القماش بنظام السماح المؤقت على أن يتم اعادة تصديرها كملابس جاهزة ولكن للأسف هناك اصحاب مصانع كبيرة ولكنهم دون ضمير والمسئولون يعرفونهم جيدا وملفاتهم موجودة عند وزير المالية.

ويكون التهريب باستخدام اقمشة رخيصة الثمن فى تصنيع الملابس الجاهزة بدلا من الاقمشة الفاخرة التي تم استيرادها والتى تباع فى السوق المحلى أو بوضع حجارة فى الكونتنر المخصص للتصدير حتى يكتمل الوزن وتتم معاينة صورية.

أما بالنسبة لاتفاقية الجات فانا لا أعرف سر الضجة والحملة والضغوط الواقعة على قطاع الغزل والنسيج فنحن لا نطالب باكثر من الاستفادة من التدرج فى التحرير طبقا للاتفاقية التى أعطت مهلة 10 سنوات للدول يقل دخل الفرد فيها عن ألف دولار وذلك لاعادة هيكلة مصانعها وتحديث نفسها.

وقد التزمت مصر بالفعل بالجدول الذى وضعته الجات بالنسبة للغزل والنسيج أما فى قطاع الملابس الجاهزة فإن ما تم تحريره هو تحرير وهمى فى حين من المفروض أن نبدأ بتحرير الملابس الجاهزة أولا.

وقد وضعت غرفة الصناعات النسجية جدولا متدرجا للتعريفة الجمركية وطالبنا الدولة بتنفيذه لأن نسبة الجمارك على الاقمشة 40٪ فى حين انها على الغزل 30٪ وهذا فى منتهى الخطورة ويهدد قطاع الصناعة بالتوقف الكامل.

لكننا فوجئنا أن وزير المالية خفض الجمارك على الملابس والاقمشة بنسبة 5٪ لكل منهما ولم يقترب من الغزول!

تدمير الصناعات النسجية

وقد تم عقد اجتماع فى مكتب الدكتور أحمد جويلى وزير التجارة حضره جلار زوربا رئيس جمعية مصدرى الملابس الجاهزة واحمد عرفة رئيس شعبة المستثمرين بالغرف التجارية ورئيس غرفة الصناعات النسجية وحدث خلال الاجتماع شبه اتفاق على أن فتح باب استيراد الأقمشة فى 98/1/1 سيؤدى إلى تدمير الصناعات النسجية وتوقف المصانع وبيع شركات القطاع العام بأرخص الاسعار.

ولذلك لابد أن تعيد الدولة النظر فى ضريبة المبيعات على السلع الرأسمالية وخفض الجمارك على مستلزمات الانتاج.

وأن تقوم الدولة بدورها قبل التحرير لدعم وتحفيز التصدير.

د. حسن الحيوان: مصر تواجه حربا اقتصادية عنيفة وهناك قوى عظمى تتلاعب بمصائر الدول النامية وذلك أمر معلن وليس سرا وهناك مجالات كثيرة سنتعرض فيها لضغوط.

ولدينا فى القطاع الصناعى مليونا عامل منهم 186 ألف عامل فى مجالات الغزل والنسيج والصباغة والتجهيز و370 الف عامل فى قطاع الملابس الجاهزة وذلك طبقا لاحصاءات الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء وذلك مقابل 60 مليون مستهلك من حقهم الحصول على سلعة جيدة بسعر مناسب ومن غير المعقول أن أحمى صناعة بها 200 الف عامل على حساب 60 مليون مستهلك.

ورش ومصانع

وقد أصبحت صناعة النسيج صناعة تكنولوجية عالية ولا يصح أن تظل صناعة ورش ولا يصح أن نوقف عجلة التطور لحماية هذه الورش ولابد أن يحدث تطور فى فكر الصناع وأن يكون الجيل القادم مسلحا بالعلم والتكنولوجيا وفى رأيى أن رفع الحظر مع بداية السنة القادمة أو تأجيله لعام أخر قضية فرعية لا تستدعى كل هذا الجدل فإذا تم التأجيل لعام لن يؤجل لسنة أخري لأن فتح باب الاستيراد أمر لا مفر منه والتأجيل لمدة سنة لن يحدث فرقا.

وأؤكد أن فتح باب الاستيراد مع وجود حماية جمركية فى حدود معقولة سيعطى صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة الفرصة لأن تتطور لأنها ستشعر بالخطر الماثل فى المنافسة الأجنبية.

سيد البرهمتوش: إذا أخذنا مهلة عامين فإن عشرات المصانع ستتاح لها فرصة تطوير الآلات والمعدات.

الموضوع الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :	جيهان الصاوى
الموضوع الفرعي :	ومصر : قطاع الصناعة : المنسوجات	رقم العـــــدد :	٢٠٦٦
المصـــــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٧/١١/١٣

محمد المرشدى: الدولة نجحت في سياسة الاصلاح وذلك واضح من ميزان المدفوعات وانخفاض التضخم وارتفاع الاحتياطى النقدى في البنك المركزى إلى 20 مليار دولار لكن حدث كساد في السوق واليوم نعمل لتنشيط السوق ولكن قبل أن ناخذ القرارات المنظمة وتهيئة التشريعات وتخفيف الاعباء نفكر في فتح باب الاستيراد!

ونحن لن يضرنا أن نتحول من مجال الصناعة إلى التجارة ولكن لو خسرنا صناعة الغزل والنسيج سنخسر أيضاً زراعة القطن ونحذر الحكومة من أى ضغوط خارجية لتحويل مصر من بلد صناعى إلى بلد استهلاكى كما أن فتح باب الاستيراد سيجعل صناعة الغزل والنسيج ستتوقف بنسبة 90٪.

مصلحة المستهلك

د. حسن الحيوان: وفقا لارقام الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء فإن لدينا 186 ألف عامل لا يمثلون مشكلة حتى أضحى بمصلحة المستهلك في توفير سلعة جيدة وبسعر مناسب.

وأغلب شعب مصر يميل إلى التفصيل وليس الملابس الجاهزة ولا شك أن الملابس الجاهزة تحقق قيمة مضافة وإذا نجحنا في تحويل الاقمشة إلى ملابس جاهزة ستتضاعف القيمة المضافة وبالتالى إذا وصلت المنسوجات لمستوى جودة مناسب وبسعر معقول سيساعد ذلك على انتشار صناعة الملابس الجاهزة وانتشار مصانعها في جميع أنحاء الجمهورية.

والضرر في فتح باب الاستيراد يتركز في البعد الاجتماعى أما مصانع الغزل والنسيج التى تطورت فإنها لم تتأثر ويمكن أن تتحسن جودتها انما الخوف من المصانع التى لا تملك امكانيات التطوير سواء ماديا أو فنيا وبالتالى ممكن تتأثر والسؤال الآن ما هو حجم التضحية؟

ليس لدى اجابة عن هذا السؤال ولكن اشك في أن تمديد المهلة سيؤدى إلى تقليل الضرر لأن المصنع الصغير سيظل صغيرا والمحدود سيظل محدودا اما المصانع المتوسطة والكبيرة فيمكن أن تحصل على التمويل والتكنولوجيا وأن تتطور لكن الورش ستظل بعد 10 سنوات على نفس حالها الآن.

وفى اعتقادى أن التاجيل لن يكون مفيدا لانه سيؤدى إلى مزيد من التراخى ولا استطيع أن اجزم هل من الأفضل السماح بالاستيراد اعتبارا من أول العام القادم أم بعد 5 سنوات ولكن استطيع أن اجزم أن فتح باب الاستيراد في النهاية في صالح المستهلك الذ[illegible]اه دائما.

الموضوع الرئيسى : الجات — اسم كاتب المقال : عبد الناصر عارف

الموضوع الفرعى : ومصر : قطاع الصناعة : المنسوجات — رقم العـــدد : ٤٠٥٤٤

المصـــدر : الاهرام — تاريخ الصـدور : ١٩٩٧/١٢/٨





وبحلول اول عـــام ١٩٩٨ يجب على مصر ـ طبقا لالتزاماتها الدولية ـ بدء تنفيذ مرحلة جديدة من تعهداتها فى اتفاقية تجارة المنسوجات والملابس التى تضمنتها الوثيقة الختامية لمفاوضات جولة اورجواى (الجات) ـ وتشمل هذه المرحلة رفع الحظر عن دخـــول المنسوجات الى السوق المصرية بنسبة ١٧٪ فى اطار خطة انتقالية للتحرير الكامل والشامل لتجارة المنسوجات والملابس بحلول عام ٢٠٠٥.

والحقيقة ان هذا الالتزام وبدء تنفيذه ـ المفروض انه معلوم لنا منذ ١٠ سنوات ـ فهو لم يأت فى يوم وليلة والمفروض ايضا ان نكون قد اعددنا العدة لاستقباله وتنفيذه.. فلم الخوف والقلق الآن؟، وهل يمكن لنا ـ مهما كانت ظروفنا ـ التنصل من تعهداتنا الدولية والنكوص بعهودنا: وما هو الحل الذى يضمن لنا الوفاء بالتزاماتنا دون التضحية بمصالحنا الوطنية؟!

وقبل الاجابة عن هذه التساؤلات فلابد من توضيح حجم المشكلة وخطورتها على الاقتصاد القومى.. فقطاع الصناعات النسجية يشكل عنصرا رئيسيا من عناصر الانتاج القومى كما انه يمثل امل الاقتصاد المصرى فى تحقيق طفرة فى الصادرات فى الفترة القادمة ـ لانه هو الوحيد المهيأ لتحقيق هذه الطفرة مستة

وتبلغ التنمية الاجمالية لانتاج هذا القطاع حوالى ٨ مليارات جنيه سنويا يصدر منها ما قيمته حوالى ٣ مليارات جنيه بما يمثل ٢٥٪ من اجمالى الصادرات المصرية السلعية كما يعمل بهذا القطاع حوالى مليون عامل بما يمثل ٣٠٪ من حجم العمالة فى القطاع الصناعى كله، ويصل عدد منشآت قطاع الاعمال فى هذا القطاع إلى ٣١ شركة بينما تبلغ منشآت القطاع الاستثمارى والخاص حوالى ٢٣٥٦ منشأة ـ اعضاء غرفة الصناعات النسجية باتحاد الصناعات ـ بالاضافة الى عدد كبير من المنشآت والمصانع الصغيرة وتستهلك هذه الصناعة حوالى ٨٠٪ من الانتاج المحلى للقطن.

ولهذه الاسباب فان هذا القطاع اذا ماتعرض لأى هزة او هجمة شرسة من الخارج فان ذلك يشكل خطرا كبيرا على الاقتصاد المصرى.

اما الخطورة التى يتعرض لها هذا القطاع مع بداية عام ١٩٩٨ فهى ـ كما يقول المهندس المعتز بالله عبدالمقصود رئيس غرفة الصناعات ورئيس مجلس ادارة شركة غزل المحلة ـ ان هذه الصناعة تمر بظروف صعبة نتيجة الاصلاح الاقتصادى وتحرير تجارة القطن والتى ضاعفت اسعار الخامات بنسبة اكثر من ١٠٠٪ وظلت هذه الصناعة تخضع لحماية الدولة لفترة طويلة لالتزامها بتوفير احتياجات السوق المحلية بأسعار مدعومة.. واذا ماتم رفع الحظر عن دخول المنسوجات العام المقبل ـ طبقا للاتفاقية ـ فان هذه الصناعة يمكن ان تنهار تماما مع ما

تحقيق :

عبد الناصر عارف

■ بدء تنفيذ تحرير تجارة المنسوجات.. وصناعتنا تطلب التأجيل

يتبع ذلك من انهيار زراعة القطن وتعطل جزء كبير من العمالة فى هذا القطاع..

ويؤكد المهندس المعتز بالله قائلا: صناعة المنسوجات فى مصر ليست فى وضع صحى الآن يسمح لها بالمنافسة مع المستورد.. فتكلفة وخامات الانتاج عالية ونحن نمر بمرحلة اعادة هيكلة واصلاح الهياكل المالية فى معظم الشركات التى تراكمت عليها المديونيات الكبيرة لدرجة ان احدى شركات قطاع الاعمال تبلغ مديونياتها مليار جنيه.. بينما بعض الدول تدعم هذه الصناعة ولذا ستدخل البضاعة رخيصة وبكميات كبيرة يمكن ان تغرق السوق المصرية فتتوقف المصانع المصرية.

لسنا مستعدين

ولكن لماذا لم تستعد هذه الصناعة لتلك المرحلة ـ خاصة انه كان امامها فرصة لمدة ١٠ سنوات لاصلاح اوضاعها قبل بدء تنفيذ رفع الحظر؟!

يجيب رئيس شركة غزل المحلة: اننا نسير فى طريق الاصلاح والاستعداد.. وحينما وقعنا اتفاقية جولة اورجواى لم نكن نتوقع هذه المشكلات التى تمر بها الصناعة الآن خاصة مع ارتفاع اسعار القطن المحلى.. كذلك معظم شركات القطاع العام كانت تنتج للدولة فمثلا: فى المحلة كنا ننتج ٦٠٠ مليون متر منها ٤٠٠ مليون متر كساء شعبيا تباع بسعر مدعوم.. ايضا تكلفة القروض فى مصر غالية جدا بالمقارنة بدول عديدة.. وهذا يضيف عبئا كبيرا على شركات النسيج هذا بالاضافة الى الرسوم والضرائب الكثيرة التى تخضع لها هذه الصناعة.. ونحن قطعنا شوطا كبيرا فى الاصلاح والاستعداد والحكومة ايضا تساعد بتخفيض الضرائب والرسوم وانشاء صندوق موازنة اسعار القطن كل هذا خطوات جادة على طريق الاستعداد والاصلاح.. ولكن لم نصل بعد الى مرحلة مواجهة المنافسة الخارجية ونحن غير مستعدين الآن.. نريد فرصة جديدة لاستكمال خطوات الاصلاح وبعد ذلك يمكننا المواجهة.. هناك بعض الممارسات غير المشروعة فى التجارة الدولية يمكن ان تهدم صناعتنا الوطنية.. وعلينا الا نضحى بصناعتنا.

الموضوع الرئيسي : الجات — اسم كاتب المقال : عبد الناصر عارف
الموضوع الفرعي : ومصر : قطاع الصناعة : المنسوجات — رقم العـــدد : ٤٠٥٤٤
المصــــــدر : الاهرام — تاريخ الصـدور : ١٩٩٧/١٢/٨

اما السيد مجدى العارف رئيس صندوق دعم النسيج فيؤكد ان رفع الحظر على المنسوجات سيقتل الصناعة الوطنية وكما يقول هذه الصناعة تمر الآن بمرحلة عدم اتزان وتعاني مشاكل مرحلة الانتقال ولابد من الدفاع عنها ومنع المغامرين الاجانب من ضربها تحت مسميات حرية التجارة الدولية.. وحينما وقعنا الاتفاقية لم تكن ظروفنا صعبة بهذه الدرجة، فالتوقيع كان فى ظروف مختلفة والخصخصة اوقفت ضخ استثمارات جديدة تماما فى شركات القطاع العام وارتفاع اسعار القطن ادى الى انهيار الهياكل التمويلية للشركات.. اسألوا البنك المركزى فهو يعرف حجم المديونية على هذه الشركات والتى تتعثر فى سدادها.

ويقول السيد مجدى العارف البلد لا تتحمل ضربات جديدة للاقتصاد القومي خاصة بعدما تعرض له قطاع السياحة بفعل الارهاب.. والمفروض الا نسمح بضرب صناعة النسيج في هذه الظروف و «ضربتين فى الاقتصاد تموت».

ويثير الحاج عبدالوهاب الشرقاوى وكيل غرفة الصناعات النسجية باتحاد الصناعات ورئيس رابطة مصانع شبرا الخيمة (حوالي ١٠٠٠ مصنع) قضية اخرى قائلا: نحن لانخشى المنافسة العادلة والمتكافئة ولكن كيف تتنافس صناعة المنسوجات فى مصر مع مغامرين ومهربين وصناعات مدعومة فى بلادها ويضرب مثلا لذلك قائلا: الغزل نمرة ٢٠ سعره الآن فى مصر ١٦ جنيها و٤٥ قرشا بينما يأتى من باكستان بسعر ٨ جنيهات فهل هذه منافسة عادلة؟، ويؤكد قائلا: ستحدث فوضى كبيرة اذا تم رفع الحظر فمع المهربين يقف الآن تجار الاستوكات يتلمظون على الابواب منتظرين رفع الحظر ليغرقوا السوق ببضاعة مضروبة وتعتبر نفايات لمصانع الدول المتقدمة ولكنها رخيصة.. وانهم تعاقدوا فعلا لا لإغراق السوق المصرية فكيف يمكننا نحن مواجهة ذلك بينما نتحمل بضرائب ورسوم اتزيد على ١٠ انواع واسعار الكهرباء مرتفعة والخامات ايضا غالية..

التاجيل للتاهيل

اذن ماهو الحل والوقت ازف؟

المعتز بالله عبدالمقصود يقول ليس امامنا حل الا تأجيل تنفيذ رفع الحظر وان نستفيد بقدر الامكان بحقنا فى التطبيق التدريجي.. فأوروبا لاتزال تستخدم نظام الحصص والولايات المتحدة ايضا بل انها تقدمت بشكوى ضدنا تدعى اغراق اسواقها بالقمصان المصرية.

وبلجيكا ادعت انها اغرقناها بملايات السراير!! اذن فالعالم كله يحمى صناعته المحلية حتى الدول المتقدمة التى تنادى بتحرير التجارة لايمكنها ان تفعل شيئا ضد مصلحتها فكيف نضحى نحن بعصب صناعتنا الوطنية بهذه السهولة؟

ويتفق معه فى الراى السيد مجدى العارف ويضيف: ليس أمامنا الا طلب تاجيل رفع الحظر لفترة معينة حتى ،مكننا التأهل لمرحلة التحرير الكامل ويمكن السماح التدريجى بدخول الاقمشة التى لاتنتج محليا مع رفع الجمارك عليها.

ويقترح ان تستخدم الحكومة الاسلوب نفسه الذى استخدمته فى رفع الحظر عن استيراد الدواجن...فالحكومة رفعت الحظر ولكن قيدته بقيود جمركية وكمية حفاظا على المنتج المحلى..

ولا يختلف عبدالوهاب الشرقاوى على هذا الحل ولكنه يقول يمكننا تاجيل رفع الحظر عن المنسوجات حتى سنة ٢٠٠٥ وهو موعد رفع الحظر عن الملابس وفى هذه الفترة على الحكومة ان تضع برنامجا زمنيا لتأهيل هذه الصناعة لمواجهة المنافسة هكذا يرى بعض قيادات ومسئولى صناعة النسيج المصرية - من قطاع الاعمال - الخطر القادم مع بداية عام ١٩٩٨ - وكما قالوا ليس امامنا الا طلب التاجيل للاستعداد واصلاح الاحوال.. ولكن هل هذا يمكن أن يتم بسهولة اليس ذلك يعد اخلالا بالتزاماتنا الدولية؟!

حينما طرحت القضية على المهندس سليمان رضا وزير الصناعة قال بحسم وتاكيد: القضية ليس فيها غموض او خيارات.. نحن ملتزمون بتنفيذ تعهداتنا الدولية فى اتفاقية المنسوجات ولن نخل بالتزاماتنا وسنستغل كل ما لدينا وكل ماتتيحه لنا اتفاقية الجات للحفاظ على مصالحنا الوطنية.. سنبذل قصارى جهدنا للحفاظ على حقوقنا بما لايخل بالتزاماتنا الدولية.

ولم يختلف رأى الدكتور امين مبارك رئيس لجنة الصناعة والطاقة بمجلس الشعب عن رؤية المهندس سليمان رضا وزير الصناعة مؤكدا ان الاتفاقات الدولية يجب احترامها ويمكن ان نحافظ على صناعتنا الوطنية بفرض رسوم جمركية على واردات الاقمشة بالاضافة الى ضريبة المبيعات.

وقال مؤكدا: ٦٠٪ جمارك كافية لحماية المنسوجات المحلية وهذا يكفى.. ولكنه نبه الى خطر اشد فتكا بالصناعة النسجية المحلية وهو البضائع المهربة معتبرا ان التهريب اشد خطرا من تحرير تجارة المنسوجات وكما قال الحل هو منع التهريب وليس الاخلال بالتعهدات الدولية.

ولكن كيف يرى منتجو المنسوجات والملابس الجاهزة فى القطاع الخاص هذا " خطر وما هو الحل من وجهة نظرهم ؟

■ رئيس شركة المحلة: نريد مهلة لاستكمال الاصلاحات حتى لانغلق مصانعنا

الموضوع الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :	عبد الناصر عارف
الموضوع الفرعي :	ومصر : قطاع الصناعة : المنسوجات	رقم العـــدد :	٤٠٥٤٥
المصـــدر :	الاهرام	تاريخ الصـدور :	١٩٩٧/١٢/٩

مع بداية عام ١٩٩٨ «١»

صناعتنا النسجية تدخل سنة أولى خطر «٢»

البعض يطلب التأجيل للتأهيل والآخر يستعجل رفع الحظر

اظهر استطلاع كثير من اراء خبراء الصناعات النسجية في القطاع الخاص ان سنوات الحظر ستمتد وربما تؤدى في النهاية الى القضاء على هذه الصناعة العريقة في مصر ومايتبعها من صناعات اخرى كالغزل والصباغة والحياكة والتجهيز والتغليف والتريكو.

وسيترك ذلك آثاره على مستقبل الاستثمار الصناعي كله، وسيوجد نوعا من الخوف والقلق والتشاؤم من اى نشاط صناعي وسيحجم المستثمرون عن الدخول في هذا النوع من الاستثمار خوفا من المنافسة القاتلة.. وربما يقول البعض هذه هي طبيعة السوق المفتوحة.. وهذه آليات العولمة والاندماج في الاقتصاد العالمي لكن كل هذا يفرض علينا ان ناخذ الامر بجدية فالمنسوجات المصرية تقوم عليه زراعة القطن.. وهي سلعة استراتيجية لاتقل اهمية عن البترول وقناة السويس.. ولهذا لابد من موقف جاد وحاسم على اعلى مستوى لوضع رؤية استراتيجية شاملة لانقاذ هذه الصناعة بداية من زراعة القطن وحتى مراحل الغزل والنسج والملابس، لابد من التعرف على اسباب تراجع القدرة التنافسية لهذه الصناعة في عقر دارها لماذا يدخل المستورد الى اسواقنا بسعر ارخص مما لدينا؟!

رؤية القطاع الخاص وموقفه من رفع الحظر عن المنسوجات تختلف حسب المصالح.. هناك تضارب كبير في المواقف تبعا لمصلحة اصحاب مصانع الملبوسات الذين يصدرون انتاجهم الى الخارج - بعد الحصول على الخامات بنظام السماح المؤقت والزورباك - يرحبون برفع الحظر ولهم مبرراتهم ومحاذيرهم ايضا.. ويرفضون فكرة طلب التأجيل

المهندس ايهاب المسيرى رجل اعمال وصاحب مصنع ملابس للتصدير بالمحلة الكبرى يقول: رفع الحظر عن المنسوجات لايدعو الى القلق والخوف ويستنكر على المطالبين بالتأجيل مطلبهم وحينما ذكرت له مبررات طلب التأجيل بأن الصناعة المصرية لم تستعد بعد لمنافسة الاجنبي لانها في ظروف تختلف وتمر بمرحلة انتقالية رد قائلا: لن نستطيع ان نعيش منغلقين على انفسنا.. المنافسة قادمة قادمة، ومادمنا وقعنا على اتفاقات دولية فلابد ان نحترمها واذا لم نفعل فسيعاقبنا العالم ويمكن ان يترتب على ذلك منع دخول صادراتنا الى الاسواق الخارجية.







ميازى السعدى — فؤاد حدرج — ايهاب المسيرى — لويس بشارة

مطلوب: رؤية استراتيجية لإنقاذ صناعة الغـزل والنسيج والملابـس

تحقيق :
عبد الناصر عارف

ويفند المهندس ايهاب المسيرى مبررات التأجيل قائلا: انا لا افهم لم هذا الجدل والاختلاف.. المشكلة واضحة وحلها معروف: تكلفة المنتج المحلي مرتفعة اذن لابد ان نخفضها عن طريق خفض الرسوم والضرائب على هذه الصناعة وخفض جمارك مستلزماتها من آلات واصباغ وكيماويات.. وهذا يمكن حله بقرار حكومي من خلال جلسة جادة بين الحكومة والعاملين في هذه الصناعة ويمكن ان يحدث هذا في يوم فقط.

اما الخوف من «الاستوكات» والاغراق فهذه ايضا بسيطة وهناك اساليب كثيرة لمقاومة هذه المشكلة عن طريق وضع أسعار حكمية ومواصفات واضحة ومحددة لنوع الاقمشة ووضع سقوف للفئات الجمركية تحول دون دخول السلع باقل من اسعارها الحقيقية مع تكثيف الرقابة لمنع التلاعب والتهريب.. وهذا يمكن ان يحسمه انشاء جمارك خاصة بالمنسوجات ويوضح قائلا: الحكومة تصرفت تصرفا حكيما بالنسبة لرفع الحظر عن الدواجن.. ووضعت حدا ادنى للسعر وحدودا للكميات.. وكل هذه اساليب تحول دون حدوث عمليات اغراق للسوق وتضمن للمنتج المحلي الجاد منافسة عادلة فلم الخوف اذن؟

ويواصل قائلا: البعض يطلب التأجيل ليتمكن من اعادة التأهيل و... و... وكل هذه حجج واهية لماذا لم يؤهل نفسه خلال ١٠ سنوات مضت ؟! الى متى تستمر الحماية؟! للاسف من تربى على الحماية فلن يستطيع العيش بدونها هذه هي الحقيقة المرة التي يجب ان نواجهها ولهذا فلابد من وقفة جادة لاعادة هيكلة هذه الصناعة ولكن دعونا نتعامل بآليات السوق العالمية..

الحماية ليست عيبا

اما لويس بشارة فيرى ان مبدأ الحماية ليس عيبا مشيرا الى ان الدول كلها تحمي صناعتها الوطنية فامريكا تلجأ الى نظام الحصص واوروبا تتوسع في قضايا الاغراق ضد منتجات الدول الاخرى خاصة من آسيا لتوقف صادراتها اليها من المنسوجات

ولذا فان لويس بشارة يؤيد طلب تأجيل رفع الحظر حتى سنة ٢٠٠٤ ويقول ان هذا يمكن ان يحدث دون الاخلال بالاتفاقات الدولية اذ يمكن الاتفاق على السماح بدخول المنسوجات التي لا تنتج محليا.

ويشير إلى خطورة رفع الحظر عن المنسوجات في هذه الفترة قائلا: ان الصناعة المحلية لم تستعد بعد، ولديها مشاكل كثيرة مؤكدا ان رفع الحظر سيؤدي الى خراب ودمار شركات قطاع الأعمال مع ما يترتب على ذلك من مشاكل كثيرة قد تعوق عملية الخصخصة واعادة الهيكلة التي تسير فيها هذه الشركات..

وإذا كان لويس بشارة متفائلا إلى هذا الحد بمستقبل صناعة المنسوجات فإن المهندس ميازى منير سعدى رجل أعمال يرى عكس ذلك فيقول: الرؤية ليست واضحة وخيوط المشكلة تتشابك ولانعرف من أين البداية ومتى النهاية.. صناعة الغزل والنسيج على كف عفريت.. المفروض اننا فتحنا مصانعنا هنا في مصر للاستفادة من الميزات النسبية للقطن المصرى لكن ما يحدث الآن عكس ذلك.. شركات الغزل الحكومية تبيع الغزل هنا في السوق المحلية أعلى من سعر التصدير، الاقطان المصرية لم تستخدم حتى الآن الاستخدام الأمثل للحصول على أعلى قيمة مضافة.. السماح المؤقت ضرب السوق المصرية.. جزء كبير منه يهرب إلى داخل البلد والانتاج المحلي مثقل بالأعباء والاقمشة تدخل من كل انحاء الدنيا بأسعار رخيصة.. وهذا سيحولنا في النهاية من دولة تصدر منتجات أفضل وأحسن نوعا من القطن الى دولة تصدر رقائق عمل رخيصة.. الاسواق العالمية تنظر الينا الآن على اننا بلد ايد عاملة رخيصة فقط ولهذا فهي تمدنا بخاماتها واقمشتها لنصنع لها الملابس ونعيد شحنها اليها مستفيدة من رخص الايدى العاملة فقط معظم المصانع الآن في مصر توفر فقط الايدى العاملة الرخيصة والمنافسة والتعاوض صار على كم دقيقة عمل تستهلكها خياطة القميص او البنطلون؟!!

المهندس ميازى سعدى يطالب في النهاية بتاجيل رفع الحظر على ان يتزامن هذا مع اعادة ترتيب أوضاع هذه الصناعة من البداية الى النهاية على ان تكون هناك رؤية قومية للاستفادة من امكاناتنا وتحقيق أعلى قيمة مضافة منها وليس مجرد تصدير منتج بخامات اجنبية..

ضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	عبد الناصر عارف
ضوع الفرعى :	ومصر : قطاع الصناعة : المنسوجات	رقم العـــــدد :	٤٠٥٤٥
ـــــدر :	الاهرام	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٧/١٢/٩

رفع الحظر افضل

السيد فؤاد حدرج صاحب مصنع ملابس جاهزة يقدم وجهة نظر اخرى فيقول: اذا حسبناها بحسبة اقتصادية فـان رفع الحظر عن المنسوجات والاقمشة افضل للاقتصاد المصرى لان مصانع الملابس الجاهزة ستستفيد اكثر من مصانع الغزل والاقمشة التى ستضار كما ان هذا سيقضى أيضا على ظاهرة التهريب مؤكدا ان صادرات مصر من الملابس الجاهزة ستزيد قدرتها التنافسية فى الأسواق العالمية.

كما ان المصانع المحلية ستستفيد من جو المنافسة لتحسين انتاجها مشيرا الى انه يمكن تلافى بعض الآثار الضارة لرفع الحظر عن المنسوجات باتخاذ عدد من الاجراءات فمثلا يمكن تطبيق رسم نوعى على الاقمشة المستوردة تفاديا لدخول بضاعة مدعومة ورخيصة كما يمكن التصدى للدول التى تحاول اغراق السوق المصرية، والحكومة المصرية تعرف هذه الدول جيدا بالاضافة الى فرض مزيد من الرقابة على المواصفات والجودة وامداد مصلحة الجمارك بخبراء - حتى لو كانوا أجانب - للحيلولة دون التلاعب فى الأسعار ومواصفات الأقمشة المستوردة..

ويطالب السيد فؤاد حدرج بخفض الجمارك على مستلزمات انتاج الأقمشة المحلية ومعداتها ليتمكن من المنافسة مع المستورد بخفض أسعار انتاجها غير المبرر مع وضع جمارك مناسبة على المثيل المستورد وبذلك بعدم الاضرار بالانتاج المحلى. بل وتحفيزه على الخروج للأسواق العالمية.

ولكن الأمر ليس بهذه البساطة.. فالواقع فى بعض المصانع الصغيرة يقدم صورة قاتمة للمستقبل، ممدوح ابراهيم من أحد المصانع الخاصة الصغيرة للمفروشات يقول: الانتاج المحلى لديه فائض من الاقمشة والخيوط والغزول والعالم سيقذف لنا بانتاجه الرخيص الراكد والمضروب بما يؤدى الى تدهور الصناعة المحلية.. فى الوقت الذى تحاربنا فيه أوروبا بالتوسع فى قضايا الاغراق لمنع دخول منتجاتنا اليها كما يفرض البعض نظام الحصص لتقليل صادراتنا التى نمتلك فيها ميزة تنافسية.. لذلك فلابد من التأنى فى قرار رفع الحظر حتى لاتتوقف البقية الباقية من العجلات الدائرة.. ولكن محمد عبدالجواد من مصنع أخر يقول :التأجيل لن يفيد... الأفضل هو السماح بدخول البضاعة التى لاننتجها مع رفع الجمارك على المثيل المحلى وفرض ضريبة مبيعات توازن بين السعر المحلى وسعر المستورد على ان يؤخذ فى الاعتبار خفض جمارك خامات الانتاج.

وهكذا فإن موقف صناعتنا النسجية معقد ومتشابك كما تتشابك تتعقد خيوط النسيج، واذا كان لقرار رفع الحظر من استيراد الاقمشة والمنسوجات اضرارا فإن يكفينا انه انه فجر مشاكل هذه الصناعة ووضعها على مرأى من الجميع.. فهل نحن جادون فى حل مشاكل هذه الصناعة وانقاذها من موت محقق؟

ان السؤال المحير الذى يحتاج الى اجابة مقنعة هو كيف ولماذا لا يقوى انتاجنا من الغزل والمنسوجات على منافسة مثيله الباكستانى والهندى والتركى والاندونيسى مع اننا نحن بلد الذهب الابيض طويل التيلة؟!

ضوع الرئيسي : الجات — اسم كاتب المقال : عد الفتاح عبد الوهاب
ضوع الفرعي : ومصر : قطاع الصناعة : المنسوجات — رقم العـــــدد ١٤٣٠٥
ـــدر : الاخبار — تاريخ الصـــدور : ١٩٩٨/٣/٨

اتفاقية الجات وصناعة المنسوجات

فى اعقاب الحرب العالمية الثانية ظهرت الحاجة الى تطوير المعاملات الاقتصادية الدولية وخاصة فيما يتعلق بالتجارة الدولية وفى هذا النطاق عقد فى جنيف عام ١٩٤٧ مؤتمر دولى ضم ٢٣ دولة من أجل العمل على تخفيف القيود التى تعترض التجارة الدولية وقاموا بالتوقيع على اتفاقية فى هذا الشأن هى «الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة» والمعروفة باسم «اتفاقية الجات».

وقد دخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ فى بداية عام ١٩٤٨ وكان هدفها الرئيسى هو العمل على تحرير التجارة الدولية.

ثم تطورت هذه الاتفاقية فيما بعد لتأخذ مقومات وشكل المنظمة الدولية ومقرها مدينة جنيف حيث يوجد المكتب التنفيذى للاتفاقية، وقد انضمت مصر الى هذه الاتفاقية فى عام ١٩٧٠. ومنذ انشاء الاتفاقية حتى الآن عقدت ثمانى جولات من المفاوضات وتعتبر الجولة الثامنة المنعقدة فى اورجواى ١٩٨٦ ـ١٩٩٣ اهم واخطر هذه الجولات وذلك للاسباب الآتية:

١ـ طول مدة المفاوضات حيث استمرت من سبتمبر ٨٦ وحتى ديسمبر ١٩٩٣.

٢ـ وجود العديد من العقبات والمشاكل حول عدد من القضايا المطروحة للتفاوض.

٣ـ ارتفاع عدد الدول المشاركة من ٩٧ دولة فى بداية المفاوضات لتصل الى ١١٧ دولة فى نهايتها.

٤ـ دخول سلع وخدمات مجال المفاوضات لم تتضمنها الاتفاقية من قبل.

٥ـ الاتفاق على انشاء «المنظمة الدولية للتجارة العالمية» وذلك بهدف:

اولا: الاشراف على التجارة الدولية والعمل على تحريرها.

ثانيا: الاشراف على تنفيذ الاتفاقيات التى تم التوصل اليها.

●●●

وقد اسفرت جولة اورجواى عن حوالى ٢٨ اتفاقا فضلا عن العديد من القرارات والبيانات والترتيبات فى مختلف المجالات، وتم التوقيع على اتفاقية اورجواى فى مراكش بالمغرب فى ١٩٩٤/٤/١٥ على ان يبداء سريانها مع بداية عام ٩٥ بعد الموافقة التشريعية من جانب الدول الاعضاء وكانت مصر بالطبع من ضمن الدول الموقعة على هذه الاتفاقية.

ومن الاتفاقيات التى تم التوقيع عليها اتفاقية خاصة بالملابس والمنسوجات تهدف الى تحرير التجارة الدولية للملابس والمنسوجات تدريجيا خلال فترة انتقالية مدتها عشر سنوات بداية من عام ٩٥ حتى بداية عام ٢٠٠٥، ومع حلول عام ١٩٩٨ بدات المرحلة الثانية وتم رفع الحظر على دخول المنسوجات الى مصر كما نصت على ذلك الاتفاقية ووقعت عليها مصر ويعلم بها جميع العاملين بقطاع المنسوجات والملابس منذ عام ١٩٩٣، الا انه مع اقتراب موعد بدء تنفيذ هذه المرحلة فوجئنا باصوات المسئولين عن صناعة المنسوجات فى مصر ترتفع مطالبة الحكومة بتأجيل تنفيذ الاتفاقية!!

●●●

وذلك لان صناعة الغزل والنسيج والملابس (كما قالوا) تواجه العديد من المشاكل تتمثل فى ارتفاع اسعار القطن المحلى وتتحمل بضرائب ورسوم تزيد على ١٠ انواع، وارتفاع اسعار الكهرباء، وفى ظل هذه الظروف فنحن غير مستعدين للمواجهة المتوقعة والتى ستؤدى الى انهيار هذه الصناعة الاستراتيجية ومايترتب على ذلك من اضرار فى اغلاق شركات ومصانع وتوقفها عن الانتاج وتشريد العمالة.

لذلك نريد فرصة اخرى لاستكمال خطوات الاصلاح والتأهيل والاستعداد لمرحلة التحرير الكامل ومواجهة المنافسة بالاضافة الى حماية الصناعة الوطنية وجميع الدول تعمل على حماية صناعتها خاصة الدول النامية..

سبحان الله !! لماذا لم يتحركوا طوال الفترة الماضية؟ لماذا لم يستعدوا لمواجهة هذه الظروف وهى معلومة لهم منذ مايقرب من ٥ سنوات؟

اين كانوا طوال تلك السنوات؟ هل سندخل القرن الحادى والعشرين بهذا الاسلوب وهذا التفكير؟

اين الاستعداد لدخول القرن الحادى والعشرين التى تطالعنا به وسائل الاعلام كل يوم ؟

واذا لم يستعد لذلك قطاع هام وحيوى واستراتيجى من قطاعات الصناعة المصرية، فمن اذن الذى يستعد؟

ام انكم ستطالبون الحكومة بتأجيل قدوم القرن الحادى والعشرين؟؟

ولله الامر من قبل ومن بعد.

عبدالفتاح عبدالوهاب
محاسب قانونى

تحرير التجارة الدولية فى المنسوجات والملابس

أثر اتفاقية المنسوجات والملابس واتفاقيات الجات

تعد اتفاقية المنسوجات والملابس Agreement on Textiles and clothing (ATC) اتفاقا مستقلا فى احكامه عن الاتفاقيات التى تم التوصل اليها فى اطار مفاوضات جولة اورجواى بشان قطاعات السلع والخدمات المختلفة والتى أخضعت للقواعد العامة المتفق عليها فى اطار عمل منظمة التجارة العالمية WTO .

فعلى حين تتضمنت اتفاقات منظمة التجارة العالمية WTO الغاء كافة القيود غير الجمركية والعمل على الخفض التدريجى فى التعريفة الجمركية المطبقة حتى تتلاشى واخضاع تجارة كافة الدول لأحكام ومبادىء الجات التى تتلخص فى شرط الدولة الأولى بالرعاية وشرط المعاملة الوطنية وعدم التمييز وعدم الدعم . فان اتفاقية المنسوجات والملابس ATC تسمح باستمرار الدول فى استخدام القيود غير الجمركية بما فى ذلك الحصص والقيود الكمية والحظر على بنود المنسوجات والملابس والى حين دمج هذه البنود بالكامل فى اتفاقيات WTO. وفيما يتعلق بالتخفيضات الجمركية على المنسوجات والملابس فانها تحدد فى اطار ما قدمته الدول فى جداول تنازلاتها فى ضوء مفاوضات الوصول الى الأسواق فى اطار جولة أورجواى

ويعد اتفاق ATC امتدادا للترتيبات المطبقة منذ عام ١٩٧٤ فيما يتعلق بالتجارة الدولية فى المنسوجات المعروفة باسم: Arrangement Regarding Interantional Trade in Textiles والمعروفة اختصارا باسم: Multi- Fibre Arrangement (MFA) والذى انهى العمل بها اعتبارا من اول يناير ١٩٩٥

د. عادل محمد خليل
وزير تموين سابق

ضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	عادل محمد خليل
ضوع الفرعى :	ومصر : قطاع الصناعة : المنسوجات	رقم العـــــدد :	١٥٤٠
ـــدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٨/٧/١٣

ين تم تخصيص لجان فى اطار
لمراجعة الاتفاقيات الداخلة فى
ا. فقد تم تكوين جهاز خاص
اتفاقية المنسجات هو جهاز
على المنســوجــات والملابس
Texiles Monitoring (TM
Bod يعمل بشكل مستقل ويتكوين
ف عن لجان المنظمة فبينماتشكل
المنظمـة من ممثلين عن الدول
عضاء. يتم تشكيل جهاز الرقابة على المنسوجات والملابس TMB من ١٠
مكين خبراء يختارون بصفتهم الشخصية يمثل كل منهم مجموعة من الدول
قا لترتيب تم اقراره ويعهد اليهم بالاشراف على تنفيذ أحكام الاتفاقية ومراجعة
لاجراءات المتعلقة بها التى يتخذها الدول الأعضاء. وتكون
لمداولات التى تتم داخل اجتماعات الجهاز سرية ويتم فقط
خطار الـ WTO بالنتائج التى توصل اليها الجهاز فى بحثه
موضوعات الداخلة فى اختصاصه ولا يتلقى أعضاء الجهاز
ى تعليمــات من أى حكومة أو منظمــة فى مبــاشــرتهم
ختصاصاتهم [كاتب هذه الدراسة هو احد المحكمين العشرة
لحاليين بالجهاز].

ويجىء فصل أحكام اتفاق ATC عن اتفاقيات WTO
كنتيجة للمواقف المتشددة من قبل العديد من الدول ابان
مفاوضات جولة اورجواى بضرورة وضع أحكام انتقالية خاصة
ببنود المنسوجات والملابس قبل دمجها بالكامل فى اتفاقيات
WTO على ضوء حساسية هذه البنود بالنسبة للعديد من
الدول وتمسكها بمواقف حمائية تحول دون قبول سريان القواعد
العامة لتحرير التجارة المتضمنة فى اتفاقيات WTO على الفور
على هذه البنود. ومن ثم أصدرت لجنة المفاوضات التجارية (فى
اطار جولة أورجواى) قرارا فى أبريل ١٩٨٩بان تبدا عملية دمج
قطاع المنسوجات والملابس - فى أى اتفاق عام يتم التوصل اليه
كنتيجة لجولة أورجواى - بعد انتهاء دورة المفاوضات التجارية متعددة الأطراف،
بأن يتم الدمج بشكل تصاعدى Progressive in Charactcr.

ومن ثم تم اقرار احكام خاصة بالتعامل مع بنود المنسوجات والملابس فى اتفاق
ATC ونصت المادة التاسعة من الاتفاق على أن هذا الاتفاق وكافة القيود المتعلقة
به يجب انهاؤها اعتبارا من اليوم الأول من الشهر ١٢١ (بعد نهاية
السنة العاشرة) لبدء سريان اتفاقيات WTO. بحيث يتم فى هذا
اليوم (٢٠٠٥/١/١) دمج قطاع المنسوجات والملابس بالكامل فى
اتفاقية جات ١٩٩٤ وعلى الا يتم مد أجل سريان اتفاقية ATC
بعد هذاالتاريخ. هذا وقد الحق باتفاق ATC بيانا ببنود الملابس
والمنسوجات الخاضعة لأحكام هذاالاتفاق.

تحرير التجارة فى بنود المنسوجات والملابس:

تضمن اتفاق ATC اجرامين لتحرير التجارة فى بنود
المنسوجات والملابس، يضاف اليها اجراء ثالث تابع مما تم
تضمينه من قواعد فى جداول التزامات الدول الأعضاء.

وفيما يتعلق بالاجرامين الواردين فى اتفاقية ATC فهما :-

* الأحكام الخاصة بدمج قطاع المنسوجات والملابس فى اتفاقية WTO.
* الاحكام الخاصة بوضع معدلات لتوسيع القيود المتفق عليها ثنائيا بين الدول الأعضاء فى اطار اتفاقية MFA والسابقة لقيام منظمة التجارة العالمية.

أما الاجراء المتضمن فى جداول التزامات الدول الأعضاء فهو
الخاص بازالة ما قد يكون مفروضا من حظر على استيراد بنود المنسوجات
والملابس فى هذه الجداول فى التواريخ المحددة لذلك والخفض التدريجى
للتعريفة المطبقة على هذه البنود فى جداول الالتزامات.

ويهدف تنفيذ هذا البرنامج لتحرير التجارة فى المنسوجات والملابس طالب
الاتفاق (مادة ١ فقرة ٥) الدول الأعضاء بالعمل على المواءمة المستمرة والذاتية
لقطاعاتهم وزيادة فرص المنافسة بأسواقهم تمهيدا لدمج قطاع المنسوجات
والملابس بالكامل فى اتفاقية WTO (جات ١٩٩٤).

(١) الاحكام الخاصة بدمج قطاع المنسوجات والملابس فى اتفاقية WTO:

تضمنت المادة الثانية من اتفاقية ATC القواعد الخاصة بدمج قطاع المنسوجات والملابس فى اتفاقيات WTO (جات ١٩٩٤).

ويلاحظ ان عملية قطاع المنسوجات والملابس المشار اليها تلتزم بها كل الدول اعضاء منظمة WTO حتى ولو لم تكن لديها قيود مفروضة على بنود المنسوجات والملابس فى شكل حصص او غيرها لأن الهدف من الدمج هو نقل بنود معينة بشكل مرحلى ومتتال فى التواريخ الواردة بالاتفاق من الخضوع للاحكام الخاصة لاتفاقية الملابس والمنسوجات ATC لتصبح خاضعة للاحكام العامة لتحرير التجارة الواردة فى اتفاقية جات ١٩٩٤ (اتفاقيات WTO).

- اجراءات الدمج:

وفقا للأحكام الواردة بالمادة ٢ من اتفاقية ATC تلتزم الدول بالقيام بما يلى:-

١- فى تاريخ نفاذ WTO (١٩٩٥/١/١) يقوم كل عضو بدمج بنود تمثل ما لايقل عن ١٦٪ من اجمالى حجم واردات العضو فى عام ١٩٩٠ من البنود الواردة بملحق اتفاقية ATC فى شكل بنود Lines او اقسام Categories وفقا للنظام المنسق HS وبحيث تتضمن البنود التى يتم دمجها منتجات من الاربع مجموعات التالية (مادة ٢ فقرة ٦):-

× الغزل Tops and Yarns
× المنسوجات Fabrics
× المنتجات النسجية made-up textile poroducts
× الملابس Clothing

٢- يتم دمج بقية المنتجات (على شكل بنود او اقسام التعريفة الجمركية المنسقة) على ثلاث مراحل على الوجه التالى (مادة ٢ فقرة ٨):-

المرحلة الأولى:

فى اليوم الأول من الشهر السابع والثلاثين لبدء نفاذ اتفاقية WTO (١٩٩٨/١/١) يتم دمج مالايقل عن ١٧٪ من إجمالى حجم واردات العضو فى عام ١٩٩٠ من المنتجات الواردة فى ملحق اتفاقية ATC وبحيث تضم هذه المنتجات بنودا من الأربع مجموعات المشار اليها فى البند (١) عاليه.

المرحلة الثانية:

فى اليوم الأول من الشهر الخامس والثمانين من بدء نفاذ اتفاقية WTO (٢٠٠٢/١/١) يتم دمج مالايقل عن ١٨٪ من اجمالى حجم واردات الدولة العضو فى عام ١٩٩٠ من المنتجات الواردة بملحق ATC . وعلى ان تضم هذه المنتجات بنودا من الأربع مجموعات المشار اليها بالبند (١) عاليه.

المرحلة الثالثة:

فى اليوم الأول من الشهر ١٢١ من بدء نفاذ اتفاقية WTO (٢٠٠٥/١/١) يتم دمج بقية البنود فى اتفاقية جات ١٩٩٤ وإنهاء جميع القيود المتعلقة بهذه البنود.

٣- يتم اخطار TMB ببرامج الدمج المرحلى هذه قبل سريان كل مرحلة باثنى عشر شهرا على الاقل لمراجعتها واحاطة أعضاء المنظمة علما بها (مادة ٢فقرة ١١).

٤- يمكن لأى دولة بعد تقديم الدمج وفقا للموضح عاليه ان تعجل بتنفيذ برنامج للدمج فى توقيتات اكثر تبكيرا من المنصوص عليها فى الاتفاقية وبحيث تتم التعديلات مع بداية سنوات الاتفاقية ويتم اخطار TMB قبل سريان التعديل بثلاثة شهور على الاقل (مادة ٢ فقرة ١١٠).

- ملخص قواعد دمج المنسوجات والملابس:

تاريخ الدمج	النسبة التى يتم دمجها
١٩٩٥/١/١	١٦٪ على الاقل
١٩٩٨/١/١	١٧٪ على الاقل
٢٠٠٢/١/١	١٨٪ على الاقل
٢٠٠٥/١/١	٤٩٪ أو ما تبقى

- يتم الدمج علي شكل بنود أو أقسام التعريفة الجمركية المنسقة.
- يتم الدمج من البنود المدرجة بملحق اتفاقية المنسوجات والملابس ATC.
- يتم الدمج من بنود تغطي الأربع مجموعات الرئيسية للمنسوجات والملابس: الغزل، المنسوجات، المنتجات النسجية، الملابس.
- تحسب نسب الدمج علي حجم واردات الدولة العضو في عام ١٩٩٠ من البنود

" ا. ادة فى ملحق اتفاقية ATC.

الموضوع الرئيسى : الجات
اسم كاتب المقال : عادل محمد خليل
الموضوع الفرعى : ومصر : قطاع الصناعة : المنسوجات
رقم العـــــدد : ١٥٤٠
المصـــــدر : (مجلة الاهرام الاقتصادى)
تاريخ الصـــدور : ١٩٩٨/٧/١٣

(٢) توسيع الحدود الخاصة بالقيود المطبقة علي واردات المنسوجات والملابس:
كإجراء اضافي لعملية الدمج المشار اليها فيما تقدم، تلتزم الدول الاعضاء بمعدلات لتوسيع حدود القيود المفروضة من جانبها علي بعض البنود المقيدة من المنسوجات والملابس والمتفق عليها مع دول أخري ثنائيا في اطار الـ MFA والتي غالبا ما تتخذ شكل حصص.
- ولتنفيذ عملية التعديل لهذه القيود في المواعيد المحددة لها في الاتفاق بشكل موحد بين الدول، طالب الاتفاق الدول التي تضع قيودا علي صادرات الملابس والمنسوجات بتعديل فترات حساب القيود الموضوعية لتصبح ١٢ شهرا بدءا مع بدا سريان اتفاقيات WTO (١٩٩٥/١/١) ولفترات مثيلة لاحقة وذلك بالتشاور مع الأطراف المعنية مع اخطار TMB بالتعديلات المتفق عليها وتتم مراحل توسيع القيود المذكورة علي الوجه التالي:-
- خلال المرحلة الأولي لتنفيذ الدمج في اتفاقيات WTO:
تغطي هذه المرحلة الستة وثلاثين شهرا الأولي لدخول اتفاقية WTO حيز النفاذ (اي من ١٩٩٥/١/١ الي ١٩٩٧/١٢/٣١) وتقوم الدول - التي تفرض قيودا restriction وفقا لأي اتفاقية ثنائية سبق توقيعها في اطار MFA - خلال هذه المرحلة بزيادة مستويات هذه القيود (السارية خلال الاثني عشر شهرا السابقة لدخول اتفاقية WTO حيز النفاذ) سنويا بما لا يقل بما لا يقل عن معدل النمو growth rate المتفق عليه بالنسبة لهذه القيود في الاتفاق الثنائي مضافا اليه نسبة زيادة ١٦٪ (مادة ٢ فقرة ١٣) [يتم حساب نسبة الزيادة في السنة الأولي من سنوات المرحلة ويتم تثبيتها خلال السنوات اللاحقة من سنوات هذه المرحلة وهكذا في المراحل التالية].
- خلال المرحلة الثانية لتنفيذ الدمج:
وتغطي هذه المرحلة الفترة من الشهر السابع والثلاثين الي الشهر الرابع والثمانين من دخول اتفاقية WTO حيز النفاذ (اي من ١٩٩٨/١/١ الي ٢٠٠١/١٢/٣١) ويتم خلالها زيادة معدلات نمو مستويات القيود المطبعة في المرحلة الأولي سنويا بنسبة ٢٥٪.
- خلال المرحلة الثالثة لتنفيذ الدمج:
وتغطي هذه المرحلة الفترة من الشهر الخامس والثمانين الي الشهر ١٢٠ من دخول اتفاقية WTO حيز النفاذ (اي من ٢٠٠٢/١/١ الي ٢٠٠٤/١٢/٣١) ويتم خلالها زيادة معدلات نمو مستويات القيود المطبقة في المرحلة الثانية سنويا بنسبة ٢٧٪.
ولا تمنع الاتفاقية اي عضو من إزالة اي قيود - احتفظ بحق فرضها وفقا لأحكام المادة ٢ من الاتفاقية - علي ان يتم ذلك في بداية كل سنة من سنوات الاتفاقية خلال المرحلة الانتقالية مع اخطار الدولة المصدرة وTMB عن هذا الاجراء خلال ثلاث شهور علي الاقل سابقة لإزالة القيد او خلال ٣٠ يوما فقط بالاتفاق مع العضو الخاضع للقيد مع السماح بمعاملة افضل لصغار الموردين للمنسوجات والملابس والدول الأقل نموا.
(٣) إزالة القيود المتضمنة في جداول التزامات الدول:
وقد تم السماح لبعض الدول بادراج قيود علي استيراد المنسوجات والملابس في جداول تنازلاتها لأسباب تتعلق بظروف عجز موازين مدفوعاتها (المادة ١٨ب من اتفاقية جات ١٩٩٤) وبحيث يتم الغاء هذه القيود فور تحسن وضع ميزان المدفوعات ومثالها حالة مصر التي سمح لها بتضمين جداول تنازلاتها حظرا علي استيراد بنود المنسوجات حتي ١٩٩٨/١/١ وبنود الملابس حتي ٢٠٠٢/١/١ ورغم قيام مصر بالتنازل عن استخدام المادة (١٨ب) في ٣٠ يونيو ١٩٩٥ بعد تحقيق فائض في ميزان مدفوعاتها، الا أنها حصلت علي موافقة المنظمة علي استمرار الحظر المذكور - بشكل استثنائي- حتي التواريخ المحددة بجدول تنازلاتها.

تقييم عملية تحرير بنود المنسوجات والملابس:

١- تشير المراجعة التي تمت في WTO لعملية دمج بنود المنسوجات في المرحلتين الأولي (١٩٩٥ و١٩٩٨) الي انه رغم التزام الدول بالنسبة المحدد للدمج بشكل عام الا أن التنفيذ قد شابه العديد من الثغرات ومن ذلك:-
أ- أن القواعد تنص علي حساب نسبة الدمج من حجم الواردات عام ١٩٩٠ وقد تبين ان معظم الدول تستغل هذه القاعدة لدمج بنود منخفضة القيمة الأمر الذي يجعل نسبة الدمج محسوبة علي القيمة اقل بكثير من نسبتها محسوبة علي الحجم.

ب- أنه رغم التزام الدول بقاعدة شمول البنود المدمجة للاربع مجموعات الرئيسية (غزل، منسوجات، منتجات نسيجية، ملابس) الا ان معظم الدول قد عمدت الي زيادة نسبة الدمج من بنود الغزل والمنسوجات علي حساب بنود المنتجات النسجية والملابس

ج - لجوء بعض الدول احيانا الى التحايل بادخال منتجات لاتدخل فى القائمة الملحقة باتفاقية المنسوجات والملابس عند حساب قيمة وارداتها فى عام ١٩٩٠ المتخذة أساسا لحساب نسبة الدمج ومثال ذلك ماحدث من الاتحاد الأوروبى بالنسبة لمرحلة الدمج الأولى.

د- شمول البنود المدمجة لنسبة قليلة للغاية من البنود الخاضعة للقيود حيث تبين مثلا أن الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى والنرويج لم تدمج فى المرحلة الأولى أى بنود مقيدة فى حين ادمجت الولايات المتحدة نسبة ١,٣٪ من البنود المقيدة فى مرحلة الدمج الثانية وأدمج الاتحاد الأوروبى نسبة ٣,١٥٪ فقط فى هذه المرحلة ولم تدمج النرويج شيئا أيضا فى المرحلة الثانية من البنود المقيدة فى حين ادمجت كندا نسبة ٢٧,٠٪ و٢,٠٥٪ فى المرحلتين الأولى والثانية على التوالى من هذه البنود المقيدة، وتشير الاحصاءات الى انه بعد اتمام مرحلتى الدمج الأولى والثانية (٧سنوات) فسوف يبقى مايزيد على ٩٦٪ من البنود المقيدة يتم دمجها فى مراحل الدمج النهائية.

هـ- تم الغاء عدد محدود للغاية من الحصص كنتيجة لدمج البنود الخاصة بها (حصتين فى حالة الولايات المتحدة فى مرحلة الدمج الثانية من اجمالى عدد الحصص البالغة ٧٥ حصة ، و١٤ حصة فى حالة الاتحاد الأوروبى فى مرحلة الدمج الثانية من اجمالى عدد الحصص البالغة ٢١٩ حصة، و٦ حصص فى المرحلة الأولى و٢٢ حصة فى المرحلة الثانية بالنسبة لكندا من اجمالى عدد الحصص البالغة ٢٩٥ حصة، وقامت النرويج بالغاء بعض الحصص الا أنها لم تدمج البنود الخاصة بها مما تبيح لها اعادة فرض حصص عليها كأسلوب وقائى "Safeguard action"

و- تشير الاحصاءات الى أن العدد المحدود من المنتجات المقيدة التى تم دمجها فى عام ١٩٩٨ ليس لها قيمة تجارية بالنسبة للدول المقيدة صادراتها بحصة على ضوء صفر حجم صادرات هذه الدول فى اطار الحصة المحددة لها حيث تتراوح حجم صادرات هذه الدول مابين صفر٪ و٤٦,٤٥٪ على الاكثر من حجم هذه الحصص.

٢- تبين ايضا أن استخدام نظام توسيع الحصص بمعدل سنوى متصاعد (على مراحل) ذو اثر محدود على تخفيف القيود المفروضة وبالتالى فأثره محدود على المساهمة فى دمج بنود المنسوجات والملابس فى اتفاقية جات ١٩٩٤ وتوسيع الأسواق. وعلى سبيل المثال بلغت نسبة التوسع فى الوصول الى الأسواق باستخدام هذا النظام (بعد المرحلة الأولى للدمج) ١,٣٦٪ فقط بالنسبة للاتحاد الأوروبى و١,٩٧٪ بالنسبة لكندا و٠,٨٤٪ بالنسبة للنرويج و١,٩٢٪ بالنسبة للولايات المتحدة.

٣- انه فيما يتعلق بالقواعد الخاصة بالسماح بمعاملة افضل لصغار الموردين والدول الاقل نموا فقد تبين قيام كندا والولايات المتحة بزيادة نسبة توسيع القيود المفروضة على البنود الواردة من صغار المصدرين بنسبة ٢٥٪ بدلا من ١٦٪ فى المرحلة الأولى للدمج فى حين بلغت نسبة الزيادة المطبقة من الاتحاد الأوروبى ١٦٪ فى المرحلة الأولى و٢٥٪ فى المرحلة الثانية الا ان المحصلة النهائية لهذه الزيادة على مدى الثلاث سنوات الأولى لتطبيق الاتفاقية (من ١٩٩٥ الى ١٩٩٧) لم تتجاوز سوى ٠,٥٢٪ كنسبة زيادة سنوية نتيجة لهذه المعاملة التفضيلية وهى نسبة غير ذات قيمة فى زيادة فرصة وصول صغار المصدرين الى أسواق الدول المتقدمة لاتفى بمتطلبات نصوص الاتفاق فى السماح بزيادات ذات قيمة لصغار المصدرين فى الوصول للأسواق Providing meaningful increase in access possibilities for small suppliers.

أما فيما يتعلق بالدول الاقل نموا فقد قدمت كندا مزايا لكل من صادرات ليسوتو وميينمار وقدمت الولايات المتحدة مزايا لصادرات هايتى ولم يتم تقديم أى مزايا لدولة مثل بنجلاديش تعتمد فى مواردها بشكل كبير على صادرات المنسوجات والملابس.

٤- كذلك لوحظ عدم تقديم أى مزايا للدول المنتجة للاقطان والأصواف والتى نصت الاتفاقية على اجراء التشاور مع دولها لأخذ مصالحها فى الاعتبار عند تنفيذ الاتفاقية واكتفت كل من كندا والنرويج بتضمين بعض بنود المنتجات القطنية فى مرحلة الدمج الأولى.

الموضوع الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :	عادل محمد خليل
الموضوع الفرعي :	ومصر : قطاع الصناعة : المنسوجات	رقم العـــــدد :	١٥٤٠
المصـــــدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٨/٧/١٣

٥- يضاف لكل ماتقدم نزوع الاتحاد الأوروبى الى الاسراف فى اتخاذ الاجراءات المضادة للاغراق والمضادة للدعم ضد الدول المصدرة والتى بلغ عددها (خلال الفترة من ١٩٩٣ الى ١٩٩٦) ٣٢ اجراء فى قطاع المنسوجات وحده الأمر الذى يعبر عن استمرار الاتجاهات الحمائية لدى الاتحاد الأوروبى بالنسبة للواردات من هذا القطاع خاصة مع ملاحظة أن بعض الاجراءات المضادة للاغراق المتخذة من قبل الاتحاد الأوروبى تمت ضد منتجات مقيد استيرادها بقيود كمية مما يمثل حماية مزدوجة.

٦- ومن ناحية أخرى لوحظ اتجاه الولايات الى اجراء تعديلات فى قواعد المنشأ أدت الى صعوبة النفاذ لسوقها والى الحيلولة دون استخدام الدول المصدرة اليها للحصص المحددة لها والى عدم التوازن فى حقوق والتزامات الدول الأعضاء المعنيين.

كما لجأت الولايات المتحدة الى اجراء تعديلات على عدد من الاجراءات الادارية المطبقة لديها ومنها أن التعديلات التى تم اجراؤها فى قواعد المنشأ تم سريانها على أساس تواريخ الاستيراد وليس التصدير مما عرض الشحنات التى كانت فى طريقها الى الولايات المتحدة بالفعل للعديد من المشاكل ضمانات bind requirements (بحد ادنى ٢٪ من قيمة الواردات السنوية لأى مستورد) على جميع مستوردى المنسوجات والملابس لمواجهة عمليات تعديل المنشأ عن طريق الشحنات العابرة لدول أخرى الأمر الذى زاد من العمل المكتبى وتكاليف الاستيراد بالنسبة للمستوردين، يضاف الى ذلك نظام visa المطبق من جانب الولايات المتحدة حتى بالنسبة لبنود المنسوجات والملابس التى تم ادماجها فى اتفاقيات الجات، الأمر الذى يتعارض مع مبدأ شرط الدولة الأولى بالرعاية MFNفى اطار الجات ومع مبادئ دمج بنود الملابس والمنسوجات فى هذه القيود كان لها تأثير على سهولة الوصول الى سوق الولايات المتحدة من جانب مصدرى الملابس والمنسوجات.

خاتمة:

تتضمن هذه الدراسة الأحكام العامة المتعلقة بتحرير تجارة المنسوجات والملابس والواردة فى اطار اتفاقية المنسوجات والملابس ATC والتى تشمل اجراءات الدمج فى اتفاقية جات ١٩٩٤، أو قواعد توسيع حدود القيود المفروضة على واردات هذه البنود من جانب بعض الدول، ازالة القيود المسموح بها بسبب ظروف وجود خلل فى ميزان المدفوعات.

وتهدف كل هذه الاجراءات الى التوسع التدريجى فى تحرير تجارة المنسوجات والملابس واخضاعها للقواعد العامة المعمول بها فى اتفاقيات WTO وبحيث يتم الدمج الكامل لكافة بنود المنسوجات والملابس فى هذه الاتفاقيات بحلول عام ٢٠٠٥.

وعلى أن يتم فى بداية العام المذكور وقف العمل نهائيا باتفاقية المنسوجات والملابس ATC.. الا أن المراجعة التى تمت فى جهاز الرقابة عى المنسوجات TMB لمرحلتى التحرير الأولى والثانية تشير الى قصور شديد فى جوهر عملية التحرير المذكورة لهذا القطاع الهام على النحو الموضوح تفصيلا فى القسم (ثالثا) من هذه الدراسة الأمر الذى يلقى بظلال كثيفة على مدى استعداد الدول المتقدمة على السير قدما وبشكل مؤثر فى خطوات تحرر هذا القطاع الهام و الحيوى للدول النامية والأقل نموا ، الأمر الذى قد يحتاج الى وقفة جادة من جانب هذه الدول للتعبير عن استيائها عند مناقشة موضوع تنفيذ اتفاقيات المنظمة فى المؤتمر الوزارى الثانى المقبل وحث الدول المتقدمة على الالتزام الجاد بالوفاء بشكل ايجابى بالتزاماتها-المتواضعة للغاية- المنصوص عليها فى الاتفاقية. ■ ■

قطاع تجارة الخدمات

البنوك

الجات

ومصر

قطاع تجارة الخدمات : البنوك

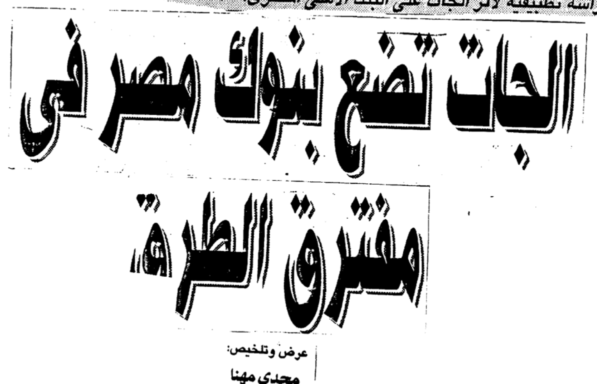
م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	رسالة ماجستير تضئ الانوار الخضراء والحمراء (١ ـ ٤)	مجدى مهنا	العالم اليوم	٢٠٤٧	١٩٩٧/١/٢٢	١٠٧
٢	رسالة ماجستير تضئ الانوار الخضراء والحمراء (٢ ـ ٤)	مجدى مهنا	العالم اليوم	٢٠٤٨	/١٠/٢٣ ١٩٩٧	١١١
٣	رسالة ماجستير تضئ الانوار الخضراء والحمراء (٣ (٤)	مجدى مهنا	العالم اليوم	٢٠٤٩	/١٠/٢٥ ١٩٩٧	١١٤
٤	رسال ماجستير تضئ الانوار الخضراء والحمراء (٣ ـ ٤)	مجدى مهنا	العالم اليوم	٢٠٥٠	/١٠/٢٦ ١٩٩٧	١١٧
٥	دمج البنوك ليس عصا سحرية لمواجهة الجات	اسامة سليمان	العالم اليوم	٢٠٧٧	/١١/٢٦ ١٩٩٧	١١٩

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	مجدى مهنا
الموضوع الفرعى :	ومصر :قطاع تجارة الخدمات:البنوك	رقم العـــــدد :	٢٠٤٧
المصـــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـدور :	١٩٩٧/١٠/٢٢

الحلقـــة
الأولـــى
(1ـ4)

رسالة ماجستير تضئ الأنوار الخضراء والحمراء

من أكـاديميـة السادات للـعلوم الادارية حـصلت البـاحثـة زينب الجـوادى على درجـة «الماجستير» وتناولت الرسالة اثر اتفاقيات الجات على الجهاز المصرفى المصرى.. بالتطبيق على بنوك قطاع الاعمال العام. وقسمت الـرسـالة إلى 4 أبواب وقعت فى 450 صفحة تناول الباب الأول الاسس والقواعد العامة للجات ونشـأة الجات وتطورها. والمجالات المتعلقة بها مثل السلع والخدمات المالية والملكية الفكرية والتشريعات الاستثمارية وتناول الباب الثانى الالتزامـات وتجارة الخدمات المصرفية والباب الثـالث الدور الاقتصـادى للبنوك فى ضوء اتفاقيـة الجات وتناول نشاة وتطور الجهاز المصرفى المصرى ودوره فى تحرير الاقتصاد القومى.. مـثل دور البنوك فى الخصخصـة وفى تنشيط سوق المال وفى تنميـة الاستثمار. وكذلك الاثار الايجابية والسلبية للجات على البنوك المصرية وتناول الباب الرابع والاخير.. دراسة تطبيقية لاثر الجات على البنك الأهلى المصرى.



عرض وتلخيص:
مجدى مهنا

الموضوع الرئيسي : الجات — اسم كاتب المقال : مجدى مهنا
الموضوع الفرعي : ومصر :قطاع تجارة الخدمات:البنوك — رقم العدد : ٢٠٤٧
المصدر : العالم اليوم — تاريخ الصدور : ١٩٩٧/١٠/٢٢

المزايا المتوقعة

- دعم التواجد المالى المصرى فى الخارج
- اقامة فروع للمؤسسات المالية المصرية فى العالم
- نقل التكنولوجيا المصرفية الحديثة إلى مصر
- إدخال خدمات جديدة يحتاجها الزبائن

الخسائر المحتملة

- البنوك تخسر جزءا من حصتها فى الأسواق المحلية
- البنوك الأجنبية تستقطب مدخرات المصريين العاملين بالخارج
- الجهاز المصرفى المصرى يتأثر بهزات الأسواق الدولية
- الجنيه المصرى ينخفض أمام العملات الأجنبية
- عجز ميزان المدفوعات.. يتزايد

حلصت الباحثة إلى اهمية الجات بالنسبة للقطاع المصرفى المصرى وقدرة البنوك المصرية على الدخول فى عصر الجات وعلى المنافسة وعلى تطوير نفسها والرسالة تعد الاولى فى هذا المجال.

تكونت لجنة المناقشة من الدكتور حمدى عبدالعظيم عميد اكاديمية السادات فرع طنطا والدكتور محمود أبو النصر رئيس قسم الرياضة والاحصاء بكلية التجارة جامعة عين شمس والدكتور ماهر الصواف عميد المعهد القومى للإدارة العليا.

يمكن تلخيص الآثار فى الاجل القصير فى النقاط التالية :

● أن مصر يمكنها الاستفادة من مبدأ المعاملة بالمثل والحصول على تيسيرات من الدول الاعضاء فى اتفاقية الجات فى قطاع البنوك كما يمكنها الافادة مما يترتب على تحرير الخدمات المالية من اثار ايجابية عديدة.. منها على سبيل المثال:

● إن اقرار اتفاق الجات الخاص بالخدمات المالية والذى تضمن عدم التمييز فى المعاملة بين الدول الاعضاء.. واقامة التعامل متعدد الاطراف على اساس مبدأ معاملة الدولة الاولى بالرعاية.. مع التركيز على ضرورة إلغاء جميع القيود امام تحركات المؤسسات المالية والرأسمالية، سوف يؤدى إلى المساهمة فى تدعيم التواجد المالى المصرى فى الخارج.. وذلك لانه سيصبح بامكان المؤسسات المالية المصرية إقامة فروع لها فى الاسواق العالمية الاوروبية أو فى جنوب شرق أسيا وامريكا اللاتينية.

● اتاحة فرصة التواجد الفعال للبنوك المصرية فى السوق الدولية على اعتبار ان العديد من الخدمات المصرفية لايمكن تقديمها إلى الاسواق الخارجية الا إذا امكن انشاء فروع لها للبنوك المصرية بالخارج لانتاج وتسويق تلك الخدمات.

● نقل التكنولوجيا المصرفية المستحدثة إلى مصر، أولا بأول.. بما يمكنها من مسايرة التطورات العالمية فى هذا المجال، كما تنطوى المنافسة فى الخدمات المصرفية على مجموعة من الاساليب لإدارة اصول وخصوم المؤسسات المالية. وقد تؤثر فى الاسعار والنفقات أو نوعية هذه الخدمات فى الاسواق المختلفة.

كما أن هناك مزايا اخرى من ادخال خدمات جديدة أو تحسين الخدمات الموجودة مما يؤدى فى النهاية إلى ارضاء مطالب عملاء البنك.

● دخول المنافسة الاجنبية إلى السوق المحلى.. وبالتالى تصبح حركة هذا السوق خاضعة للتفاعل الحر بين العرض والطلب على الخدمات المالية وسوف يؤدى هذا إلى تحديد السعر التوازنى لهذه الخدمات بما يكفل جذب المستثمرين المحليين والاجانب.

وهذا بالطبع افضل من التدخل الحكومى فى هذه السوق وتأثيره المباشر أو غير المباشر على الاسعار غير الحقيقية فى كثير من الاحيان.

أقوال

□□ دخول المنافسة الأجنبية فى السوق المحلى يكفل تحسين الخدمات وجذب المستثمرين المحليين والأجانب.

□□ ستزداد الفرص المتاحة أمام الصادرات المصرية من الخدمات وخصوصا من القطاعات التي بلغت مرحلة القدرة على المنافسة مثل فروع البنوك المصرية في بعض دول أوروبا وأمريكا.

□□ أصبحت مصر الآن محط انظار كثير من صناديق الاستثمار العالمية التي تسعى للتواجد في سوق المال المصرية

□□ وجود البنوك الأجنبية وفروعها لايؤثر على سعر الفائدة فى مصر.

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	مجدى مهنا
الموضوع الفرعى :	ومصر :قطاع تجارة الخدمات:البنوك	رقم العـــــدد :	٢٠٤٧
المصـــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـدور :	١٩٩٧/١٠/٢٢

• تشجيع البنوك المصرية الوطنية على تحسين خدماتها المصرفية فى ظل اعتبارات المنافسة مع الفروع الأجنبية، حيث إن فرض القيود على انشاء البنوك الاجنبية قد يؤدى إلى عدم الشعور بأهمية التحديث والرغبة فيه كنتيجة لانخفاض مستوى المنافسة، ومن ثم ضعف كفاءة المؤسسات فى القطاع المالى للدولة.

• ومن المزايا التى يمكن لمصر ايضا ان تحصل عليها زيادة الفرص المتاحة امام الصادرات المصرية من الخدمات وخصوصا من القطاعات التى بلغت مرحلة من القدرة على المنافسة مثل فروع البنوك المصرية فى بعض دول أوروبا الغربية ودول المجموعة الأوروبية وسويسرا والولايات المتحدة.

• منافسة البنوك الاجنبية تؤدى إلى تحسن كبير فى مستوى الخدمة المصرفية دون تعرض البنوك الوطنية للخطر. ولعل خبرة البنوك المصرية فى فترة ما بعد الانفتاح خير دليل على ذلك فعلى الرغم من السماح بانشاء البنوك المشتركة وفروع البنوك الاجنبية فى مصر مازالت السيطرة الاكبر لبنوك القطاع العام الاربعة بعد عشرين سنة من بداية الانفتاح على الرغم من مواجهتها لمنافسة حقيقية من البنوك الاجنبية.

• إن البنوك المحلية ذات ثقل كبير فى السوق المصرية وقادرة على المنافسة وهى تستحوذ بالفعل على اغلب الودائع وعمليات الاقراض والخصم.. فالودائع لدى البنوك الاجنبية لاتتجاوز 4,01٪ من الودائع لدى البنوك المحلية. كما ان عمليات الاقراض والخصم فى البنوك الاجنبية لاتتجاوز 17,56٪ من نظيراتها فى البنوك المحلية.

• إن البنك المركزى المصرى يتمتع بخبرات رقابية عالية ويراقب ويتابع نشاط البنوك الاجنبية وفروعها العاملة فى مصر ولايسمح باية تجاوزات تضر بالاقتصاد الوطنى بصفة عامة أو تهدد البنوك المحلية بصفة خاصة.

• إن مصر أصبحت الان محط انظار كثير من صناديق الاستثمار العالمية التى تسعى للتواجد فى سوق المال المصرية التى بدأت فى الانتعاش بشكل كبير فى الاونة الاخيرة.. إلى جانب ان العملة المصرية اصبحت بالفعل من الناحية العملية عملة حرة وتتعامل بها البنوك الاجنبية.

• إن تزايد البنوك الاجنبية وفروعها يمثل اضافة لمساحة السوق ولا توجد اية تاثيرات سلبية على سعر الفائدة.. لان سعر الفائدة يتحدد وفقا لقوى العرض والطلب. ووفقا لمدى السيولة لدى البنوك وقدرتها على توظيفها إلى جانب سياسات البنك المركزى فى إدارة السيولة بالبنوك واقرار سعر الخصم.

• اتاحة الفرصة امام البنوك المصرية لممارسة انشطة وخدمات مصرفية جديدة لم تكن تزاولها من قبل مثل العمليات المستقبلية بما فى ذلك المقايضات. وخدمات التمويل التأجيرى سداد وتحويل الاموال بما فى ذلك البطاقات المدينة والدائنة والخدمات المالية المعاونة والوسيطة والاستشارية.

ان تحرير الخدمات المالية يعتبر ذا أهمية كبيرة لنمو اقتصاديات الدول النامية حيث سيساهم إلى حد كبير فى تدفق الاستثمارات المطلوبة لتحويل المشروعات التى تحتاجها تلك البنوك.

الآثار السلبية المحتملة

فيما يتعلق بالآثار السلبية نجد أن مصر قد تتعرض لمنافسة قوية فى مجال الخدمات المصرفية ومع احتمال ظهور عجز الوحدات المصرفية المصرية فى اطار عمليات الانفتاح والتحرير التى ستبدأ فى نطاق الخدمات المالية والوقوف أمام التكتلات المالية والمصرفية العملاقة فى الأسواق الخارجية.

كما أن مصر ستكون معرضة لخسارة جزء من حصتها فى الأسواق المالية المحلية بعد قيام التكتلات المصرفية والمالية الدولية بانشاء فروع لها أو شركات تابعة فى الأسواق المصرية.

كما أن وجود فروع للبنوك الأجنبية أو شركاتها التابعة فى الأسواق المالية للدول النامية ومن ضمنها مصر والقيام بأعمالها فى ظل التحرر من القيود المالية والادارية. قد يكون له أثر سلبى على السياسات النقدية والائتمانية التى تنتهجها السلطات النقدية المصرية واستقطاب البنوك الأجنبية لجزء مهم من مدخرات المصريين العاملين بالخارج مما قد يحرم الخزانة المصرية من مصدر اساسى لسد العجز فى ميزان المدفوعات ويزيد بالتالى من نسبة التضخم.

كذلك فإن الجهاز المصرفى المصرى سيكون عرضة مستقبلا للتأثير بتداعيات فى الأسواق الدولية خلال الأعوام الأخيرة من عمليات التكتل والاندماج والاحتواء حيث ظهرت وحدات مصرفية ومالية عملاقة تتعدى أرقام الميزانية العمومية الواحدة منها أكثر من عشرة أمثال مجموعة الميزانية المجمعة للبنوك التجارية المصرية وفى مقابل هذا نجد أن البنوك المصرية صغيرة الحجم ولم يرد فى قائمة أكبر 500 بنك فى العالم سوى بنك واحد هو البنك الأهلى المصرى وقد جاء ترتيبه رقم 346 وذلك فى عام 1995.

وتقول الباحثة فى رسالتها: «وهو ما سوف يضعف مستقبلا من قدرة المصارف المصرية على تقديم خدمات متكاملة على المستويين الاستثمارى والمالى وأيضا من قدرتها على التجديد واستيعاب التقنيات الحديثة والمعقدة وتحمل الهزات المصرفية أو تقلبات الأسواق وأيضا من قدرتها التنافسية فى أسواق يشتد فيها كل يوم حجم وحدة المنافسة خاصة بعد دخول المؤسسات المالية والاستثمارية.

كما أن سياسات فروع البنوك الأجنبية يتم توجيهها من قبل المراكز الرئيسية فى الخارج وهى تعتمد على تجميع أموال المودعين واستثمارها خارج مصر والمضاربة بها فى البورصات العالمية مما يمثل خطورة بالغة.

وهذه الفروع تركز نشاطها على الانشطة السريعة والتجارية الاستهلاكية ولا تتجه إلى الاستثمارات فى الأنشطة الانتاجية كما أن دورها فى توفير فرص عمل جديدة محدودة للغاية حيث تعتمد على العمالة الأجنبية بصفة اساسية وبالتالى لا توفر قيمة مضافة للدخل القومى.

كما أن فروع البنوك الأجنبية تقترض بالعملات الحرة من البنوك الوطنية وهذه القروض مسحوبة من الودائع بالعملات الأجنبية وبالتالى فهى تجمع المدخرات وتأخذ موارد بسعر فائدة منخفض مقارنة بالفائدة المرتفعة إذا حصلت على هذه الموارد من الخارج وتضطر البنوك الوطنية إلى اقراضها بهذا الاسلوب نتيجة للسيولة الكبيرة المتوافرة لها وقلة فرص التشغيل.

وآخر الآثار السلبية أن أغلب مدخرات المصريين فى الخارج تحول إلى البنوك الأجنبية وفى نفس الوقت فإن فائض أرباح تلك البنوك يحول للخارج مما يتسبب فى عجز ميزان المدفوعات وانخفاض قيمة الجنيه المصرى أمام العملات الأجنبية.

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	مجدى مهنا
الموضوع الفرعى :	ومصر :قطاع تجارة الخدمات:البنوك	رقم العـــــدد :	٢٠٤٧
المصـــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصــدور :	١٩٩٧/١٠/٢٢

الآثار فى الأجل الطويل

هناك بعض الآثار المتوقع حدوثها فى الأجل الطويل فى الدول النامية ويمكن بيانها كما يلى:

تتميز البنوك الأجنبية بقدرتها على المنافسة بفضل ما تتمتع به من خبرة كبيرة وتعدد فى مجالات العمل وهو ما تفتقر إليه معظم البنوك المحلية «نظرا لانخفاض رؤوس أموالها ومحدودية أحجامها وتواضع خدماتها» وعليه فإن الوضع التنافسى فى المدى الطويل لن يكون لصالح البنوك المحلية مالم يتم الدخول فى جولات مفاوضات متعددة الأطراف حول الالتزامات المحددة فى المستقبل من أجل مزيد من تحرير التجارة الدولية فى الخدمات بما فيها الخدمات المالية.

وإذا كانت بعض الآراء تشير إلى أن البنوك المحلية تتمتع عادة بميزة نسبية مهمة سواء من حيث معرفة السوق أو احتياجات المستهلكين وكذلك بقدرتها على تشغيل عمالة رخيصة مما يساعدها على المنافسة بصورة قوية إلا أن قياس درجة تمتع مصر وجهازها المصرفى بميزة نسبية فى مجال التجارة فى الخدمات المصرفية يستدعى دراسة بعض العوامل ذات الأثر الواضح فى زيادة القدرة التنافسية منها:

1ـ العمالة الماهرة والمؤهلة «رأس المال البشرى».

2ـ توافر المعدات الرأسمالية المكملة والتى تساعد على أداء الخدمة بالمستوى المطلوب.

3ـ الملاءة المالية ومدى تحقيق معدل كفاية رأس المال.

4ـ القدرات الادارية للادارة المصرفية وأسلوب ادارة الأصول والخصوم والمشتقات الجديدة.

5ـ البيئة المصرفية الداخلية من حيث القوانين واللوائح الادارية.

6ـ حجم السوق المالى المحلى.

7ـ طبيعة وأهداف السياسة النقدية وأثرها على سوق النقد.

8ـ مركز البنوك المحلية بين البنوك العالمية فى ضوء المعايير الدولية المعروفة.

9ـ حالة الدولة من حيث الدائنية أو المديونية.

10ـ متوسط دخل الفرد.

ويتسم متوسط نصيب الفرد المصرى من الناتج القومى بالانخفاض.. فقد بلغ فى عام 1990 نحو 600 دولار مقابل نحو 19590 دولارا للفرد فى دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية فى نفس العام وقد بلغ متوسط دخل الفرد المصرى فى عام 1994 نحو 765 دولارا.

وتنتهى الباحثة فى هذا المبحث إلى أنه مازال أمام مصر الكثير من الجهد المنظم لزيادة كفاءة المصارف وزيادة الطاقة الاستيعابية للاقتصاد المصرى.

الجدير بالذكر أن اتفاقية الجات فى الخدمات أتاحت لكل دولة نامية الحق فى تحديد التزاماتها بشأن القطاعات الخدمية التى تقبل أن يعمل بها الموردون الأجانب وفيما يختص بالبنوك تؤكد التزامات مصر تجاه الجات أن للبنك المركزى المصرى الحق فى تقدير السعة المصرفية المحلية التى تسمح بقبول طلب الترخيص لبنك أجنبى فى العمل بالسوق المحلية من عدمه.

وكذلك أن يلتزم أى بنك من البنوك الراغبة فى العمل بمصر بجميع ما يضعه البنك المركزى من قواعد لتنظيم أوضاع الجهاز المصرفى .. وذلك بما يكفل توفير الحماية المناسبة للبنوك المصرية فى منافسة عادلة مع المصارف الأجنبية فى العمل بالبلاد مما يؤدى بالطبع إلى منح البنك المركزى القدرة فى التحكم فى الآثار الناجمة عن ذلك على المدى الطويل.

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	مجدى مهنا
الموضوع الفرعى :	ومصر:قطاع تجارة الخدمات:البنوك	رقم العــــدد :	٢٠٤٨
المصـــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٧/١٠/٢٣

رسالة ماجستير تضىء الانوار الخضراء والحمراء (2-4)

فى الحلقة الاولى من رسالة الماجستير للباحثة زينب الجوادى تناولنا الآثار السلبية والايجابية للجات على البنوك المصرية.

فى هذه الحلقة تتناول القدرة التنافسية للجهاز المصرفى المصرى فى ظل الجات مثل حالات الاندماج بين البنوك ودور المصرف الشامل وتطبيق معيار بازل فى مصر والتأجير التمولى وبطاقات الائتمان والقيام بأعمال الميكنة الشاملة وتقديم خدمة كبار العملاء والارشيف الالكترونى.

القدرة التنافسية للبنوك فى ظل الجات

تحديات ومخاطر جديدة على البنوك المصرية

● اتجهت بعض البنوك المصرية إلى توسيع شبكة فروعها بالداخل والخارج وغزو اسواق افريقيا وتطبيق نظام البنك المتنقل.

● اسس بنك مصر مجموعة شركاته فى جميع المجالات الاقتصادية فى الغزل والنسيج وتصدير القطن والطيران والسينما والانتاج السينمائى والتأمين.

● ساهمت البنوك فى تطوير سوق المال فى مصر وانشاء الشركات العاملة فى الاوراق المالية وغير ذلك.

● تستعد البنوك المصرية لتقديم خدمات التأجير التمويلى بعد ان صدرت التشريعات المنظمة له.

□ عرض وتحقيق : مجدى مهنا

الموضوع الرئيسى : الجات — اسم كاتب المقال : مجدى مهنا

الموضوع الفرعى : ومصر:قطاع تجارة الخدمات:البنوك — رقم العــــدد : ٢٠٤٨

المصــــــدر : العالم اليوم — تاريخ الصــدور : ١٩٩٧/١٠/٢٣

جاء برنامج الاصلاح الاقتصادى ليدفع عجلة التحرر على جميع المستويات الاقتصادية وشهدت المرحلة الاولى منه تحرير الجهاز المصرفى باعتباره احدى الدعائم والقوى المحركة للاقتصاد المصرى حيث تم تحرير سعرى الفائدة والصرف كما شهد قانون البنوك والائتمان العديد من التعديلات لكى تتمكن البنوك المصرية من مواجهة المستجدات العالمية والتعامل مع الاتجاهات الدولية مثل رفع الحد الادنى لرؤوس اموال البنوك وزيادة كفاية رؤوس اموالها بحيث لا تقل عن 8٪ من حجم الاصول الخطرة تمشيا مع معايير لجنة بازل هذا فضلا عن السماح للبنوك الاجنبية العاملة فى مصر بالتعامل بالجنيه المصرى.

ومن ناحية اخرى جاء قانون رأس المال ليفتح مجالات جديدة امام البنوك لتضطلع بدور أكبر فى تنشيط اسواق رأس المال والسماح لها باقامة صناديق الاستثمار وكان من نتيجة ذلك ازدياد حدة المنافسة بين البنوك الامر الذى فرض عليها اعادة ترتيب اوراقها واعادة صياغة استراتيجياتها والتى انصب أهم محاورها على:

اتجاه بعض البنوك المصرية الى توسيع شبكة فروعها بالداخل والخارج وغزو اسواق مصرفية جديدة فى افريقيا مثل جنوب افريقيا والقيام بدرسات جدوى لفتح فروع داخل اريحا وغزة.

شهدت الساحة المصرفية المصرية تجربة جديدة بتطبيق نظام البنك المتنقل الامر الذى يعد تطورا جديدا لتقديم الخدمة عن طريق انتقال البنك الى العميل فى مقر عمله وليس العكس.

ويخدم هذا المشروع اصحاب الحرف والاعمال الصغيرة بالمدن الصغيرة والمناطق العشوائية والمناطق الصناعية مثل العاشر من رمضان.

■ اولا:الاندماجات فى مصر:

شهد الجهاز المصرفى المصرى حالتى اندماج خلال الفترة من 1991-1993.

الاولى كانت اندماج 19 بنكا من البنوك الوطنية فى المحافظات المصرية فى البنك الوطنى للتنمية والذى كان يساهم بنسبة 50٪ من رأس المال واصبحت البنوك فى المحافظات فروعا للمركز الرئيسى فى القاهرة وذلك بتوجيهات من مجلس الوزراء فى عام 1991.

اما الحالة الثانية فهى دمج بنك الاعتماد والتجارة فى بنك مصر فى يناير 1993 لانقاذ 60 الف مودع مصرى تضرروا بسبب انهيار بنك التجارة والاعتماد الدولى عام 1991 فتدخلت الدولة لحل هذه المشكلة من خلال تمويل عملية اندماج تكلفت 300 مليون جنيه.

وقد اوصى اتحاد بنوك مصر بتبنى الدعوة للدمج الودى بين المصارف الصغيرة بتشجيع من البنك المركزى المصرى بهدف خلق كيانات مصرفية قوية.

■ ثانيا:المصرف الشامل فى مصر:

لاشك ان اول تجربة يمكن رصدها لتطبيق وظائف البنك الشامل كانت مواكبة لتاسيس بنك مصر عام 1920 إذ قام بنك مصر ليؤسس مجموعة شركاته فى جميع المناحى الاقتصادية سواء فى مجال الغزل والنسيج او تصدير القطن أو الطيران أو السينما والانتاج السينمائى أو التامين.

كما تطورت التجربة فى البنك الاهلى المصرى حيث انشأ فى بداية السبعينات ادارة امناء الاستثمار لتقوم بالعديد من وظائف الصيرفة الشاملة ابتداء من تأسيس الشركات فى بدايتها ولحين انعقاد جمعية عمومية وطرح الاكتتابات العامة وكذلك القيام بأعمال الوكالة عن العملاء سواء فى الشراء أو البيع للعقارات والمنقولات وتحصيل المستحقات ودفع المطلوبات.

ومع بداية التسعينات يمكننا القول أن العديد من البنوك المصرية اصبحت تنهض بجانب من وظائف البنوك الشاملة يختلف عددها حسب كل بنك ومن اهم صور تنافس العديد من البنوك المصرية على عمليات طرح احتياجات شركات قطاع الاعمال العام التى يجرى توسيع قاعدة الملكية فيها وكذا عمليات توريق القروض لبعض العملاء بالاضافة الى قيام البنوك بتاسيس العديد من الشركات كالتى تعمل فى مجالات السمسرة ورأس المال التأجيرى والتنمية العقارية وصناديق الاستثمار.

وأوجدت سياسة التحرر الاقتصادى فكرا جديدا للعمل المصرفى يركز على توجه البنوك المصرية نحو القيام بدور اكثر تقدما واكثر فاعلية لتحقيق الانطلاقة الاقتصادية وذلك من خلال دعم ركائز حركة الاصلاح الاقتصادى عن طريق المساهمة فى تطوير سوق المال فى مصر وانشاء الشركات العاملة فى مجال الاوراق المالية فضلا عن استحداث ادوات ائتمانية جديدة مثل الصكوك والسندات القابلة للتحويل الى اسهم.

كذلك تفرض التحديات الجديدة على البنوك المصرية تحمل مخاطر الانشطة المصرفية عالية المخاطر مثل انشطة ادارة الفجوة بين سعر الفائدة على الودائع وسعر الفائدة على القروض فى ظل المنافسة بين البنوك فضلا عن ضرورة تحول البنوك الى منح القروض طويلة الاجل والتى يمكن توجيهها لتمويل مشروعات التنمية المرتبطة بقطاعات الزراعة والسياحة والعقارات والصناعة وأثر ذلك على امتصاص السيولة وسد الثغرة القائمة فى هيكل الودائع المصرية وتعميق دورها لدفع عملية الخصخصة فى الاقتصاد المصرى وهو النهج الذى بدأت البنوك المصرية فى اتباعه بالفعل حيث تقوم البنوك المصرية حاليا بدور كبير فى دعم القطاع الخاص من خلال تقييم واعداد دراسات الجدوى والقيام بالترويج للاسهم وتمويل شرائها وهى بذلك تكتسب خبرات واسعة لتتسع وظائفها من مجرد بنوك تجارية الى بنوك استثمار.

كذلك بدأت البنوك المصرية فى القيام بمهام الدور المنتظر منها فى مجال تنشيط سوق المال عن طريق انشاء الشركات العاملة فى مجال الاوراق المالية مثل شركات السمسرة والمقاصة وانشاء صناديق للاستثمار والقيام بتدوير محافظ الاوراق المالية والمساهمة فى تحسين مناخ الاستثمار باعداد دراسات الجدوى للمشروعات .

■ ثالثا:تطبيق معيار بازل فى مصر:

وبالنسبة لبنوك مصر التى طبقت معيار بازل فقد كانت الصورة كالاتى:

أ-بنوك قطاع الاعمال العام التجارية:

حققت بنوك القطاع العام التجارية معدلا معقولا لكفاية رأس المال أمكنها التدرج منه للوصول فى الوقت الحالى الى ما يفوق الالتزام الكامل وذلك مع ملاحظة ان نسبة مكونات رأس المال الاساسى لدى هذه البنوك قد فاقت الحد الادنى المقرر وهو 4٪ بل تعدت ايضا نسبة الـ 8٪.

(ب) بنوك التنمية الوطنية بالمحافظات

كانت بنوك التنمية الوطنية بالمحافظات تتسم بضآلة رؤوس أموالها إلى حد كبير، فقد كان رأس المال المدفوع لكل منها لا يتجاوز 4 ملايين جنيه، وهو ما يكفى لسداد نفقات الانشاء والتأسيس دون أن يتبقى بعد ذلك ما يسمح بالقيام بالدور التنموى وقد تم دمج تلك البنوك بقرار من مجلس الوزراء فى عام 1991 فى البنك الوطنى للتنمية واصبحت البنوك فى المحافظات فروعا للمركز الرئيسى فى القاهرة.

(جـ) البنوك المشتركة وباقى البنوك التجارية الخاصة

يتفاوت حجم أعمال البنوك المشتركة والتجارية بشكل ملحوظ. ونجد أن كل تلك البنوك ملتزمة بمعيار لكفاية رأس المال بلغ 12٪ أى ما يعادل الحد الادنى المطلوب مرة ونصف مرة

(د) بنوك الاستثمار والأعمال

تتسم بنوك الاستثمار والأعمال فى مصر بالارتفاع النسبى لرؤوس أموالها ويبلغ معدل كفاية رأس المال بها 13,4٪.

■ رابعا: التأجير التمويلى فى مصر

صدر القانون رقم 95 لسنة 1995 فى يونيو 1995 والخاص بالتاجير التمويلى، والذى يعمل على توفير التمويل اللازم للشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم، وقد اجاز القانون للبنوك مزاولة نشاط التأجير التمويلى بعد الرجوع إلى البنك المركزى.

ويقوم البنك الاهلى حاليا بتاسيس شركتين تعملان فى مجال التاجير التمويلى .. احداهما بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية IFC ومجموعة أوركس اليابانية ـ وهى أكبر شركة فى العالم تعمل فى هذا المجال والثانى بالتعاون مع بنك كوميرس الالمانى ومجموعة من رجال الأعمال فى القطاع الخاص المصرى والاجنبى.

الموضوع الرئيسي : الجات — اسم كاتب المقال : مجدى مهنا
الموضوع الفرعي : ومصر:قطاع تجارة الخدمات:البنوك — رقم العدد : ٢٠٤٨
المصدر : العالم اليوم — تاريخ الصدور : ١٩٩٧/١٠/٢٣

كذلك تستعد بعض البنوك المصرية لتقديم خدمات التأجير التمويلي بعد أن صدرت التشريعات المنظمة له لتقديم تلك الخدمة والتى تقضى بشراء البنك لبعض الاصول من المعدات والآلات ثم يقوم بتأجيرها لاصحاب المشروعات خلال فترة معينة وبأجر محدد مما يخفض من قيمة تكلفة المشروع ويعمل على استقراره فى نفس الوقت.وبذلك يعد هذا النشاط مجالا ممتازا فى الظروف الحالية لتوظيف الاموال فى البنوك التجارية وبدأت بعض الجهات بالفعل فى تطبيق نشاط التأجير فى صور مبسطه مثل شركة المقاولون العرب فى صورة إدارة لتأجير المعدات وبعض الفنادق المصرية «تأجير الخدمة الفندقية» وبعض المصانع الكبيرة «مثل مصنع الغازات» وبعض مصالح القطن وشركة زيروكس ومصر للطيران.

■ خامسا: بطاقات الائتمان فى مصر تعد بطاقات الائتمان احدى ثمار برنامج الاصلاح الاقتصادى وبادرت البنوك المصرية بادخال هذا النشاط ضمن قائمة خدماتها مثل بنك مصر والبنك الاهلى .. وبنك الاسكندرية بصدد تقديم تلك الخدمة.

■ سادسا: استحداث أدوات مالية جديدة

أدخل عدد من البنوك المصرية خدمة العقود الآجلة وهى خدمة لم تكن موجودة فى البنوك المصرية من قبل ويتم تقديمها بجميع أنواعها مثل.

العقود الآجلة الخاصة بالعملات .. وتعنى فى ابسط صورها عقد اتفاق بين طرفين على استبدال عملة باخرى على اساس سعر صرف يحدد الآن عند توقيع العقد، على أن يتم التبادل الفعلى بالعملات فى المستقبل.

العقود الآجلة الخاصة بسعر الفائدة .. ويسمح هذا النوع من الاتفاقيات للعملاء بحماية انفسهم ضد تقلبات اسعار الفائدة، سواء كان اتجاهها صعودا أو هبوطا.

■ سابعا: القيام بأعمال الميكنة الشاملة

تتجه البنوك المصرية إلى تصميم أجهزة الحاسبات الآلية للقيام بالاعمال المحاسبية التقليدية مع ربطها بالمركز الرئيسى، فيما يعد خطوة مهمة مكنتها من ادخال نظام الحركة الفورية بين الفروع والذى يسمح باجراء العمليات المصرفية الفورية للعملاء من أى فرع من الفروع المربوطة بشبكة اتصالاته بغض النظر عن الفروع المفتوح بها الحساب.

■ ثامنا: تقديم خدمة كبار العملاء

ويتم ذلك من خلال انشاء فروع متخصصة لتلك الشريحة من العملاء وعادة ما تتواجد بالمجتمعات السكنية لذوى الدخول المرتفعة وتستند العمليات المصرفية فى تلك الفروع إلى احتفاظ العميل برصيد متوسط الحجم بحسابه يتم على أساسه تقديم خدمات الاستثمارات المالية رفيعة المستوى والخدمات الاستثمارية فى محافظ القروض الخاصة بالعملاء وخدمات الوساطة مقابل رسوم محددة.

وبدأت بعض البنوك تخصيص بفلسفة التخصص على اساس العملاء مثل تخصيص فرع يخدم فئة معينة من العملاء بتقديم خدمات متميزة لهم بحيث يكون هذا الفرع على أعلى درجة من التقنية سواء فى إدارته أو تقديم الخدمات المتميزة. كما يمكن تقديم هذه الخدمة باستخدام نظام HAME أو الصيرفة المنزلية والتىBANKIN تمكن العميل من الاتصال بالحاسب الآلى بالبنك من مقر عمله أو منزله للاستفسار عن جميع حساباته وحركة تعاملاته المالية والاطلاع على ودائعه واسعار العملات الاجنبية والفائدة فى سرية تامة كما يقدم لهم احدث المعلومات فى الاوعية الادخارية المتاحة فى السوق الوطنية. وبما يمكن العميل من اختيار انسب استثمار لاموال سواء بالعملة المحلية أو الاجنبية كما يقدم هذا النظام ايضا ما يسمى «بنك المعلومات» الذى يتضمن فهارس كاملة للمنتجين ومنتجاتهم وعناوينهم وأرقام التليفون والفاكس الخاص بهم فى العديد من الدول وكذلك عرض المواصفات الدقيقة للمنتجات ويتمتع هذا النظام بسرية كاملة ولا يتطلب سوى حيازة العميل للكمبيوتر وخط تليفون للاشترك فى هذا النظام وقد تم ادخال تلك الخدمة فى كل من البنك الاهلى المصرى وبنك مصر.

تاسعا: الارشيف الالكترونى نظام الميكروفيلم

يستخدم الميكروفيلم لاغراض حفظ الوثائق والمستندات المهمة وقد ادخل هذه الخدمة البنك الاهلى وبنك الاسكندرية.

عاشرا: استخدام اسلوب «الميكر» وهو يعنى كتابة الشيكات بالحبر الممغنط .. مع وجود آلة خاصة لقراءة وفرز الشيكات بما يتيح سهولة ربط رقم العميل والتحكم فى الارقام المسلسلة للشيكات.

هذا النظام مطبق فى معظم دول العالم ويستخدم فى 85٪ من حجم الشيكات التى تصدر فى العالم غير أنه لم يدخل مصر بعد.

وقد أعلن مؤخرا أن البنك المركزى وبعض البنوك الكبرى تدرس حاليا ادخال هذا النظام واستخدامه فى غرفة المقاصة الرئيسية بالبنك المركزى.

حادى عشر: نظام التمويلات الالكترونية.

وتتم التحويلات الالكترونية للارصدة النقدية عن طريق شبكة وهى شبكة اتصالات دوليةSWIFT يشترك بها حوالى 115 دولة على مستوى العالم تستخدم فى العديد من المجالات مثل تحويل الأموال عبر الحدود بسرعة ودقة كبيرة كما تخدم عمليات التبادل الالكترونى للبيانات ومما يذكر أن هناك حوالى 35 بنكا من البنوك المصرية اشتركت فى هيئة السويفيت الدولية .. ومن بينها بنوك قطاع الاعمال العام الاربعة .. وذلك فى اطار الحرص على مواكبة ثورة الاتصالات المالية على مستوى العالم.

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	مجدى مهنا
الموضوع الفرعى :	ومصر : قطاع تجارة الخدمات : البنوك	رقم العـــدد :	٢٠٤٩
المصـــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـدور :	١٩٩٧/١٠/٢٥

فى الحلقتين الأولى والثانية من عرض رسالة الماجستير للباحثة زينب الجوادى ناقشنا الآثار السلبية والايجابية للجات على الجهاز المصرفى المصرى.. وقدرة البنوك المصرية على المنافسة فى ظل الجات.
وفى هذه الحلقة نتناول دور البنوك فى عملية الخصخصة.. كيف بدأت.. ومفهوم الخصخصة.. وأهدافها.. وطرق الخصخصة ودور البنوك فى عملية التقييم والتسويق والترويج وتقديم خدمات المشورة الفنية.

رسالة ماجستير تضىء الأنوار الخضراء والحمراء «3-4»

دور البنوك فى الخصخصة

تخصيص 6800 شركة قطاع عام

أقوال على مستوى العالم

الخصخصة عبارة عن التعاقد أو بيع خدمات أو مؤسسات تسيطر عليها أو تمتلكها الدولة الى اطراف من القطاع الخاص.

هذا نيقولاى أرديتوبارلينا للخصخصة وهو مدير المركز المالى للنمو الاقتصادى.

الخصخصة هى مبادرات تهدف لخفض القطاع العام سواء في صورة الملكية أو الادارية

هذا هو تعريف د. بادواشيبا نائب مدير البنك المركزى الايطالى.

أهم اهداف الخصخصة كفاءة اداء الاقتصاد القومي وتخفيض العبء على الموازنة العامة للدولة وزيادة دخل الحكومة من عملية البيع وتشجيع الافراد على امتلاك وحدات الانتاج.

الموضوع الرئيسي : الجات — اسم كاتب المقال : مجدى مهنا

الموضوع الفرعي : ومصر : قطاع تجارة الخدمات : البنوك — رقم العـــدد : ٢٠٤٩

المصـــدر : العالم اليوم — تاريخ الصــدور : ١٩٩٧/١٠/٢٥

بدأت التخصيصية تأخذ مكانها كسياسة اقتصادية وكبرنامج تنموى لبعض الحكومات منذ أوائل الثمانينات وكانت أولى الحكومات التى تبنت هذه السياسة ونفذتها كبرنامج عمل لتحقيق معدل نمو اقتصادى أفضل هى حكومة المملكة المتحدة فى عهد رئيسة الوزراء تاتشر وكان شعارها فى ذلك الوقت ان ملكية الدولة للمشروعات الكبيرة وأدارتها لهذه الملكية تخضع هذه المشروعات لفلسفة ادارة تحكمها العقلية البيروقراطية التى لا تتناسب وعقلية ادارة الأعمال.

وقد تزايدت حركة التخصيص خلال السنوات الماضية فى أكثر من منطقة وطالت اقتصاديات معظم دول العالم وحين أصدر البنك الدولى للانشاء والتعمير تقريرا حول عمليات التخصيص التي يتبناها العديد من دول العالم اظهر التقرير أن أكثر من 80 دولة فى مختلف أنحاء العالم كان لديها برامج طموحة لتخصيص شركاتها خلال السنوات الماضية.. ففى الدول النامية وحدها تم منذ عام 1980 تخصيص أكثر من 2000 من شركات القطاع العام.. فى حين بلغ عدد الشركات العامة التى تم تخصيصها على مستوى عالمى خلال نفس العام 6800 شركة.

مفهوم التخصيصية

هناك مفاهيم متعددة للتخصيصية منها تعريف نيقولاس أرديتوبارلينا مدير المركز المالى للنمو الاقتصادي حيث عرفها بانها عبارة عن التعاقد أو بيع خدمات أو مؤسسات تسيطر عليها أو تملكها الدولة إلى أطراف من القطاع الخاص.

ويرى د. بادواشيبا نائب مدير البنك المركزى الايطالى انها مبادرات تهدف لخفض القطاع العام سواء فى صورة الملكية أو الادارة وهذا هو المفهوم الضيق.. وهناك مفاهيم أشمل تعنى تطوير قطاع الأعمال العام ونموه وادارته من خلال آليات السوق واطلاق المنافسة أمامه.

بهذا المفهوم يتضح أن التخصيصية هى حزمة من السياسات التي تستهدف تحقيق الاهداف التنموية والتوزيعية بفاعلية أكبر من خلال اطلاق آليات السوق ومبادءات القطاع الخاص وتوسيع نطاق المنافسة.

اهداف التخصيصية

1ـ رفع كفاءة أداء الاقتصاد القومى بانسحاب الحكومة من النشاط الاقتصادى خاصة من القطاعات الانتاجية كالصناعة والزراعة والقطاعات الخدمية كالمال والتجارة.

2ـ تخفيض العبء على الموازنة العامة للدولة وهو عبء يتمثل فى تمويل الانفاق على الاستثمارات العامة وتمويل خسائر المشروعات والشركات المملوكة للقطاع العام والتى تعتبر نزيفا قوميا يؤثر على كفاءة الاداء العام ويهدر الموارد فى الاستخدام غير الأمثل.

3ـ زيادة دخل الحكومة من بيع وحدات القطاع العام مما يساعد على خفض العجز فى الموازنة العامة وسداد جزء من الدين العام.

4ـ تشجيع الافراد والهيئات على امتلاك وحدات الانتاج مما يكفل توسيع قاعدة ملكية المواطنين لأصول الانتاج فى المجتمع ويؤدى إلى اقامة اقتصاد اساسه الملكية الخاصة لوسائل الانتاج.

5ـ توفير فرص عمل جديدة واعادة التوازن إلى سوق العمل والقضاء على البطالة السافرة والمقنعة.

6ـ زيادة الانتاج كما ونوعا وانتاجية مما يؤدى إلى كبح جماح التضخم.. باعتبار أن وفرة الانتاج هى احد العوامل الاساسية فى اعادة التوازن للعلاقة بين العرض والطلب.

7ـ زيادة الصادرات وخفض الواردات وتقليص العجز في ميزان المدفوعات.

8ـ تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ورفع مستوى معيشة المواطن.

طرق التخصيصية

تتعدد الطرق التى أخذت بها الدول فى تخصيص القطاع العام ويمكن حصرها فى الآتى:

1ـ عرض أسهم الشركات للبيع على الجمهور.. فى صورة الاكتتاب العام.

2ـ عرض كامل أسهم الشركات أو نسبة منها على مجموعات معينة من المستثمرين وهى الطريقة المعروفة بالاكتتاب الخاص.

3ـ عرض استثمار أموال فى منشأة قطاع عام.. وذلك بزيادة رأسمال هذه المنشأة وعرض الزيادة على الجمهور.. مع احتفاظ الدولة بنسبة الأغلبية فى الملكية.

4ـ تصفية المنشأة بالكامل أو بيع جزء أو أجزاء من أصولها.

5ـ اعادة تنظيم وحدات المنشأة إلى مجموعات ذات كيان انتاجى أو خدمى والتصرف فى بعض هذه الوحدات بالبيع.

6ـ بيع المنشأة للعاملين بها.

7ـ تأجير المنشأة بالكامل أو نشاط منها أو بعض أصولها للغير بعقود محددة المدة ومنح الادارة الجديدة كامل السلطات والصلاحيات اللازمة.

8ـ تخصيص الادارة مع الاحتفاظ بالملكية.

ويمكن للدولة أن تطبق جميع هذه الطرق أو أن تختار بعضها وذلك حسب الاهداف والاستراتيجيات التى تسعى لتحقيقها.

وقد تبنت الدولة مجموعة متكاملة من السياسات المالية والنقدية والائتمانية والاستثمارية لتنفيذ برنامج الاصلاح الاقتصادى.

واكتملت المرحلة الأولى من هذا البرنامج بتحقيق الاستقرار الاقتصادى فى شقيه المالى والنقدى لتبدأ المرحلة الثانية بما تنطوى عليه من اجراءات مكملة تعزز ما تم احرازه فى المرحلة الأولى.

وحتى وقت قريب كان القطاع العام يستأثر بالنصيب الأكبر من هذا النشاط حيث كان يمثل 70٪ من مجموع الاستثمارات و80٪ من التجارة الخارجية و90٪ من النظام المصرفى وقطاع التامين وفى نفس الوقت فإن هذا القطاع كان يعانى من مشكلات عديدة مزمنة بصورة تستوجب الحل وعلاج مواطن القصور والخلل.

وإذا كان الاقتصاد المصرى يسعى إلى تطبيق سياسة التخصيصية فى اطار برنامج شامل للاصلاح الاقتصادى المصرى فإن التخصيصية فى الوقت الراهن أصبحت على درجة كبيرة من الاهمية حيث أصبحت احدى دعائم برامج الاصلاح الاقتصادى التى تتبناها الدول الناميه وليست مجرد محاولة لعلاج مشكلات مالية فى الأجل القصير.

مقومات النجاح

تعنى سياسة التحرر الاقتصادى أن تكون قوى السوق هى المحرك الأساسى لعوامل الانتاج نحو تحقيق اشباع حاجات المستهلك وتعظيم العائد للمستثمرين.. ولكى يتحقق ما سبق فلابد للاقتصاد القومى أن يحاط بمجموعة من المقومات تضمن العمل بكفاءة.. نذكر منها:

1ـ النظام الضريبى.

2ـ الأسعار.

3ـ السياسات المالية والنقدية التى تشجع الاستثمار فى انتاج السلع الرأسمالية والوسيطة.

4ـ الرقابة على الجودة.

5ـ البطالة.

6ـ تطوير التشريعات.

7ـ منع الاحتكار وتنظيم عمليات الدمج والحيازة التى تتم بين الشركات والمنشآت.

8ـ تطوير دور الاجهزة الحكومية فى مراقبة النشاط الاقتصادي بحيث تتفق مع ظروف التحرير الاقتصادى.

دور البنوك في التخصيصية

مجالات اسهام البنوك فى دعم برنامج التخصيصية:

1ـ تدوير المحافظ:

يمكن للبنوك من خلال تدوير محافظ أوراقها المالية ببيع أسهمها فى مشروعات قطاع الأعمال العام أن تسهم بشكل مزدوج فى نجاح برنامج التخصيصية ويعتبر بيع البنوك لهذه الأسهم فى حد ذاته تحويلا لملكية هذه المشروعات إلى القطاع الخاص وذلك بالاضافة إلى أنه يعمل على تنشيط جانب العرض فى البورصة.

2ـ التمويل:

يعتبر التمويل أحد الوظائف الاساسية للبنوك.. وبذلك فإن البنوك تقوم باستخدام امكانياتها وفوائضها لتمويل عمليات شراء الأسهم مما يؤدى إلى نجاح عملية التخصيصية ونقل الملكية كما يؤدى إلى تنشيط الطلب على الأسهم لمقابلة العرض الجديد من أسهم الشركات التى تمت خصخصتها ولزيادة حركة التعامل فى السوق الثانوى أيضا.

والتمويل يأخذ عدة صور منها.. قيام البنوك بمنح القروض لشراء الأسهم وقبول الأوراق المالية كضمان لمنح القروض وذلك بالاضافة إلى أثرها على النشاط الاقتصادى ويساهم البنك فى زيادة الثقة فى المعاملات فى الأوراق المالية من خلال تصنيف هذه الأوراق وفقا لمستويات الجودة بالاضافة إلى مساهمة البنوك فى اصلاح هيكل الشركات والمشروعات وتدعيمها لرفع مستوى كفاءتها قبل عرضها للبيع.

3ـ التقييم:

يقصد به تحديد القيم الجارية لاصول وخصوم المنشأة المخطط عرضها للبيع ويمكن أن تساهم البنوك بما لديها من خبرات كبيرة فى مجال التقييم والمعاملات مع شركات قطاع الأعمال العام. ويعد دور البنوك فى هذه العملية اساسيا كما أنه يعد خطوة مهمة لضمان الوصول إلى الأسعار الدائمة للبائع والمشترى على نحو يوفر عنصر السلامة والثقة فى المعاملات كما يشكل احدى حلقات اسهام البنوك فى عملية التخصيصية.. والتى تعد تمهيدا لقيام البنوك بالترويج لأسهم تلك المشروعات.

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	مجدى مهنا
الموضوع الفرعى :	ومصر : قطاع تجارة الخدمات : البنوك	رقم العـــدد :	٢٠٤٩
المصـــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـدور :	١٩٩٧/١٠/٢٥

4ـ التسويق والترويج وأمناء الاكتتاب:

بالرغم من أن القانون 159 لسنة 81 يسمح بانشاء شركات لترويج الأوراق المالية أن تقوم البنوك بدور أمناء الاكتتاب فإننا فى الواقع نجد أنها لا تقوم بهذا الدور حيث يرى البعض ان هذا من صميم عمل بنوك الاستثمار ومن ثم فإن دور البنوك التجارية يجب أن يقتصر فقط على العمليات المصرفية التقليدية بالاضافة إلى الوظيفة التمويلية.

ان التجارب التى يشهدها العالم المتقدم توضح لنا الاتجاه نحو البنوك الشاملة التى تقوم بأعمال كل من البنوك التجارية وبنوك الاستثمار ويمكن للبنوك المصرية فى هذا الصدد أن تقوم بدور المروج لأسهم الشركات التي يتم خصخصتها اعتمادا على خبراتها وكفاءتها فضلا عما تتمتع به من ثقة العملاء وجميع المتعاملين فى سوق المال بصفة عامة.

وتستطيع البنوك توسيع نطاق عملياتها ـ جغرافيا ـ بحيث تغطى جميع أنحاء الجمهورية بحيث يمكن المساهمة في تسويق أسهم الشركات المطروحة للبيع.

وتساهم صناديق الاستثمار التى تنشئها البنوك فى جذب أكبر عدد من المستثمرين نظرا لما توفره من خدمات لهم ونتيجة للعائد المرتفع مع توزيع المخاطر بين الأنواع المختلفة من الأسهم.

5ـ خدمات المشورة الفنية:

تعتبر البنوك من أهم الجهات القادرة على توفير المشورة الفنية اللازمة للمتعاملين فى الأسواق المالية ومن ثم تتوسع البنوك في أنشطة إدارة الأموال والاستثمارات وادارة محافظ الأوراق المالية لحساب عملائها إلى جانب ادارة وتامين المخاطر فضلا عن تولى عمليات الوكالة عن المشترين فى جميع اجراءات التعاطى على الأوراق المالية وذلك إلى جانب اصدار التشريعات والدراسات التحليلية المتخصصة.

فوائد التخصيصية

تؤثر التخصيصية على الاقتصاد القومى وعلى الافراد وعلى البنوك..

على مستوى الاقتصاد القومى تتيح التخصيصية للجهاز الحكومى أن يتخلص من اعباء مالية وادارية ضخمة مما يؤدى إلى زيادة حجم الناتج القومى الاجمالى.. كما أن سوق المال يؤدى إلى توفير التمويل طويل الأجل للمشروعات الاستثمارية الجديدة أو التوسع فى المشروعات القائمة بما ينعكس بدوره على التنمية الاقتصادية.

وعلى مستوى الافراد ينتشر الوعى الاستثمارى لدى الافراد ويؤدى إلى اتجاههم إلى الاستثمار فى الأوراق المالية بدلا من الادخار بالبنوك.

على مستوى البنوك: تعود على البنوك فائدة من العمولات التى تحصلها نظير الخدمات التى تقدمها فى مجال اتمام اجراءات الاكتتاب وتقديم الاستشارة واجراء التقييم ودراسة الجدوى أو فى مجال ادارة محافظ الأوراق المالية للعملاء.

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	مجدى مهنا
الموضوع الفرعى :	ومصر : تجارة الخدمات : البنوك	رقم العـــــدد :	٢٠٥٠
المصـــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـدور :	١٩٩٧/١٠/٢٦

رسالة ماجستير تضىء الأنوار الخضراء والحمراء

«الحلقة الأخيرة»

دور البنوك المصرية فى تنشيط سوق رأس المال

عرض وتقديم ـ مجدي مهنا

فى الحلقة الرابعة والأخيرة ينتهى عرض رسالة الماجستير للباحثة زينب الجوادى والتى حصلت بها على درجة العضوية من أكاديمية السادات فى العلوم الادارية والتى ناقشت الآثار السلبية والايجابية للجات على الجهاز المصرفى المصرى.

فى هذه الحلقة نتناول دور البنوك المصرية على سوق راس المال.. مع استعراض لدور البورصة المصرية على مسار المائة عام الماضية.

ظهرت فى مصر أول سوق للأوراق المالية فى المنطقة العربية وذلك بقيام بورصتى الاسكندرية عام 1883 ثم بورصة القاهرة عام 1898.. ويشير تقرير للبنك الدولى إلى أن سوق الأوراق فى مصر كانت تعد خامس أنشط سوق فى العالم وذلك فى الفترة التى أعقبت الحرب العالمية الثانية وظلت هذه السوق تمارس نشاطها خلال عقد الخمسينات ثم أخذ هذا النشاط فى التقلص مع التغيرات التى أخذت تلحق بالاقتصاد القومى فى أعقاب تاميم قناة السويس سنة 1956.

وحتى مع تبنى الدولة سياسة الباب المفتوح فى منتصف السبعينات وب داية الاهتمام بأسواق المال كمصدر أساسى للتمويل مع أوائل الثمانينات فقد ظل التعامل فى أسواق الأوراق المالية محدودا وغير ذى فاعلية في تنويع وتوجيه رؤوس الأموال للاستثمار.

وعلى الرغم من حداثة العهد الجديد للبورصة منذ اصدار قانون رأس المال فى يونيو 1992 إلا أن التصنيف الذى قامت به مجلة Euromaney فى عددها الصادر فى ديسمبر 1993 قد وضع سوق المال فى مصر فى المرتبة العشرين بين الخمسين سوقا الناشئة فى العالم.. والذى احتلت فيه تايوان وكوريا وماليزيا وتركيا والبرازيل المراكز الأولى «وهى دول سبقت مصر فى تحرير أسواقها المالية» أما عن الدول العربية فى القائمة فلم تحتل مراكز متقدمة على مصر سوى الأردن التي جاءت فى المركز 19.

معوقات التطوير

هناك مجموعة من المعوقات أمام تطوير سوق المال فى مصر بعضها متعلقة بجانب العرض لهذا السوق واخرى متعلقة بجانب الطلب له وبعض ثالث متعلق بعوامل مؤسسية ومعلوماتية.

1ـ شيوع ظاهرة الشركات المساهمة المغلقة حيث تستأثر هذه الشركات بحوالى 82٪ من اجمالى عدد الشركات المقيد 560 شركة وبحوالى 34٪ من عدد الأسهم 840 مليون سهم وذلك حتى نهاية ديسمبر 96:

2ـ ضألة الأوراق المالية الحكومية المقيدة فى البورصة «3,3 مليار جنيه» بالمقارنة بالأوراق غير المقيدة فى البورصة «56,2 مليار جنيه» وذلك حتى نهاية ديسمبر 1995.

3ـ تركز حيازة الاوراق المالية الحكومية لدى البنوك ومؤسسات قطاع التامين حيث بلغت استمثارات البنوك التجارية فى الاوراق المالية الحكومية بخلاف اذون الخزانة حوالى 12,5 مليار جنيه وبنوك الاستثمار والاعمال حوالى مليار جنيه والبنوك المتخصصة 42 مليون جنيه وذلك حتى نهاية ديسمبر 96.

وفيما يتعلق بجانب الطلب يمكن ان يرجع قصوره الى عدد من العوامل منها:

1ـ طبيعة الاقتصاد القومى والذى يتميز بالتخلف النسبى العام.. والذى يمكن الاستدلال عليه بانخفاض متوسط الدخل السنوى الحقيقى للفرد.

2ـ قصور التنسيق بين أدوات السياسة الخاصة بسوق النقد وتلك الخاصة بسوق المال من ناحية أسعار الفائدة والقواعد الضريبية للتعامل.

3ـ تعتبر أذون الخزانة بحكم أجالها القصيرة وسعر الفائدة الذى تتمتع به والاعفاءات الضريبية أداة منافسة للأدوات الأخرى فى سوق المال.

4ـ تفضيل السيولة فى الاستثمار قصير الأجل.

5ـ ضيق حجم سوق التداول بالرغم من النشاط النسبى فى سوق التداول خلال السنوات القليلة الماضية.

6ـ ضعف الوعى الاستثمارى نتيجة تجميد نشاط البورصة خلال فترة الستينات.

7ـ قلة المؤسسات المالية الوسيطة مثل الشركات المتخصصة فى ترويج المشروعات وشركات أمناء الاكتتاب وشركات توزيع المخاطر وشركات التأجير التمويلى ولعل وجود مثل هذه الشركات يعمل على تنشيط سوق المال.

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	مجدى مهنا
الموضوع الفرعى :	ومصر : تجارة الخدمات : النوك	رقم العـــدد :	٢٠٥٠
المصـــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـدور :	١٩٩٧/١٠/٢٦

تطوير العمل بالبورصة

لعل أهم ما جاء فى قانون سوق رأس المال رقم 95 لسنة 1992 هو ما تضمنه من مزايا واعفاءات ومساواة ضريبية بين الاستثمار فى الأسهم والسندات مع الادخار.

وتشير احصائيات الهيئة العامة لسوق المال إلى أنه حدث نمو نسبى فى كل من سوق الاصدار وسوق التداول خلال الفترة من 1990 إلى 30/6/96.

زاد عدد الشركات المقيدة من 573 شركة فى نهاية عام 90 إلى 860 شركة فى نهاية النصف الأول من عام 96.

كما بلغت قيمة الأوراق المتداولة فى سوق رأس المال 3236 مليون جنيه عن الأشهر الستة الأولى من عام 96 وارتفع معدل النمو السنوى لها إلى 349,7٪ فى عام 94 وهو ما يعكس صورة عمليات الخصخصة الناجحة التى حدثت فى نهاية عام 93 وبداية عام 94.

ومن أهم سمات سوق رأس المال فى الوقت الراهن.. ارتفاع معدل التداول وارتفاع الأسعار.

وتظهر أهمية سوق المال فيما يلى:

1ـ تشجيع الافراد والمؤسسات على استثمار مدخراتهم ورؤوس الأموال المتاحة لديهم وذلك لمرونة التعامل فى الأوراق المالية بالمقارنة بالانواع الأخرى من الاستثمار.

2ـ تشجيع الاستثمار فى الأوراق المالية.. مما يؤدى إلى تجميع المدخرات من الافراد وامكانية تنفيذ المشروعات الضخمة التى يعجز عن انشائها رجال الأعمال بمفردهم.

3ـ ايجاد رؤوس أموال جديدة للمستثمرين فى الأوراق المالية.

دور البنوك

عملت البنوك المصرية على تقديم العديد من الخدمات فى دعم وتنشيط سوق الأوراق المالية مثل:

1ـ التقييم:

نظرا لما يتمتع به الجهاز المصرفي من خبرات وكفاءات تتيح له فرص القيام بعمل تقييم شامل ودقيق لأصول الشركات التى يتم عرضها للبيع والتعرف على القيمة الحقيقية والعادية لهذه الشركات فقد استعان المكتب الفنى لوزير لقطاع الأعمال العام بخبرات الجهاز المصرفى فى تنفيذ برنامج الخصخصة.

2ـ التسويق والترويج:

اشتركت كل البنوك التجارية وبنوك الاستثمار فى تقييم خدمات التسويق والترويج لأسهم الشركات المخصصة وذلك تماشيا مع موجات التحرر وعدم التمييز بين وظائف البنوك التجارية وبنوك الاستثمار على المستوى العالمى.

وبالفعل قامت البنوك المصرية بدور السوق المروج لأسهم الشركات التى يتم خصخصتها استنادا لما تتمتع به من ثقة العملاء وجميع المتعاملين فى سوق المال كما أن قيام البنوك بانشاء صناديق الاستثمار سوف يساعدها على جذب اكبر قدر من المستثمرين لما توفره من خدمات صناديق الاستثمار من عائد مرتفع.

3ـ تدوير المحافظ:

والمقصود به قيام البنوك بطرح جزء مما بحوزتها من أوراق مالية للبيع واستخدام حصيلته أو جزء منها فى شراء أوراق مالية جديدة وتعد سياسة تدوير المحافظ التى انتهجتها البنوك منذ بدء برنامج الخصخصة من أفضل السياسات التى اسهمت فى دعم هذا البرنامج من خلال بيع أسهم البنوك فى مشروعات القطاع العام.

4ـ التمويل:

هو أحد الوظائف الاساسية للبنوك.. فقد اتجهت إلى استخدام امكاناتها وفوائضها لتمويل عمليات شراء الأسهم لاعطاء دفعة لجانب الطلب على الأسهم لمقابلة العرض الجديد من أسهم الشركات التى تم خصخصتها ولزيادة حركة التعامل بالبورصة أيضا.

5ـ اقامة مؤسسات مالية متخصصة:

سعت البنوك المصرية إلى انشاء مؤسسات مالية تتخصص فى مجال بيع وشراء الأوراق المالية مما يزيد من فاعلية السوق مثل انشاء صناديق الاستثمار.. أو شركات الخدمات الاستثمارية وشركات رأس المال المخاطر أو الشركات المتخصصة فى ادارة محافظ الأوراق المالية.

وتستخلص الباحثة فى نهاية هذا المبحث نتيجتين مهمتين..

الأولى: مازالت بعض أسهم الشركات فى السوق المصرية يتم تداولها بقيمة تقل عن متوسط مستوى الأسعار وهناك فرصة كبيرة لتحقيق أرباح عند شرائها الآن ثم اعادة بيعها فى المستقبل.

الثانية: الاستثمار فى الأوراق المالية فى مصر بصفة عامة ينتظر أن يعطى عائدا أعلى بكثير من غيره من الأسواق الناشئة حيث مازال متوسط قيمة الأسهم أقل بكثير من مثيلاتها بالخارج.

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	أسامة سليمان
الموضوع الفرعى :	ومصر:قطاع تجارة الخدمات:البنوك	رقم العدد :	٢٠٧٧
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	١٩٩٧/١١/٢٦

□ تحقيق ـ أسامة سليمان:

طرح بعض الخبراء المصرفيين فكرة دمج بعض البنوك الصغيرة بهدف ايجاد كيانات مصرفية ضخمة تناسب التحولات العالمية الراهنة ولمواجهة المنافسة الشديدة المتوقعة مع بدء تنفيذ اتفاقية الجات وتحرير التجارة العالمية.

مطلوب إعطاء أولوية للتحديث وإعادة الهيكلة

دمج البنوك ليس «عصا سحرية» لمواجهة الجات

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	أسامة سليمان
الموضوع الفرعى :	ومصر:قطاع تجارة الخدمات:البنوك	رقم العـــــدد :	٢٠٧٧
المصـــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـدور :	١٩٩٧/١١/٢٦

المنافسة العالمية تهدد البنوك الكبيرة قبل الصغيرة

بالرغم من ان الفكرة تتفق وسياق الظروف الدولية الحالية والتى تؤكد انتهاء عهد الكيانات الصغيرة إلا أن الفكرة اثارت العديد من التحفظات من قبل خبراء مصرفيين أخرين أكدوا صعوبة تحقيق ذلك لاختلاف ظروف تلك البنوك واشاروا إلى أن الكيانات الضخمة ليست هى الحل الوحيد لمواجهة المناخ الدولى الجديد وإنما القضية أكثر عمقا فهناك حاجة إلى التطوير والتحديث الشامل واعادة الهيكلة.

وأكد آخرون أن البنوك الكبيرة هى الوحيدة القادرة على استيعاب التطوير بينما البنوك الصغيرة لا تقدر على اقتناء التكنولوجيا الحديثة والتدريب لارتفاع التكلفة.

الحل السحرى

فى البداية يرى فكرى باسيلى مدير بنك الاستثمار العربى أن دمج البنوك الصغيرة قضية شديدة التعقيد وصعبة التحقيق نظرا لاختلاف ظروف كل بنك على حدة من حيث التزاماته تجاه العملاء واسلوب ادارته والديون فهناك تباين واضح فى الطبيعة الخاصة لكل بنك كما أنه لا توجد رؤية واضحة حول ألية تنفيذ هذا التكتل وحدوده وأنسب البنوك التى يمكن أن تتكتل معا.

وأكد باسيلى أن الدمج بين البنوك ليس هو الحل السحرى لمواجهة المتغيرات العالمية وبدء تطبيق اتفاقية الجات وتحرير تجارة الخدمات مشيرا إلى أن الشرط الخاص بالا يقل رأس مال البنك عن 100 مليون جنيه مع بداية العام القادم لا يعتبر رقما كبيرا أو تعجيزيا بل هو رقم بات عاديا فى ظل الطفرات التى تحدث فى مجتمع الاعمال وفى تأسيس شركات برؤوس أموال تفوق ذلك بكثير.

وأوضح أن اتفاقية الجات خطر كبير يهدد البنوك الكبيرة قبل الصغيرة وليست المشكلة فى ايجاد كيانات مصرفية ضخمة بقدر غياب تطوير وتحديث الجهاز المصرفى من خلال رفع مستوى التدريب والتأهيل والدفع بالقيادات والكوادر الشابة إلى مواقع المسئولية مشيرا إلى أن العمالة المصرفية الحالية غير قادرة على استيعاب التطوير والتحديث وهناك غفلة كبيرة وعدم تنبه إلى «طوفان» المنافسة القادم مع تحرير التجارة وبدء التعامل وفقا لاتفاقية الجات.

وشدد على ضرورة الاسراع فى التخطيط لمواجهة المرحلة القادمة من خلال اعادة تنظيم العمل المصرفى واعداده لمواجهة المنافسة الدولية مؤكدا أن دمج البنوك الصغيرة هو إجراء صغير يقلل من حجم الاشكالية الكبيرة والتحديات التى تنتظر البنوك المصرية.

ودلل باسيلى على رؤيته بالقول إن الشركات والبنوك المصرية واجهت صعوبات جمة عند بدء تطبيق معايير المحاسبة الدولية وكشفت عن وجود أوجه قصور عديدة مؤكدا أن الحاجة إلى التطوير والتحديث من خلال تخطيط قوى بعيد النظر لا يمثل ردة إلى عصر التخطيط الشمولى كما يتصور البعض وإنما هو ضرورة لمواجهة المتغيرات المستقبلية.

تنمية الخبرات

من ناحية أخرى ذكرت دراسة لبنك القاهرة أن المرحلة القادمة لتحرير التجارة العالمية تحتاج إلى وجود كيانات مصرفية قادرة على القيام فالبنوك فى حاجة إلى تنمية الخبرات والكفاءات القائمة وهو وبالتالى فهناك حاجة لادماج البنوك الصغيرة فيما بينها لتصبح بنوكا ذات كيانات ضخمة وبالتالى تتمكن من مواجهة المخاطرة فى التقلبات الاقتصادية سواء فى مجال التجارة العالمية أو الاستثمار وعادة ما تنخفض هذه المخاطرة فى وجود الكيانات المصرفية كبيرة الحجم.

وأشارت إلى أن الكيانات الكبيرة تستطيع تخفيف حدة المنافسة المحلية وتركيز الجهود لتنمية القدرة لمواجهة المنافسة العالمية مع امكانية جذب أحدث أنواع التكنولوجيا الحديثة التى تخدم الخدمة المصرفية المتطورة والتى لا تقوى البنوك الصغيرة على اقتنائها لارتفاع تكاليفها.

وطالبت بضرورة تحديث العمل المصرفى من خلال خدمات مصرفية متطورة تلائم المنافسة المتوقعة فى الفترة القادمة مع العمل على رفع المستوى التدريبي والتأهيلى للتغلب على اشكالية ندرة الكفاءات والخبرات فى هذا المجال.

وشددت على أهمية الاهتمام بالتطوير الهيكلى للبنوك من خلال تقوية رؤوس الأموال ورفع معدل كفاية رأس المال ليتمشى مع القواعد الجديدة للجنة «بازل» العالمية والتى أوصت بزيادة معدلات «الملاءة» إلى 15٪ من اجمالى الاصول لمواجهة المخاطر المالية غير التقليدية والمستحدثة.

وأوضحت أنه من ضمن التحديات المستقبلية للبنوك هو التنافس فيما بينها للحصول على المعلومات الحديثة لتحليلها والاستفادة منها فى تنفيذ سياستها وتقديمها للعملاء فى الوقت المناسب مما يوجد لها ميزة تنافسية نتيجة لثورة المعلومات والتى أصبح الحصول بموجبها على المعلومات عملية سهلة وسريعة ومتاحة لجميع المتعاملين وليس للبنوك فقط.

واشارت إلى أن ضعف فاعلية النظام المصرفى والذى يشكل مصدرا مهما لتمويل الاستثمارات يؤدى إلى ضعف فاعلية السياسة النقدية وقد اتضح ذلك من الدور الايجابى الذى أدته البنوك فى برنامج الاصلاح الاقتصادى ومن المتوقع أن تزداد التدفقات المالية إلى مصر مما يتطلب ضرورة الاسراع بمزيد من تطوير الأداء المصرفى.

الاندماج إيجابى

ومن جانبه يرى الدكتور حمدى عبد العظيم عميد اكاديمية السادات فرع طنطا أن اندماج البنوك الصغيرة أصبح ضرورة حيوية لا غنى عنها لمواجهة العصر القادم حيث يصعب للبنوك الصغيرة ذات رؤوس الأموال الصغيرة أن تستمر وتستوعب التحديث الجديد من التزود بالتكنولوجيا واعداد الدراسات والمعلومات وغير ذلك.

وأكد عبد العظيم أن الاندماج يزيد ملاءة البنوك حيث ذكرت توصيات لجنة بازل أن بنوك الدول النامية معرضة لمخاطر جسيمة باستثناء بنوك السعودية ذات رؤوس الأموال المرتفعة مشيرا إلى أن الاندماجات بين البنوك تتمتع بمزايا الاعفاءات وحوافز عديدة وفقا لقانون حوافز وضمانات الاستثمار ويؤدى ذلك إلى انعكاسات ايجابية تتمثل فى ارتفاع ربحية البنك وكفاءته ليضاهى المستويات العالمية ويصبح قادرا على منافسة البنوك الدولية عند دخولها إلى السوق المصرى عند تطبيق اتفاقية الجات.

وحول قابلية تجربة الاندماج للتطبيق فى مصر وحقيقة وجود صعوبات فى تطبيقها نتيجة تفاوت ظروف وأوضاع البنوك أوضح عبد العظيم أن جميع البنوك فى مصر تربح وبالتالى ليس هناك عوائق تمنع الاندماج بسبب المراكز المالية وقد تتفاوت فقط نسب الارباح مشيرا إلى أن الاندماج سيتم بين البنوك العامة وقد اقترح فى هذا الشأن البدء ببنكى القاهرة والاسكندرية وبعد الاندماج ستتم الخصخصة وبالتالى تغيير نظم الإدارة والملكية ومن ثم فليس هناك ما يعيق الاندماج.

وأكد أن الشروط التى سيتم تطبيقها العام القادم والتى تنص على أن رأس مال البنك يجب الا يقل عن 100 مليون جنيه سيمثل صعوبة للعديد من البنوك فى مصر وبالتالى فالحل الوحيد هو الاندماج لتجاوز هذا الرقم.

التأمين

الجات

ومصر

قطاع تجارة الخدمات : التأمين

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	تأثير اتفاقية الجات على خدمات التأمين	زينب ابراهيم	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	١٤١٣	١٩٩٦/٢/٥	١٢١
٢	بعد تحرير سوق التأمين	زينب ابراهيم	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	١٥٢٨	١٩٩٨/٤/٢٠	١٢٥

مكتبة الأهرام للبحث العلمى

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	زينب ابراهيم
الموضوع الفرعى :	ومصر:قطاع تجارة الخدمات:التأمين	رقم العــــدد :	١٤١٣
المصــــدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصــدور :	١٩٩٦/٢/٥

أسواق التأمين

دخل تنظيم التجارة العالمية للخدمات فى مفاوضات الجات (جولة اورجواى) بعد ثمانى جولات من المفاوضات التجارية متعددة الاطراف وذلك نتيجة لزيادة اهمية الخدمات فى التجارة الدولية حيث يصل معدل النمو السنوى في المتوسط الى ٨,٣٪ مقارنة بنسبة ٥,٥٪ لتجارة السلع ما بين اعوام ١٩٨٠ الى ١٩٩٢، كما ارتفع نصيب الخدمات في التجارة العالمية من ١٧٪ عام ١٩٨٠ الي ٢٢٪ عام ١٩٩٣، وتستحوذ الدول المتقدمة علي النصيب الاكبر من تجارة الخدمات العالمية من حيث الصادرات ونسبتها ٧٨٪، والواردات ٧٥٪.

تأثير اتفاقية الجات على خدمات التأمين

عن اثر اتفاقيات الجات على تحرير تجارة خدمات التأمين، وموقف شركات التأمين المصرية من تحرير تجارة خدمات التأمين، واستراتيجيات المنافسه لشركات التاميم مواجهة آثار اتفاقيات الجات فى مجال الخدمات.. تحدث الدكتور حلمى رزق المدرس بقسم ادارة الاعمال بكلية التجارة جامعة القاهرة. فى المؤتمر السنوى لكلية التجارة عن القدرات التنافسية لمنظمات الأعمال فى مواجهة اثار اتفاقية الجات فقال: -

ان اتفاقيات الجات فى مجال تجارة الخدمات تضمنت عدة محاور منها:

توفير القواعد الملائمة لتجارة الخدمات وخاصة من حيث الانشاء وهو الحق في فتح فروع فى الاسواق الخاصة بالدول الاعضاء، مع تحديد القطاعات التى يمكن أن يغطيها الاتفاق والاجراءات والممارسات المرغوبة وغير المرغوبة، وتحديد نطاق التغطية عن طريق تحديد اشكال الدخول فى أسواق الخدمات، وتحرير تجارة الخدمات فى الأسواق العالمية كشرط الحصول على ميزة الدولة الاولى بالرعاية، والقدرة على الوصول لاسواق الدول التى تستفيد من هذا الشرط.

مصادر التكنولوجية الحديثة فى منظمات الف

ويشمل اتفاق تحرير التجارة الدولية في مجال الخدمات عدة التزامات هى : -

- تحديد مجال الخدمات فى الاتفاقية. وتعتبر اتفاقية جولة أورجواى أول اتفاق تجارى دولى لتجارة الخدمات مثل الخدمات المالية (بنوك، تأمين، سوق المال....)، وخدمات النقل والاتصالات، والخدمات الاستشارية والمقاولات والانشاء والتعمير، والسياحة، والخدمات المهنية...

إشراف

زينب ابراهيم

الموضوع الرئيسى : الجات
اسم كاتب المقال : زينب ابراهيم
الموضوع الفرعى : ومصر:قطاع تجارة الخدمات:التأمين
رقم العـــــدد : ١٤١٣
المصـــدر : (مجلة) الاهرام الاقتصادى
تاريخ الصـــدور : ١٩٩٦/٢/٥

ـ تحديد مجموعة الالتزامات العامة (المبادئ، الاحكام العامة) الخاصة بالجات مثل شرط الدول الأولى بالرعاية، والشفافية، ونشر المعلومات، والتدرج في تحرير التجارة الدولية في الخدمات. وتعتبر الالتزامات العامة لكل الأعضاء. وتشمل تنظيم تجارة الخدمات على المستوى المحلى، وتحديد المؤهلات العلمية والخبرات العملية اللازمة فى مجال الخدمات.

ـ تحديد مجموعة الالتزامات المحددة لتحرير تجارة الخدمات، والتي تشمل شروط التحرير، والجداول الزمنية المرتبطة بها والمرفقة مع انضمام الدولة. ولا تصبح أى دولة عضوا فى الاتفاقية بدون التقدم بجدول أو ببرنامج فى قطاع من قطاعـــات الخدمات.

ـ تقديم مجموعة الملاحق المتضمنة الاحكام الخاصة. ولا يجوز التفرقة فى المعاملة بين الأجنبى والوطنى في مزاولة انشطة التجارة الدولية فى الخدمات الا فى عدد من الحالات الاستثنائية التى تحددها جداول الالتزامات المحددة. وتحدد أسس التحرير التدريجى فى مجال الخدمات حيث يتم التعديل والتطوير في الالتزامات بعد ثلاث سنوات.

ويؤثر تحرير التجارة فى الخدمات علي الميزة التنافسية والتطور التكنولوجى، وما يستلزم من انتقال رؤوس الاموال والتكنولوجيا والافراد اللازمين لتقديم الخدمات.

ولذلك ظهرت المخاوف من المنافسة غير المتكافئة فى صناعة الخدمات بين الدول المتقدمة، وعارضت الدول النامية ادخال تحرير تجارة الخدمات فى إطار مفاوضات الجات بسبب عدم توافر القدرة التنافسية لديها فى هذا المجال، وبسبب تشكك الدول النامية من المكاسب التى ستعود عليها من تجارة الخدمات نتيجة سيطرة الدول المتقدمة علي التجارة الدولية للخدمات من الصادرات والواردات. واختلف موقف الدول النامية وموقف الدول المتقدمة حول الدولة الأولى بالرعاية، والمعاملة التفضيلية، والمعاملة بالمثل والمزايا المتبادلة، والمعاملة الوطنية للشركات الأجنبية، والتغطية القطاعية للمفاوضات فى مجال الخدمات كثيفة العمل، أو كثيفة راس المال.

وتقوم الدول المتقدمة بانشاء مراكز اتصال لتسهيل حصول الدول النامية على المعلومات فى أسواق الخدمات فى الدول المتقدمة، وتقوم أمانة منظمة التجارة العالمية بتقديم مساعدات فنية فى مجال تجارة الخدمات للدول النامية. ويتولى مجلس تجارة الخدمات الاشراف على تنفيذ اتفاقية الجات فى تجارة الخدمات، بجانب المؤتمر الوزارى واللجان الخاصة بالخدمات لتطبيق المواد التنظيمية والمؤسسية الخاصة بادارة الاتفاق وتسوية المنازعات (جهاز تسوية المنازعات).

عن موقف مصر من تحرير تجارة الخدمات : قال الدكتور حلمى رزق:

تظهر أهمية الخدمات فى مصر من حيث المساهمة فى الناتج القومى وقد تطورت النسبة ما بين ٤٩.٥٪، ٥٣٪ مقارنة بالزراعة ١٦.٥٪، والصناعة والتعدين ١٧.٤٪ فى عام ١٩٩٣، بالإضافة إلى ارتفاع العمالة المستخدمة في الخدمات حتى وصلت الى ٤٥.٩٪ عام ١٩٩٣ مقارنة بالزراعة ٣٢.٤٪، والصناعة ١٣.٩٪، وزادت أهمية الخدمات فى مكونات الصادرات والواردات بما أدى الى تحقيق فائض فى الميزان التجارى غير المنظور (الخدمات) وتمثل الاستثمارات في مجال الخدمات ٤٨٪ من اجمالى الاستثمارات، كما واحتلت مصر مكانا بارزا بين الدول النامية من حيث الصادرات والواردات فى مجال الخدمات حيث احتلت مصر المركز الخامس بين اكبر عشرين دولة نامية مصدرة للخدمات علي مستوى العالم (٤.٦٪ للصادرات، ٣٪ للواردات). وتمثل الواردات من الخدمات ١٢.٣٪ من الناتج المحلى الاجمالى، وتمثل الصادرات ٢١.٢٪ من الناتج المحلى الاجمالى خلال الفترة من ١٩٨١ الى ١٩٩٣.

المصادر التكنولوجية	محلية		خارجية					
			أمريكا		أوروبا		اليابان	
	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪
المنتجات	(٤)	٤٠	٢	٢٥	٢	١٤	٢	٢٥
العمليات(الآلات والتجهيزات)	(٤)	٤٠	(٤)	٥٠	(١٠)	٧٢	(٤)	٥٠
المواد	٢	٢٠	٢	٢٥	٢	١٤	٢	٢٥
الاجمالى:	١٠	١٠٠	٨	١٠٠	١٤	١٠٠	٨	١٠٠

وقدمت مصر ملاحق عند الانضمام الى اتفاقيات الجات (جولة اوروجواى) فى مجال تحرير الخدمات، وتشمل الملاحق الخدمات المالية والاتصالات والنقل والسياحة. وتدخل خدمات التأميم فى الخدمات المالية، وتشمل خدمات التأمين حماية حقوق الأطراف فى اتخاذ اجراءات وقائية تستهدف حماية المستثمرين وأصحاب بوالص التأمين لضمان سلامة واستقرار النظام من الاحتكار فى تجارة الخدمات المالية والتأمين واعادة التأمين.

وتم الاتفاق على فتح الباب للشركات الأجنبية للدخول فى مشروعات مشتركة مع الشركات المصرية على ان تكون نسبة اشتراك المصريين ٥١٪، والاجانب ٤٩٪ فى قطاع البنوك والتأمين... وبعد خمس سنوات من تاريخ سريان الاتفاقية (يناير ١٩٩٥).

الموضوع الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :	زينب ابراهيم
الموضوع الفرعي :	ومصر:قطاع تجارة الخدمات:التأمين	رقم العـــدد :	١٤١٣
المصـــدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـدور :	١٩٩٦/٢/٥

وتظهر القيود عند تحرير الخدمات فى التأمين بالنسبة للشركات المصرية فى مدى الاعتماد على الكثافة الرأسمالية والتكنولوجيا الحديثة، بما يؤثر على القدرات التنافسية مع الشركات الضخمة بسبب اقتصاديات الحجم فى الانتاج والتسويق. ويظهر اثر الشركات العالمية الضخمة فى نفاذ السوق فى مجالات البنوك والتأمين والاتصالات كما تظهر اهمية المنافسة فى الاسواق الدولية فى مجال الخدمات مقارنة بالسلع، حيث انها تعتمد على كثافة المعرفة والمعلومات (راس مال المعرفة الناتجة من البحوث والتطوير، والتى تعتبر خدمات كثيفة المهارة ويتوقف مستوى الخدمات على القدرة علي الابتكار فى تقديم الخدمات، وعلى سرعة انتقال المعلومات بما يوضح اهمية التكنولوجيا الحديثة وخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

مزايا الجات

ويؤثر تحرير تجارة الخدمات على المنافسة غير المتكافئة فى قطاع الخدمات المصرية من حيث الصادرات والواردات، وبما يؤثر بالسالب على الميزان التجارى عند التعامل مع العالم الخارجى فى مجال الخدمات. وتساعد المرونة فى التطبيق، والالتزام بعدد من القطاعات الخدمية، على تنمية القدرات التنافسية فى المجالات التى تم تحريرها فى برنامج الاصلاح الاقتصادى مثل السياحة، والتأمين، والبنوك، والتشييد والبناء، والنقل البحرى.

ويساعد تحرير التجارة فى مجال الخدمات على تشجيع الاجانب للاستثمار فى هذا المجال، حيث تحتاج إلى نقل التكنولوجيا، وزيادة المعرفة المحلية فى مجال التأمين.

وتحقق إتفاقية الجات فى مجال الخدمات عدة مزايا للدول النامية (ومنها مصر) من حيث التنازلات المطبقة فى إتفاقية الجات منها ان من حق الدول المشاركة التخلى عن جميع التزاماتها العامة فى حالة مواجهة عجز حاد فى ميزان المدفوعات، او اتخاذ إجراءات الحماية بسبب الطوارئ، أو فى حالة الامن القومى.

ويمكن للدول النامية تحديد ضوابط لكل قطاع من قطاعات الخدمات أو تحديد التغطية القطاعية فى المفاوضات. وتحقيق الدول النامية عدة مزايا من تحرير تجارة الخدمات العالمية عن طريق:

- توفير الحماية لقطاعات الخدمات الحديثة والاستراتيجية عن طريق تطبيق القوانين واللوائح المحلية، وعدم إعتبارها عقبة فى سبيل تحرير تجارة الخدمات، والاعتراف بحق الدول النامية فى فتح أسواقها أمام الشركات الاجنبية بشرط المساهمة فى تنمية قطاع الخدمات، وتيسير الحصول على المعلومات والتكنولوجيا الحديثة بما يحقق وضعا تنافسيا فى السوق العالمية للخدمات.
- أن تجرى التغطية القطاعية بشكل تدريجى لتحقيق ميزه نسبية عند تنفيذ الاتفاقية الخاصة بتحرير تجارة الخدمات فى ضوء ظروف كل دولة خلال الفترة الزمنية المسموح بها (خمس سنوات).

ويظهر التاثير الواضح على مجالات التأمين فى عدة نواحى تشمل:

- تحرير قطاع التأمين المصرى وتطويره
- فتح فروع لشركات التأمين الاجنبية للعمل فى السوق المصرية وزيادة المنافسة فى مجال التأمين بالاضافة إلى
- زيادة القدرة التنافسية لقطاع التأمين عن طريق:
- زيادة الوعى التأمينى، وتنوع خدمات التأمين
- تطوير الاستثمارات والاتجاه نحو الخصخصة قطاع التأمين
- إدخال التكنولوجيا الحديثة فى شركات التأمين
- زيادة كفاءة العاملين والإدارة فى مجال التأمين.
- إتساع سوق التأمين الاقليمى بدخول عدد كبير من الدول العربية فى إتفاقيات الجات، وإتساع سوق التصدير لخدمات التأمين المصرية.

وعن الجات وخدمات التأمين يقول حلمى رزق:

جدول رقم (٢)

موقف منظمات الخدمات من تطوير المنتجات فى الأسواق الجديدة .

الموقف	تطبق حالياً	لاتطبق	الوزن النسبى
١- تقديم منتجات جديدة فى أسواق جديدة .	٨	(١٠)	٣
٢ - تقديم المنتجات القائمة فى أسواق جديدة .	٦	(١٠)	٢
٣ - تقديم منتجات جديدة فى الأسواق الحالية .	١٠	٤	٤
٤ - تقديم المنتجات القائمة فى الأسواق الحالية.	(١٢)	٤	٥
٥ - أ - تفضيل التكامل الأمامى مع المستهلك أو السوق	٨	٦	٣
ب - تفضيل التكامل الخلفى مع الموردين.	٨	١٠	٣

وع الرئيسي : الجات — اسم كاتب المقال : زينب ابراهيم

وع الفرعي : ومصر:قطاع تجارة الخدمات:التأمين — رقم العـــــدد : ١٤١٣

ـــدر : (مجلة) الاهرام الاقتصادى — تاريخ الصـــدور : ١٩٩٦/٢/٥

تبر خدمات التأمين من الخدمات الفعلية فى جارة الدولية (خدمات تجارية) وخدمات ز بتمركز الطلب حيث تتطلب إنتقال عارض دمة الى أماكن تمركز العملاء، بمعنى واجد فى الاسواق والاستثمار المباشر محوب بالحركات الدولية للعمل ورأس المال، صنف خدمات التأمين حسب النقطة النهائية ديم الخدمة بأنها خدمات المعرفة أو المهارة تبر خدمات ذات معامل تزامن صغير نسبياً ث تحتاج الى وقت إتصال أو تفاعل قصير بياً بين مورد أو مقدم الخدمة والعملاء. عتبر خدمات التأمين كثيفة العمل ورأس ل.

تلعب إقتصاديات الحجم أو النطاق دورا را فى القدرة التنافسية فى تقديم الخدمات، ا ترتبط بتوافر الاسواق جيدة التنظيم. تبر توافر راس المال الكافى للتمويل شرطا خول مجال خدمات التأمين.

يؤثر تطبيق قواعد ومبادىء الاتفاقية العامة جارة الخدمات على مجال التأمين من حيث: ول شركات التأمين الاجنبية فى سوق تأمين المصرى، ودخول شركات التأمين صرية فى أسواق التأمين العالمية، والاقليمية، عربية. وتظهر اهمية كيفية مواجهة شركات تأمين المصرية للمنافسة الناتجة من إتفاقية خدمات فى مجال التأمين، وخاصة أن شاركة الدول النامية على أساس المساواة، س هناك معاملة تفضيلية بغض النظر عن ل الفترة الانتقالية الممنوحة للدول النامية طوير تشريعاتها وظروفها المحلية مع تطورات نظام التجارى العالمى الجديد. ويعنى إنضمام دولة الى إتفاقية الجات للخدمات قبولها جميع الاتفاقيات ككيان واحد لايتجزأ فى سلع والخدمات وحقوق الملكية الفكرية لاستثمارات المرتبطة بالتجارة.

ودخل قطاع التأمين المصرى التأمين، وإعادة أمين، والسمسرة فى التأمين فى إتفاقية ات للخدمات. وقامت مصر بتحديد الشروط لقواعد التى يسمح بها بدخول الموردين خدمة الاجنبية فى السوق المصرية، والشكل ذى يسمح له وفقا لما هو قائم فعلاً فى قوانين الوطنية، ومايتمشى مع سياسة إصلاح الاقتصادى، والتى تقدمت فيها مصر خطوات إيجابية خلال السنوات الماضية.

ويساعد تحرير تجارة خدمات التأمين على إتساع نطاق السوق وزيادة القدرة التنافسية لشركات التأمين المصرية عن طريق:

تزايد اعداد الدول العربية المشتركة فى اتفاقية الجات للخدمات، وبالتالى إتساع الاسواق العربية أمام الخدمات المصرية، وخاصة دول الخليج البترولية (السوق الاقليمية)، وزيادة قدرة الشركات المصرية فى تجارة خدمات التأمين على المستوى العالمى وخاصة فى الدول المتقدمة (السوق العالمية)، واستفادة شركات التأمين المصرية من نقل وتطوير التكنولوجيا عند فتح السوق المصرية (السوق المحلية) أمام الشركات الاجنبية من الدول المتقدمة.

وتظهر الايجابيات لشركات التأمين عند فتح أسواق جديدة بما يساعد على تطوير جودة الخدمات. وتحتاج شركات التأمين لتبنى إستراتيجيات المنافسة لزيادة قدرتها التنافسية فى الاسواق.

مواجهة الاثار السلبية

وتحتاج شركات التأمين المصرية الى مواجهة الاثار السلبية والناتجة عن تحرير التجارة الخارجية فى مجال خدمات التأمين من حيث: الغاء الحماية للخدمات الوطنية، وفتح الاسواق بما يزيد المنافسة القائمة على مهارة العاملين والتكنولوجيا الحديثة. وتظهر إستراتيجيات المنافسة فى مجالات الاسعار، والجودة بسبب الحجم الكبير فى الانتاج والتسويق وتخفيض التكاليف فى الاسواق العالمية، وتؤثر المنافسة على دخول الشركات العالمية، وخروج الشركات المحلية الضعيفة أو الصغيرة.

ويظهر تاثير تحرير التجارة فى مجال خدمات التأمين على المنتج (خدمات التأمين)، وعلى الاسواق (العالمية، والاقليمية، والمحلية)، وعلى المنافسة السعرية وغير السعرية ويمكن لشركات التأمين مواجهة ذلك عن طريق:

١- مواجهة المنافسة للشركات الاجنبية فى الاسواق المصرية والعربية سواء سعرية أو غير سعرية (الجودة).

٢- الموازنة بين الاعباء المالية (الضرائب)، ودخول الافراد، ومستوى الاسعار (تكلفة الانتاج)، بما يؤثر على القدرات التنافسية.

٣- الاهتمام بتصدير الخدمات للاسواق الاقليمية (العربية والافريقية)، والاسواق العالمية مع تنمية الاتجاه نحو التكتلات الاقليمية (عربية، افريقية، شرق أوسطية، بحر متوسطية.....)

٤- الاستفادة من المرحلة الانتقالية فى التطوير أو الاستفادة من المنح والتعويضات والمساعدات الفنية المقدمة من الدول المتقدمة، وخاصة فى مجال المعلومات والتكنولوجيا الحديثة.

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	زينب ابراهيم
الموضوع الفرعى :	ومصر:قطاع تجارة الخدمات:التأمين	رقم العـــدد :	١٥٢٨
المصـــدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـدور :	١٩٩٨/٤/٢٠

تستدعى المصلحة القومية للمواطنين أصحاب الدخول المتوسطة والمحدودة ٠٠ ضرورة العمل على إنشاء جمعيات تعاونية للتامين تقدم لهم خدمات باسعار مناسبة لدخولهم خاصة بعد تحرير سوق التامين ٠

حيث يقوم كل من التامين والتعاون على اساس ومبادىء متماثلة تجعل منهما نظامين متلازمين ٠٠ فعندما نبحث فى اساس التامين نجد انه يقوم فى جوهره على تعاون مجموعة المعرضين للاخطار فى تعويض الخسائر التى تقع لبعضهم فيقال فى تعريف التامين انه يقوم على تجميع ا لاخطار وان الكثرة المعرضة للخطر تقوم بتعويض القلة التى يصيبها الخطر ٠٠ وعندما نبحث فى التعاون فإن من اهم صوره مبادرة الجماعة الى تقديم العون والمساعدة لمن يصيبه

بعد تحرير سوق التأمين:

مطلوب إنشاء جمعيات تعاونية للتأمين

اشراف :زينب إبراهيم

بهذه الكلمات بدأ الدكتور سامى نجيب رئيس قسم التأمين بكلية تجارة بنى سويف حديثه عن ضرورة إنشاء جمعيات تعاونية للتأمين واضاف أن جمعيات التأمين التعاونى هى الصورة المثالية والاساسية للمشروع التامينى حيث يتم تكوينها فى إطار الاحكام العامة للتعاون لتكفل لأعضائها نظاما تأمينيا فيما بينهم ومن هنا يباركها رجال الدين وتدعو إليها مختلف الأيديولوجيات الفكرية والقيم الاخلاقية ، بالاضافة إلى ان قانون الاشراف والرقابة على التأمين فى مصر ينص على أن جمعيات التأمين التعاونية كواحدة من هيئات التأمين فى مصر تخضع لسائر الاحكام المتعلقة بالإشراف والرقابة وفى ذات الوقت تتمتع بكافة التيسيرات المقررة للجمعيات فى قوانين التعاون (مادة ٨١ / ٨٢)

ويضيف : لذا نادينا فى الماضى ومازلنا وسنظل ننادى بإنشاء جمعيات التأمين التعاونى لتكتمل الهيئات التأمينية وتتنوع بما يفى باحتياجات مختلف قطاعات وفئات المجتمع حيث يوجد قطاع لايستهان به ويحتاج لصناعة التأمين فى صورته التعاونية مما دعانا إلى التقدم بطلب و دراسة لإنشاء جمعية تعاونية للتأمين باموال عمالية ٠

وإذ لم يلق – فى الماضى– طلب إنشاء جمعية تعاونية للتأمين ترحيبا – بدعوى عدم توافر الخبرات وعدم حاجة سوق التأمين لهيئات تأمينية جديدة تأسيسا على قدرة الهيئات القائمة – فإن الامر لم يعد اختيارا فى ظل اتفاقية الجات وبعدما تبين وجود عمالة فائضة ذات خبرة فى بعض شركات التأمين فضلا عن التصريح فعلا بإنشاء شركات تأمين جديدة ٠

ويؤكد الدكتور سامى نجيب : ان صناعة التأمين مطالبة بعد فتح أبواب سوق التأمين أمام راس المال الاجنبى والشركات الاجنبية بان تستكمل مقوماتها لتنطلق عالية بجناحيها – الشركات والجمعيات – لتنافس القادم الجديد بقدراته العالية فالمنافسة فى عالمنا المعاصر متاحة فقط للكيانات القادرة على المواجهة ٠٠ جمعيات التأمين التعاونى تعتبر سندا قويا لشركات التأمين فى الوفاء بالاحتياجات التأمينية للمجتمع المصرى اذ يتفق نشاطها واسسها مع معتقداتنا وظروفنا المحلية ٠

ومن ناحية اخرى فإن إنشاء الجمعيات يتيح فرص عمالة بديلة لذوى الخبرة فى بعض الشركات ممن يتوقع تشجيعهم على الخروج المبكر لترشيد العمالة بتلك الشركات وبالتالى تخفيض المصروفات التحميلية على الاقساط بما يمكنها من زيادة قدرتها التنافسية ٠

ويطرح الدكتور سامى نجيب : أغراض الجمعيات ورأسمالها وعضويتها على النحو الذى نص عليه قانون الاشراف والرقابة على التامين ولائحته التنفيذية وفقا لاحدث التعديلات ٠

اغراض الجمعية ورأس المال والعضوية :

١) تقوم جمعية التأمين التعاونى بمزاولة اعمال التامين فى كافة فروع التامين وذلك لحساب أعضائها بما يحقق تكافل المؤمن لهم وتعاونهم فى تحمل الاضرار التى تلحق بأى منهم فى ظل المبادىء التعاونية ٠

ويجوز للجمعية أن تجمع بين ممارسة تامينات الاشخاص على اعضائها وممارسة تأمينات الممتلكات والمسئولية الخاصة بهم على ان تلتزم الجمعية في هذه الحالة بالفصل بينهما فصلا تاما في الاموال والسجلات والحسابات وغدها ماعتبار كل منهما نشاطا مستقلا بذاته (مادة ٥٨)

٢) يتكون راس مال الجمعية من حصص او اسهم متساوية القيمة وغير محددة العدد بحيث لاتقل قيمة السهم الواحد عن عشرة جنيهات تؤدى بالكامل عند الاكتتاب ٠

ولايجوز بأى حال من الاحوال ان يقل رأس المال المدفوع عن عشرة ملايين جنيه ٠

ويجب ان تكون الحصص أو الاسهم مملوكة دائمة لمصريين سواء كانوا اشخاصا طبيعيين أو اشخاصا اعتباريين والا تزيد قيمة مساهمة الشخص الواحد على ١٠ ٪ من اجمالي رأس مال الجمعية ولاتزيد الحصص العينية على ١٠٪ من رأس المال (مادة ٥٩)

٣) تتألف الجمعية من اشخاص لايقل عددهم عن خمسين ويجوز لها ان تقبل في عضويتها الجمعيات التعاونية الاخرى وكذا الهيئات التى لاترمى إلى الكسب ويجوز لكل شخص مصرى له مصلحة فى الاستفادة من خدمات الجمعية الانضمام إلى عضويتها بعد استيفاء البيانات اللازمة وسداد قيمة الحصة أو الاسهم ورسم العضوية على النحو الذى يحدد النظام الاساسى للجمعية ولايجوز للجمعية مباشرة عمليات التأمين لغير اعضائها مادة (٦٠)

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	زينب ابراهيم
الموضوع الفرعى :	ومصر:قطاع تجارة الخدمات:التأمين	رقم العـــــدد :	١٥٢٨
المصـــــدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـدور :	١٩٩٨/٤/٢٠

٤) يجوز للعضو التنازل عن حصته او اسهمه مالم يكن من حملة الوثائق التى تصدرها الجمعية ويجب ان يكون التنازل لشخص مصرى يقبل الانضمام للجمعية ويستوفى البيانات اللازمة ويسدد رسم العضوية ويترتب على التنازل زوال صفة العضوية عن المتنازل وثبوتها للمتنازل إليه (مادة ٦١) وتزول صفة العضوية فى الحالات وبالشروط وبالاحكام التى يحددها النظام الاساسى للجمعية (مادة ٦٢) .

تأسيس الجمعية وإداراتها :

يتم تأسيس الجمعية وتحديد اسمها وغرضها والحد الادنى لراس أمال المدفوع واية شروط اخرى بعد عرض دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية ويتحمل الاعضاء مصروفات التأسيس بحيث لاتجاوز ٣٪ من راس المال .

ويجب ان يتضمن عقد تأسيس الجمعية ونظامها الاساسى اسماء المؤسسين ومهنهم ومحال اقامتهم وكيفية نظام التصويت وعدد اعضاء مجلس الادارة ومدته واختصاصاته وكيفية اجتماعه وطريقة انتخاب اعضائه ونظم مكافأتهم وتشكيل لجانه ومكافأة اعضائها واختصاصات الجمعيات العامة العادية وغير العادية وإجراءات دعوتها ومواعيد اجتماعاتها والنصاب القانونى لصحة إجتماعاتها وكيفية التصويت على قراراتها والسجلات التى تمسكها الجمعية .

وتعد هيئة الاشراف والرقابة على التامين نموذجا للنظام الاساسى للجمعية يصدر به قرار من الوزير بناء على اقتراح مجلس إدارة الهيئة .

تشكيل مجلس إدارة الجمعية والشروط الواجب توافرها في اعضائه :

١) ويكون للجمعية مجلس إدارة يدير شئونها ويتألف من عدد من الاعضاء لايقل عن خمسة ولايزيد عن احد عشر من بين اعضاء الجمعية المستوفين لشروط عضوية مجلس الادارة كما يكون لها جمعية عمومية تتألف من جميع اعضائها (مادة ٧١ من اللائحة التنفيذية) .

٢) يشترط في كل من رئيس واعضاء مجلس الادارة :

١- الايكون قد حكم عليه بعقوبة جنائية او بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة تمس الامانة او الشرف مالم يكن قد رد إليه إعتباره .

٢- إلا يكون قد حكم بإفلاسه مالم يكن قد رد إليه إعتباره .

٣- الا يقوم به عارض من عوارض الاهلية .

٤- الا يكون ممن يزاولون لحسابهم او لحساب غيرهم اى عمل من الاعمال التى تدخل في اغراض الجمعية ويتعارض مع مصالحها .

الا يكون عضوا فى مجلس إدارة جمعية تعاونية اخرى (مادة ٧٢ من اللائحة التنفيذية) .

مراعاة الشروط الفنية للاقساط وتقدير المخصصات واعادة التامين والاستثمارات :

تسرى على الجمعية الاحكام المتعلقة بالاسس الفنية فى شركات التأمين ومن بينها اسس حساب القسط وتقدير المخصصات وإعادة التامين وإستثمار الاموال (مادة ٧٤ من اللائحة التنفيذية) .

توزيعات فائض الايرادات بين اصحاب راس المال وحملة الوثائق :

تعد الجمعية في نهاية كل سنة مالية بالإضافة إلى الحساب الاجمالى لإيرادات ومصروفات كل من تأمينات الاشخاص وتأمينات الممتلكات والمسئوليات حساب ادوات ومصروفات لكل فرع من فروع التأمين المرخص لهذا بمزاولتها ويتضمن هذا الحساب جميع مايتعلق بالفرع من ايرادات ومصروفات وصافى الفائض او العجز حسب الأحوال ويضاف إلى ذلك مايخص الفرع في عائد إستثمار الاموال المقابلة لحقوق حملة الوثائق طبقا للمادة (٣٧) من القانون .

ويتم توزيع صافي فائض حساب الايرادات والمصروفات علي حملة الوثائق وفقا لما يقرره مجلس الادارة وتقرره الجمعية العامة

ويحدد مجلس الادارة طريقة توزيع العجز على أن يعتمد هذا القرار من الجمعية العامة .

وتعد الجمعية - فيما يتعلق بالأموال المستثمرة لمقابلة حقوق الاعضاء - في نهاية كل سنة مالية حسابا مستقلا لاستثمار الاموال التى تقابل حقوق الاعضاء وتخصم من المصروفات المتعلقة بهذا الاستثمار وفي حالة تحقيق فائض في هذا الحساب يوزع على الاعضاء على الوجه الآتى :

- ١٠٪ احتياطى نظامى ويجوز للجمعية وقف هذا الخصم متى بلغ الاحتياطى المذكور مثل راس المال .

- ٥٪ لتكوين اية احتياطات اخرى يراها مجلس ادارة الجمعية ويوقف هذا الخصم متى بلغ الاحتياطى المذكور ٢٥٪ من راس المال .

- ٥٪ من راس المال كدفعة اولى للاعضاء

- ١٠٪ من الباقى مكافاة لاعضاء مجلس الادارة وفقا لما تقرره الجمعية العامة .

- يوزع الباقى على الاعضاء كحصة اضافية ويشترط الا يزيد إجمالى التوزيعات علي ٦٪ من راس المال او يرحل إلى الاحتياطى كفائض للعام القادم .

الجات

ومصر

قطاع النفط والغاز

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	البترول ومنتجاتة	عبد الفتاح مراد	(كتاب) شرح النصوص الانجليزية		١٩٩٦	١٢٧
٢	الجات والبيئة وضريبة الكربون	حسين عبد الله	كراسات استراتيجية	٥١	١٩٩٧	١٢٨
٣	الجات ومنتجات التكرير والبتروكيماويات	حسين عبد الله	كراسات استراتيجية	٥١	١٩٩٧	١٣٢

الموضوع الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :	عبد الفتاح مراد
الموضوع الفرعي :	ومصر : قطاع النفط والغاز	رقم العـــــدد :	
المصـــــدر :	(كتاب) شرح النصوص الانجليزية ...	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٦

أ- البترول ومنتجاته :

تمثل الصادرات من البترول ومنتجاته نحو ما يزيد على ٤٥٪ من اجمالى الصادرات السلعية لمصر فى الفترة الأخيرة ، وتأثرت حصيلة مصر من صادراته فى الفترة الأخيرة بالتقلبات الشديدة فى أسعار البترول ، ومن التوقع الا يترتب على الغاء القيود الجمركية وغير الجمركية طبقاً للجات أى آثار على صادرات البترول المصرية ذلك أن البترول ومنتجاته خرج من لتفاقية الجات باعتباره سلعة استراتيجية تدخل فى كل السلع الأخرى ، وتخضع اسعاره العالمية طبقاً لحالة العرض والطلب فى الأسواق العالمية ، ومن المتوقع بصفة مبدئية أن يزداد الطلب العالمى على البترول ومن ثم على صادرات البترول المصرى نتيجة التوسع الاقتصادى المتوقع حدوثه نتيجة توسيع حركة التبادل الدولى على اثر اتفاقية الجات الأخيرة ، ونخلص من ذلك إلى امكانية حدوث تحسن فى صادرات البترول المصرى وزيادة حصيلته .

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	حسين عبد اللة
الموضوع الفرعى :	ومصر : قطاع النفط والغاز	رقم العـــــدد :	٥١
المصـــــدر :	كراسات استراتيجية	تاريخ الصـدور :	١٩٩٧

: الجات والبيئة وضريبة الكربون

كان الكونجرس الأمريكى قد حدد ١٥ ديسمبر ١٩٩٣ كحد أقصى لانهاء التفاوض فى دورة اوروجواى ، ومن ثم تم الاتفاق على احالة عدد من الموضوعات التى مازالت مفتوحة للتفاوض الى مجموعات تفاوضية مفتوحة العضوية من تلك الموضوعات " التجارة والبيئة " تنفيذا لأجندة ٢١ التى وضعها مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والبيئة والذى عقد فى البرازيل خلال يونيو ١٩٩٢ وعرف باسم " قمة الأرض " ، حيث انشئت فى اطار المنظمة العالمية للتجارة لجنة خاصة لبحث الموضوع من كافة جوانبه .

وكانت الدول النامية قد حذرت أثناء دورة أوروجواى من استخدام البيئة - وغيرها من الاجراءات الانفرادية والحمائية والمضادة للإغراق - لسلب الدول النامية المزايا التى حصلت عليها ، خاصة بعد ان تآكلت المزايا التفضيلية للدول النامية فى أسواق بعض الدول المتقدمة نتيجة لتطبيق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية . ومع ذلك فقد حاولت الدول الصناعية وما زالت تحاول فرض ما يعرف بضريبة الكربون تحت ستار حماية البيئة . وسوف تجد تلك الدول ما يبرر تلك الضريبة فى نص المادة ٢٠ من اتفاقية الجات التى تجيز اتخاذ الاجراءات الكفيلة بحماية صحة الانسان والحيوان والنبات بما لا يتعارض مع المادة الثالثة من الاتفاقية والتى تنص على المعاملة الوطنية ، أى المساواة وعدم التمييز فى فرض الضرائب بين السلعة الوطنية وواردات الدولة من نفس السلعة . ذلك لأن الضريبة المقترحة لن تقتصر على الواردات النفطية بل سوف تفرض أيضا على النفط المنتج محليا كما ستفرض على جميع مصادر الطاقة الملوثة للبيئة . وهكذا صار من الممكن استخدام ما أباحته اتفاقيات الجات من معايير فنية كالبيئة والصحة والمواصفات الفنية لإقامة حواجز تعوق دخول صادرات الدول النامية اسواق الدول المتقدمة .

واذا كانت اتفاقيات الجات قد أجازت الطعن فى تلك الاجراءات ضمن نظام فض المنازعات ، الا ان الضرر سيكون قد نال من اقتصادات الدول النامية خلال فترة الطعن وفض المنازعات وذلك على غرار ما حدث لصادرات فنزويلا من البنزين المحسن الى الأسواق الأمريكية كما سنوضح عند معالجة الجات والمنتجات المكررة (البند تاسعا) . كذلك سنوضح عند معالجة الجات والبتروكيماويات العربية (البند عاشرا) كيف تتعرض المنتجات العربية لحواجز من هذا النوع فى أسواق الدول الصناعية ، وخاصة فى الأسواق الأوروبية . ولذلك نكتفى الآن بمعالجة الموضوع من زاوية ضرائب الكربون المقترح فرضها فى الدول الصناعية وأثرها على تقليص حجم الاستهلاك والواردات النفطية .

فالاتحاد الأوروبى لا يكتفى بالضرائب النفطية الباهظة ، والتى بلغت عام ١٩٩٥ نحو ٦٦ دولارا فى المتوسط لبرميل من المنتجات المكررة كما سبق شرحه ، بل تحاول أجهزته المركزية استحداث ضرائب جديدة

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	حسين عبد اللة
الموضوع الفرعى :	ومصر : قطاع النفط والغاز	رقم العـــدد :	٥١
المصـــدر :	كراسات استراتيجية	تاريخ الصدور :	١٩٩٧

تصل الى ١٠ دولارات للبرميل ، وذلك بحجة حماية البيئة . ويبدأ الموضوع بظاهرة البيت الزجاجى Greenhouse effect التى يدعى أنصار الضريبة انها تؤدى الى ازدياد حرارة الغلاف الجوى المحيط بالكرة الأرضية . فالمعروف ان غاز ثانى أكسيد الكربون ينطلق بكميات كبيرة نتيجة لعوامل طبيعية توازن بعضها البعض ، ولكن الأنشطة البشرية تطلق ايضا كميات متزايدة منه بحيث ارتفع تركيز الغاز فى الجو خلال السنوات المائة الماضية من نحو ٢٩٠ الى ٣٥٠ جزءا بالمليون حجما بزيادة تتراوح بين ٢٠-٢٥٪ . وتشير دراسات مؤتمر " قمة الأرض " الى ان متوسط حرارة الجو قد ارتفع خلال تلك السنوات المائة بما يتراوح بين ٠,٣ - ٠,٦ درجة مئوية . ونظرا لارتفاع كميات الكربون المنبعثة نتيجة للنشاط البشرى خلال الفترة ١٩٥٠-١٩٩٠ من ١,٦ مليار طن سنويا الى نحو ٦ مليار طن وهو ما ينتج عنه نحو ٢٠ مليار طن من غاز ثانى اكسيد الكربون ، فان ترك الامر على حاله سوف يؤدى الى ارتفاع المنبعث سنويا من ذلك الغاز الى نحو ٤٣ مليارطن بحلول عام ٢٠٥٠ وهو ما يؤدى بدوره الى ارتفاع حرارة الغلاف الجوى بما يتراوح بين ١,٥ -٤,٥ درجة مئوية .وعلى ذلك يحذر البعض من ان استمرار ضخ ذلك الغاز وغيره من غازات البيت الزجاجى بمعدلات الزيادة السنوية الحالية سوف يؤدى ، نتيجة لارتفاع الحرارة ، الى اذابة الغطاء الجليدى فى كل من القطبين الشمالى والجنوبى ، فيرتفع مستوى المياه فى البحار والمحيطات لتغرق الكثير من الأراضى الواطئة فى القارات .

وكانت مفوضية المجموعة الأوروبية(الاتحاد الأوروبى حاليا) قد تقدمت فى مايو ١٩٩٢ الى مجلس المجموعة بعدد من المقترحات تستهدف تثبيت انبعاث Co_2 في عام ٢٠٠٥ عند مستواه عام ١٩٩٠ . من أهم تلك المقترحات فرض ضريبة على مصادر الطاقة بنسبة ٥٠٪ للطاقة و ٥٠٪ تبعا للمحتوى الكربونى لكل مصدر . وتبدأ الضريبة بمعدل يصل لما يعادل حراريا برميلا من النفط الى ٣ دولارات للزيت و ٢,٦٣ دولار للغاز و٣,٤٠ دولار للفحم ثم يزداد سنويا بما يعادل ثلث الرقم الإبتدائى الى ان يبلغ بالنسبة لبرميل نفط معادل ١٠ دولارات للنفط ونحو ١١,٣٣ دولار للفحم ونحو ٨,٧٧ دولار للغاز الطبيعى . ولا يعفى من الضريبة الا الطاقة الجديدة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والأمواج . ويتضمن الاقتراح ايضا إجراءات لجعل الضريبة "محايدة" بمعنى ان حصيلتها سيعاد ضخها فى الاقتصاد مرة أخرى وبذلك لا تؤثر الضريبة على المستوى العام للنشاط الاقتصادى .

وقد مر مشروع الضريبة بمراحل من الصراع السياسى بين معارض ومؤيد ومن يرى ان يترك أمرها لكل دولة عضو تفرضها او لا تفرضها بحسب ظروفها . ويأتى فى مقدمة أوجه الاعتراض الأثر السلبى للضريبة على اقتصادات الدول التى تقوم بتطبيقها نتيجة لما تؤدى اليه من ارتفاع نفقات الانتاج ومن ثم اضعاف القدرة التنافسية لصادرات الدولة . كذلك عارضتها صناعة البتروكيماويات فى أوروبا والتى تبدى ان تكلفتها حتى بدون ضريبة الكربون قد وضعتها فى المرتبة الثالثة بعد نظائرها فى دول مجلس التعاون الخليجى وفى الولايات المتحدة نتيجة لارتفاع ضرائب الطاقة فى اوروبا عنها فى هاتين المنطقتين. وعارضت بريطانيا بشدة ضريبة الكربون على أساس ان فرض الضرائب من حقوق السيادة الوطنية ونادت بان يترك لكل دولة اتخاذ ما تراه من اجراءات لتحقيق الهدف البيئى المنشود . كذلك لقيت الضريبة

الموضوع الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :	حسين عبد اللة
الموضوع الفرعي :	ومصر : قطاع النفط والغاز	رقم العـــــدد :	٥١
المصـــــدر :	كراسات استراتيجية	تاريخ الصـدور :	١٩٩٧

معارضة قوية من المجموعة الرباعية الاضعف اقتصاديا وهى اسبانيا والبرتغال واليونان وايرلندا والتى ترى ان ضريبة الكربون سوف تعرقل مسيرتها على طريق اللحاق بالأغنياء من أعضاء الاتحاد الأوروبى .

وفى الجانب الآخر يوجد من دول الاتحاد ممن يرحب بالمقترحات الجديدة مثل المانيا وايطاليا والدانمرك ، بل ان من الدول الأعضاء من قام فعلا بفرض ضرائب تحت مسمى " ضريبة الكربون " مثل هولندا والدنمرك والسويد وبلجيكا وفنلندا .

ومازالت المفوضية الأوروبية تحاول تعديل مقترحاتها بما يجعل الضريبة مقبولة من جميع الأعضاء. ومن ذلك ترك الحرية لكل دولة لفرض ما تراه من ضرائب على كل نوع من أنواع الوقود ، على ان ينظر بحلول عام ٢٠٠٠ فى وضع نظام كامل التنسيق لضرائب الطاقة Energy excise tariffs فى جميع دول الاتحاد الأوروبى ، ويصبح السؤال المطروح : ماذا يمكن ان تفعله الدول المصدرة للنفط فى مواجهة من يتبنى تلك الضريبة والتى من شأنها - اذا طبقت فى مجموعة الدول الصناعية الغربية كما هو المستهدف - ان تلحق بالدول النفطية أعضاء اوبك (وفقا لدراستها فى سبتمبر ١٩٩٦) خسائر يبلغ مجموعها بحلول عام ٢٠١٠ نحو ٢٥٠ مليار دولار تصل الى نحو ٦٠٠ مليار دولار بحلول عام ٢٠٢٠ ؟ .

هناك من يرى ان الدول الصناعية تدرك ان تزايد الطلب العالمى على النفط مستقبلا سوف يشعل المنافسة بين مستهلكيه ، ولذلك تسعى تلك الدول الى ترويج الفكر القائل ان بوسعها تحجيم استهلاكها من النفط بفرض ضريبة الكربون . وبذلك يستمر وجود فائض نفطى يتخم أسواقه ويضغط على الأسعار نزولا او على الأقل يحول دون ارتفاعها فى المستقبل .

وبديهى ان تلك الحجة لو استخدمت بالفعل فانها سريعا ما تنكشف لأنها ترتبط بأساسيات العرض والطلب التى لا يمكن اخفاؤها . ومع ذلك فان الحكمة تقضى بعدم توسع المنتجين فى بناء طاقة انتاجية فائضة قد تصبح يوما عبئا عليهم وعلى الأسعار . ولتلافى ذلك ينبغى ان يطلب منتجو النفط من مستهلكيه ، اثناء الحوار الجارى بينهم منذ عام ١٩٩١ (٤) ، تأمين الطلب على النفط عن طريق الكشف عن الخطط المستقبلية للدول المستهلكة وذلك فى مقابل ما يتكبده المنتجون من استثمارات لتأمين العرض الذى يفى باحتياجات العالم المتزايدة . وبذلك يمكن ان يحول التأمين المتبادل للعرض والطلب دون وقوع صدمات سعرية ، سواء بالارتفاع أو بالانخفاض . كذلك ينبغى ان يعمل مصدرو النفط على تقوية موقفهم التفاوضى الجماعى ، كما سنوضح فيما بعد ، وان تستخدم تلك القوة التفاوضية اثناء الحوار مع المستهلكين فى مناقشة مشكلة الضرائب المفروضة على النفط فى الدول المستهلكة له ، ليس فقط تحت مسمى " ضريبة الكربون " بل تحت أى مسمى ، وبحيث يتم الربط بين تلك الضرائب وبين قضية تسعير النفط الخام وتوزيع الريع النفطى بين المنتجين والمستهلكين على نحو ما سبق شرحه (٥) .

هذا فيما يتعلق بالضرائب على المنتجات النفطية فى الدول المستهلكة للنفط . اما فى الاطار الأعم لقضية التجارة والبيئة فقد كشفت المداولات التى دارت خلال اجتماع WTO الوزارى الأول الذى عقد فى سنغافورة خلال ديسمبر ١٩٩٦عن نية الدول المتقدمة فى تبنى الاتجاهات المتحيزة ضد الدول النامية . فقد أيدت الدول المتقدمة اتخاذ الاجراءات العقابية القائمة على تقييد صادرات الدول التى لا تحترم



وضوع الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :	حسين عبد اللة
وضوع الفرعي :	ومصر : قطاع النفط والغاز	رقم العـــدد :	٥١
مصـــدر :	كراسات استراتيجية	تاريخ الصدور :	١٩٩٧

المعايير البيئية ، بينما اتجهت الدول النامية الى تبنى الاجراءات الايجابية والتى تدعو لتقديم المساعدات المالية والتكنولوجية للدول النامية على أسس ميسرة لمساعدتها على اقامة البنية البشرية والمؤسسية الحامية للبيئة . وعلى الرغم من رفض الدول النامية للموقف المتطرف الذى ذهبت اليه الولايات المتحدة فى تفسير المادة ٢٠ من اتفاقية الجات على انها تجيز للدول اتخاذ اجراءات فردية للوقاية من المشاكل البيئية حتى لو وقعت خارج حدودها الوطنية ، الا ان لجنة " التجارة والبيئة " لم تستطع التوصل الى اية نتيجة يتم بمقتضاها منع او الحد من استخدام الاجراءات الفردية .

كذلك الحال بالنسبة للعنونة البيئية Ecolabelling ، فقد أثارت الولايات المتحدة وكندا هذا الموضوع خلال المؤتمر الوزارى كتصفية لحساباتها مع الدول الأوروبية واليابان بالنسبة للمواصفات الصارمة التى تفرضها الأخيرة على وارداتها . وطالبت الولايات المتحدة وكندا تضمين اتفاقية الحواجز الفنية للتجارة موضوع العنونة البيئية بما تشمله من كامل عمليات الانتاج ، وهو ما يؤدى الى اخضاع مدخلات اجتماعية محلية ، مثل معايير العمل وعمالة الطفل وحقوق الانسان ، لكى تصبح جزءا من الاتفاقية ويفتح المجال امام التدخل فى السياسات الداخلية للدول وفرض المعايير كشروط تحكم شكل ومكونات المنتج بغض النظر عن الآثار الحقيقية على البيئة . الا ان الدول النامية أبدت تخوفها من ان تؤدى تسوية الموضوع بين الدول المتقدمة الى التأثير سلبا على صادراتها فى المستقبل ، وذلك اذا ما استخدمت تلك التسوية لأغراض حمائية مستترة . ولهذا رفض عدد كبير من الدول النامية دخول العنونة البيئية الى WTO من الباب الخلفى . ومع تمسك الفريقين بموقفه اعتبر هذا الموضوع مازال مفتوحا للمفاوضات خلال الفترة القادمة .

اما بالنسبة لموضوع آثار الاجراءات البيئية على النفاذ الى الأسواق ، وخاصة بالنسبة لصادرات الدول النامية ، فقد نجحت تلك الدول اثناء الاجتماع الوزارى – فيما نجحت فيه – فى اضافة عنصر التنمية الى العلاقة الترابطية بين التجارة والبيئة والتنمية ، وذلك بعد ان رفضت ما سعت اليه الدول المتقدمة من فرض نوع من العلاقة الطردية المباشرة بين تحرير التجارة وحماية البيئة متناسية الحلقة الخاصة بالتنمية والنمو . ومن هنا ينبغى على الدول النامية عموما ، والمجموعة النفطية بصفة خاصة ، ان تعمل على تعميق الدراسة وتفهم المشاكل التى تحيط باتفاقيات الجات . كما ينبغى عليها ان تعد نفسها للمشاركة الفعالة ، وبموقف تفاوضى جماعى ، فى المفاوضات الجارية ، سواء بالنسبة لموضوع التجارة والبيئة أو بالنسبة لغيره.

هذا ، ويتوقع ان تنتقل لجنة " التجارة والبيئة " من مرحلة المشاورات الى مرحلة التفاوض وهو ما يعتبر التحدى الأكبر للدول النامية فى اطار عمل اللجنة من الآن وحتى انعقاد المؤتمر الوزارى الثانى عام ١٩٩٩. وعلى الدول النامية ان تركز جهودها خلال تلك المرحلة لتحقيق ما يحمى مصالحها ، وبصفة خاصة مطالبة الدول الصناعية المتقدمة بتقديم المساندة الفنية والمالية التى تساعد الدول النامية على التأقلم مع المتطلبات المنشودة ، ومطالبتها أيضا بعدم فرض ضرائب او قيود تجارية جزافية – ومن أمثلتها ضريبة الكربون السابق شرحها – على صادرات الدول النامية بحجة حماية البيئة (٦).

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	حسين عبد اللة
الموضوع الفرعى :	ومصر : قطاع النفط والغاز	رقم العـــــدد :	٥١
المصـــــدر :	كراسات استراتيجية	تاريخ الصـدور :	١٩٩٧

الجات ومنتجات التكرير والبتروكيماويات

(١) الجات ومنتجات التكرير :

كان جل الصادرات النفطية قبل الحرب العالمية الثانية يأخذ صورة منتجات مكررة حيث كانت الولايات المتحدة المصدر الرئيسى وتتركز فيها صناعة التكرير . اما بعد الحرب وبعد ان اصبح الشرق الاوسط أهم مراكز التصدير ، فقد تحولت صادرات النفط الى تجارة فى الزيت الخام وتوطنت المصافى فى الدول الصناعية المستوردة . ومن المعروف ان أهمية النفط لا تكمن فقط فى انه مصدر حيوى للطاقة ، بل ايضا فى كونه عاملا رئيسيا فى بناء قاعدة صناعية متطورة وخاصة فى صناعات التكرير والبتروكيماويات وما يسبقها وما يليها من صناعات مكملة . وقد ظلت الدول العربية المصدرة للنفط تطالب بنصيب من تلك المصافى يتناسب مع نصيبها كمنتج ومصدر للنفط والذى كان يبلغ نحو ٤٥٪ من العالم الذى يستهلك هذا الانتاج (اى بعد استبعاد اقتصادات التخطيط المركزى) . غير ان الدول الصناعية المستهلكة للنفط وشركاتها لم تستجب لهذه المطالب . وحتى عندما تحررت ارادة الدول العربية فى ادارة شئون الصناعة بعد حرب اكتوبر وطالبت بزيادة نصيبها من طاقة التكرير خلال الحوار العربى الأوروبى الذى دار فى منتصف السبعينيات وشارك فيه الكاتب ، لم تستجب الدول الأوروبية وتعللت بما تراكم لديها من طاقة تكرير عاطلة نتيجة لانكماش الطلب على النفط عقب تصحيح الأسعار فى ظل حرب اكتوبر ١٩٧٣. ومن ثم لم يكن مجديا ان تقيم الدول العربية طاقة تكريرية تغلق الدول الصناعية المستوردة منذ البداية وبكل صراحة أبوابها أمام منتجاتها .

وهكذا ظلت الدول العربية محرومة من ثمار التصنيع اللصيق بالمادة الخام التى يعتمد عليها اقتصادها القومى . ولا تتجاوز طاقة المصافى العربية حتى الأن ٨٪ من طاقة التكرير العالمية والتى تبلغ نحو ٧٥ مليون ب/ى مع ان انتاجها من النفط يبلغ نحو ٢٨٪ من الانتاج العالمى وتبلغ صادراتها النفطية نحو ٣٦٪ من الصادرات العالمية كما ذكرنا . بل ان أغلب المنتجات النفطية المكررة يستخدم لتلبية الاحتياجات المحلية فى المنطقة العربية ولا يزيد ما أقيم منها بهدف التصدير على نحو ٣٪ من طاقة التكرير العالمية .

ومن الأمثلة الحديثة على اقامة العراقيل فى أسواق الدول الصناعية أمام منتجات الدول النفطية ما حدث لصادرات فنزويلا من البنزين المحسن فى أسواق الولايات المتحدة . فقد قامت بعض الشركات الأمريكية المتضررة بتكوين جماعة للضغط على وكالة حماية البيئة الامريكية EPA لمنع دخول البنزين

الموضوع الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :	حسين عبد الله
الموضوع الفرعي :	ومصر : قطاع النفط والغاز	رقم العـــــدد :	٥١
المصـــــدر :	كراسات استراتيجية	تاريخ الصـدور :	١٩٩٧

الفنزويلى الى الأسواق الأمريكية بدعوى عدم مطابقته للمواصفات البيئية التى نص عليها قانون الهواء النقى لعام ١٩٩٠. واستجابة لتلك الضغط اصدرت الوكالة قرارا متحيزا ضد فنزويلا فى ديسمبر ١٩٩٣. ومع ان الوكالة عادت فاقتنعت بالمواصفات الفنية التى قدمتها فنزويلا لاثبات مطابقتها للمواصفات الأمريكية ، الا ان جماعات الضغط عادت لتمارس ضغطها على الكونجرس الأمريكى الذى قام بدوره بالضغط على وكالة حماية البيئة لتأجيل قرارها المساند لفنزويلا . ولم يشفع لفنزويلا انها خصصت نحو مليار دولار لرفع كفاءة ومواصفات منتجاتها النفطية المكررة وانها سوف تخسر نحو ١٥٠ مليون دولار على مدى ثلاث سنوات نتيجة لوقف صادراتها من البنزين المحسن الى الأسواق الأمريكية . كذلك لم يشفع لها ان وقف تلك الصادرات من شأنه خفض المعروض منه فى أسواق الساحل الشمالى الشرقى للولايات المتحدة وان المستهلك الأمريكى سوف يواجه بارتفاع سعر البنزين دون مبرر حقيقى .

ازاء ذلك الموقف المتحيز ، قامت فنزويلا بتقديم شكوى الى أجهزة الجات خلال ١٩٩٤ ، ثم عادت فجددت الشكوى خلال ١٩٩٥ بعد قيام WTO. وكان من الممكن ان ينقضى وقت طويل قبل ان يفض النزاع اذا لجأ الاطراف الى استخدام التعقيدات القضائية والتى تحفل اتفاقيات الجات بالعديد منها . غير ان جهاز التحكيم بالمنظمة الوليدة اراد ان يثبت جديته فى أول خلاف يحال عليه فاصدر حكمه النهائى خلال ابريل ١٩٩٦ لصالح فنزويلا مؤكدا انه وان كانت شروط الحماية البيئية تعتبر من حقوق السيادة المطلقة لكل دولة ، الا ان الخلاف المعروض عليها يعتبر خلافا تجاريا اذ يتعلق بمدى مطابقة البنزين الفنزويلى للمواصفات الامريكية ، وهو ما ثبتت مطابقته لهيئة التحكيم .

ومن المتناقضات ان مفوضية الاتحاد الأوروبى التى تساند وضع العراقيل أمام الصادرات العربية من المنتجات النفطية المكررة ، أعلنت خلال سبتمبر ١٩٩٦ انها تعتزم اتخاذ اجراءات قانونية ضد اليونان - باعتبارها عضوا فى الاتحاد - لأنها تضع من العراقيل ما يعوق صادرات المنتجات المكررة اليها والتى يكون مصدرها احدى الدول الأعضاء فى الاتحاد الأوروبى . فوفقا للمرسوم الاتحادى رقم 68/414/EU تلتزم اليونان بالاحتفاظ بقدر معين من المخزون الاستراتيجى للنفط . وقد نظم القانون اليونانى تلك العملية بما يجعلها مسئولية مشتركة بين شركات توزيع المنتجات النفطية وبين شركات التكرير . وتعترض المفوضية الأوروبية على ذلك التنظيم استنادا الى انه يعرقل الحركة الحرة لتبادل المنتجات النفطية عبر حدود الدول الأعضاء وتدعو الى تعديله بحيث يتلاءم مع هدف المفوضية فى جعل أسواق الطاقة فى اوروبا سوقا موحدة.

والى جانب العراقيل التى تواجه المنتجات النفطية التى يكون مصدرها دولة نامية مصدرة للنفط ، وسواء اخذت تلك العراقيل شكل ضرائب كربون أم شكل مواصفات فنية ، فان الدول الصناعية تتخذ من حماية البيئة ستارا لفرض شروطها الصارمة على منتجات الدول النامية فى مجالات أخرى متنوعة . من ذلك مجال التغليف واعادة التدوير او اعادة الاستخدام وادارة الفاقد بالنسبة للمنتج النهائى وايضا فى المنتجات الوسيطة والمدخلات . بل وتسعى الدول الصناعية لادماج التكلفة البيئية فى سعر المنتج رغم ما يحيط بهذا الموضوع من صعوبات شائكة فى كيفية تحديد تلك التكلفة . ومع ان غالبية تلك العوائق قد

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	حسين عبد اللة
الموضوع الفرعى :	ومصر : قطاع النفط والغاز	رقم العـــــدد :	٥١
المصـــــــدر :	كراسات استراتيجية	تاريخ الصـدور :	١٩٩٧

تأخذ الطابع الاختيارى ، الا انها صارت تمثل بالفعل عوائق مستترة امام صادرات الدول النامية . وتحاول الدول الصناعية ان تتملص من مسئوليتها فتنسبها الى اذواق المستهلكين وانهم يفضلون السلع المتسقة مع متطلبات البيئة . وكثيرا ما تصاغ المعايير المعرقلة وفقا لشروط وخصائص التكنولوجيا فى الدول الصناعية المتقدمة وهو ما لايتوافر لدى الدول النامية . وحتى اذا توافرت الامكانيات التكنولوجية المتقدمة لدى الدول النامية فان الدول المستوردة غالبا ما تستجيب لضغوط الصناعة الوطنية التى يتعرض انتاجها لمنافسة شديدة من الانتاج المستورد ، على نحو ما حدث بالنسبة للبنزين الفنزويلى المحسن .

وهكذا تضغط الدول الصناعية المتقدمة - رغم انها المسئولة الأولى عن التلوث - لادخال البيئة فى اطار الجات مع وضع قواعد ومعايير بيئية متشددة والزام الدول النامية بها على قدم المساواة مع الدول المتقدمة ومع ما سوف يقترن بادخال البيئة فى اطار الجات من قوة ردع ونفاذية نتيجة لربطها بما يقدم للدول النامية من معونات ، وكذلك لربطها بشروط المساعدات التى يقدمها كل من البنك الدولى وصندوق النقد الدولى ، فان عبء التكلفة يمكن ان يزداد بالنسبة لصادرات الدول النامية مما يؤدى فى النهاية الى اهدار ما تتمتع به من مزايا نسبية . وقد شرحنا فيما سبق كيف كشفت المداولات التى دارت اثناء اجتماع WTO الوزارى الأول الذى عقد فى سنغافورة خلال ديسمبر ١٩٩٦عن نية الدول المتقدمة فى تبنى الاتجاهات المتحيزة ضد الدول النامية .

(٢) الجات والبتروكيماويات :

تعتبر صناعة البتروكيماويات امتدادا طبيعيا لصناعة تكرير النفط وان كانت تمتاز عنها بقوة الجذب الأمامية والخلفية ، حيث تتشابك مع مختلف القطاعات وفى مقدمتها الزراعة والصناعة والتشييد والنقل والمواصلات . كذلك تمتاز صناعة البتروكيماويات بالتنوع الكبير فى منتجاتها وقدرتها على الحلول محل المنتجات الطبيعية حيث صارت تنافسها بل وتتفوق عليها . ويستخدم نحو ٨٠٪ من المنتجات البتروكيماوية فى انتاج البلاستيك والمطاط الصناعى والألياف الصناعية ، كما تدخل البتروكيماويات فى تصنيع ما يزيد على ثلاثة آلاف سلعة متداولة .

وتتفوق البتروكيماويات على صناعة التكرير من حيث حجم القيمة المضافة . فصناعة التكرير لا تضيف أكثر من ٣ دولارات فى البرميل ، بينما ترتفع القيمة المضافة فى البتروكيماويات الأساسية كالاثيلين والبروبلين الى ٣٦ دولارا وفى المنتجات الوسيطة الى ١٣٢ دولارا والى أكثر من ٢٦٠٠ دولار اذا حول برميل من النفط الى منتجات مصنعة معدة للاستهلاك المباشر .

وقد تأخرت اقامة صناعة البتروكيماويات فى الوطن العربى الى ما بعد رسوخها واكتمال نموها فى الدول الصناعية المتقدمة ، وذلك نتيجة لسيادة فكرة التصنيع بغرض تلبية الاحتياجات المحلية لكل قطر عربى ولضيق تلك الأسواق . فلما اتسعت الأسواق العربية الداخلية عقب ارتفاع اسعار النفط فى منتصف السبعينيات وتوفرت رؤوس الأموال نتيجة لارتفاع حجم العوائد النفطية ، قام عدد من الدول العربية

الموضوع الرئيسي : الجات | اسم كاتب المقال : حسين عبد اللة
الموضوع الفرعي : ومصر : قطاع النفط والغاز | رقم العـــدد : ٥١
المصـــدر : كراسات استراتيجية | تاريخ الصـدور : ١٩٩٧

باقامة بعض المشروعات البتروكيماوية . وقد اتسمت المشروعات بضآلة الحجم فى الدول التى اقامتها بهدف مواجهة الاحتياجات المحلية، كما هو الحال فى مصر وسوريا والعراق والجزائر ، بينما كانت المشروعات أكبر حجما فى الدول التى استهدفت التصدير كما هو الحال فى السعودية وليبيا وقطر والكويت . ويحسب للدول العربية اقتحامها تلك الصناعة ذات التكنولوجيا المتقدمة ، مع نمو طاقة الانتاج العربى من نحو نصف مليون طن فى اوائل الثمانينات الى نحو ١٥.٢ مليون طن عام ١٩٩٢ فى نحو ١٥١ مشروعا ، بالاضافة الى نحو ٤.٣ مليون طن تحت الانشاء فى نحو ٤٧ مشروعا . غير ان الانتاج العربى من البتروكيماويات لا يتجاوز ٣٪ من الانتاج العالمى كما يقتصر على نحو ٣٥ نوعا فقط يتركز نصفها فى المرحلة الأساسية وربعها فى الانتاج الوسيط ولا يتجاوز نصيب المنتجات النهائية وهى الأعلى قيمة ٢١٪ . ولعل مما يدعو للتفاؤل ان نحو ٦٤٪ من الطاقة الانتاجية تحت الانشاء يتركز فى المنتجات النهائية . وتعتبر السعودية أهم الدول العربية المنتجة للبتروكيماويات حيث يوجد بها نحو ٦٠٪ من الطاقة العربية ، يليها ليبيا ١١٪ ثم قطر والكويت ٧٪ لكل منهما ، ويتوزع الباقى بمعدل يتراوح حول ٢-٤ ٪ تقريبا لكل من مصر والجزائر والعراق والبحرين ، ثم بنسب أقل فى عدد من الدول العربية الأخرى .

وكما ذكرنا ، فان دورة الجات التى عقدت فى طوكيو عام ١٩٧٩ أقرت عدة مزايا واستثناءات تقتصر على الدول النامية ولا تمتد الى غيرها من الدول الصناعية المتقدمة . ومن تلك المزايا نظام التفضيلات المعممة الذى تلتزم الدول الصناعية بموجبه خفض ضرائبها على المواد كاملة الصنع وشبه المصنعة المستوردة من الدول النامية . وعلى الرغم من ان قائمة نظام التفضيلات المعممة قد تضمنت البتروكيماويات التى تنتجها الدول النامية ، الا ان الدول الصناعية دأبت على وضع قيود جمركية على تلك المنتجات، سواء من حيث الكمية او القيمة ، ومن ثم تعطلت من الناحية العملية تلك المزايا .

فالدول الصناعية المتقدمة تتمتع فى مجال البتروكيماويات بدرجة كبيرة من الاكتفاء الذاتى ، اذ تصل تلك الدرجة الى نحو ٩٧٪ فى الولايات المتحدة ونحو ٩٦٪ فى اليابان ونحو ٨٥٪ فى الاتحاد الأوروبى . وبالنسبة للسوق الأوروبية التى تعتبر المنفذ الطبيعى للبتروكيماويات العربية ، فانها تستكمل احتياجاتها الاستهلاكية من باقى مجموعة OECD فى حدود ١١٪ ومن دول الكومنولث المستقلة (الاتحاد السوفييتى سابقا) بنحو ٢.٥٪ ولا يزيد ما تستورده من الدول النامية بما فيها العربية على ١.٥٪ من احتياجاتها او ما يعادل ١٠٪ من وارداتها .

وقد اتجهت الدول الأوروبية منذ أواخر السبعينيات الى فرض قيود مختلفة بحجة حماية صناعاتها فى مواجهة البتروكيماويات العربية المعتمدة على مواد خام (اساسا غاز طبيعى) تسعر بأقل من اسعار نظائرها فى اوروبا مما يعتبر دعما يخضع لقواعد الاغراق ويبيح لها اتخاذ اجراءات حمائية . وبالإضافة الى الرسوم الجمركية التى تتراوح بين ٦-١٣٪ حسب نوع المنتج ، فقد استخدمت لهذا الغرض مجموعة من القيود غير الجمركية ، مثل السقوف الكمية والقيود السعرية الداخلية وقوائم السلع الحساسة ومكافحة الاغراق وقاعدة القيمة المضافة . وكان من نتائج تلك القيود مجتمعة ان تقلص حجم الصادرات

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	حسين عبد الله
الموضوع الفرعى :	ومصر : قطاع النفط والغاز	رقم العـــــدد :	٥١
المصـــــدر :	كراسات استراتيجية	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٧

البتروكيماوية العربية التى تتمتع بنظام التفضيلات المعممة فى دول الاتحاد الا ..بى الى نحو ١٠٪ من اجمالى تلك الصادرات . اما ما يتجاوز هذا السقف فيخضع لرسوم اضافية تصل معدلاتها الفعلية الى ما يتراوح بين ٢٢-٣٣٪ ، بل وقد تفرض احيانا حدود كمية قصوى على ما يخضع لتلك التعريفة المرتفعة.

كذلك تضع الولايات المتحدة شروطا مقيدة لبعض وارداتها البتروكيماوية من الدول النامية بما فيها العربية، فضلا عن استخدام الاتفاقات التجارية الثنائية بحيث تتقيد صادرات الدول النامية طوعيا بسقوف كمية معينة . وبالمثل تفرض اليابان رسوما جمركية على معظم وارداتها البتروكيماوية .وتتراوح المعدلات الاسمية للرسوم اليابانية بين ٢-٢٢٪ بينما يرتفع اثرها الحمائى ليصل بالنسبة لبعض المنتجات الى ٤٩٪ .

وتلعب التكنولوجيا دورا هاما فى فرض القيود التى تواجه البتروكيماويات العربية . فالبتروكيماويات تصنف من حيث طبيعتها الى سلعية Commodity وهى ما تتميز بمواصفات تجارية عامة يندر تغييرها ، او بتروكيماويات أداء Performance وهى منتجات يتم تصنيعها بمواصفات خاصة حسب الطلب وتخضع فى العادة لأبحاث مستمرة بقصد تحسين أدائها . وقد يكون لبعض بتروكيماويات الأداء طابع مميز بسبب مواصفاتها الحرجة وحينئذ يطلق عليها بتروكيماويات خاصة او مميزة Speciality حيث يخضع انتاجها لبراءة اختراع وترتبط باستراتيجية المنتج . وتشير الاتجاهات الحديثة فى الصناعة الى ان الدول الصناعية المتقدمة أخذت تركز اهتمامها على هذا النوع الأخير لارتفاع العامل التكنولوجى فى مدخلاته ومن ثم فانه يحقق عائدا أكبر مما تحققه البتروكيماويات السلعية والتى تزايد اقبال الدول النامية عليها وقطعت شوطا طويلا فى تصنيعها . وقد اتجهت الشركات العالمية الكبرى ، عن طريق الاستثمار المشترك ، الى توطين صناعة بعض المنتجات البتروكيماوية فى الدول النامية التى تتمتع بمزايا اقتصادية فى هذا المجال ، كالقرب من مصادر رخيصة للطاقة او مراكز تسويقية كبيرة ، او للانتفاع بشروط استثمارية مغرية او ضرائب منخفضة ، او لرغبتها فى الهروب من قوانين الدول الصناعية الصارمة فى مجال حماية البيئة والتخلص من النفايات الصناعية الضارة . ولكن الشركات الكبرى لم يفتها ان تكون تلك المشروعات وما تتخصص فى انتاجه مما لا يمثل منافسة خطرة على منتجاتها فى اسواق الدول الصناعية من حيث نوعية المنتجات ومواصفاتها وقدرتها التنافسية . وحتى اذا تخلت تلك الشركات عن بعض ما تمتلكه من التكنولوجيا المتقدمة للدول النامية فان احتكارها لتلك التكنولوجيا يمكنها من بيعها لها بشروط باهظة . ومع ارتفاع تكلفة المكون التكنولوجى ، وانخفاض الميزة النسبية المعتمدة على توفر ورخص الطاقة والمادة الخام ، سوف يثقل كاهل البتروكيماويات العربية باعتبارها صناعة ذات كثافة تكنولوجية عالية . ويتوقع ان يتعزز الوضع الاحتكارى للشركات العالمية الكبرى بما تضمنته الجات ١٩٩٤ من حماية لحقوق الملكية الفكرية مما يمثل قيدا مهما فى هذا المجال .

وبالاضافة الى ما تضعه الدول الصناعية المتقدمة من عراقيل أمام المنتجين الجدد وعدم تسهيل نقل التكنولوجيا المتقدمة الى الدول النامية ، فانها قد تلجأ ايضا الى استخدام تكتلاتها الاقليمية فى مطالبة



لوضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	حسين عبد اللة
لوضوع الفرعى :	ومصر : قطاع النفط والغاز	رقم العـــــدد :	٥١
لمصــــــدر :	كراسات استراتيجية	تاريخ الصــدور :	١٩٩٧

الدول النامية المستفيدة بنظام التفضيلات المعممة لتقديم تنازلات بالمقابل ، مثل ارغامها على الارتباط بكتلة تجارية معينة مما يحد من نشاطها ، علاوة على زوال الانتفاع بمزايا النظام المذكور متى اصبحت الدول المصدرة فى عداد المنتجين الكبار . وقد شرحنا من قبل كيف حرمت الدول المصدرة للنفط أعضاء اوبك من الانتفاع بذلك النظام فى الولايات المتحدة بحجة انها تشارك فى تكتل احتكارى يستهدف رفع الأسعار ويقيد حرية التجارة مما يجيز اتخاذ اجراءات انتقامية ضدها . كما ان التطبيق العملى لنظام التفضيلات المعممة فى الأسواق الأوروبية قد أسفر عن تحديد الكمية التى تتمتع به بما لا يتجاوز ١٠٪ من حجم الصادرات البتروكيماوية العربية . وعموما ، فان الجات ١٩٩٤ سوف تزيل تلك الميزة كلية نتيجة لالغاء ذلك النظام .

ولا تقتصر المشاكل على الدول النفطية أعضاء اوبك ، بل تمتد الى العلاقات الثنائية بين دول مجلس التعاون الخليجى والمجموعة الأوروبية ، اذ اصطدمت المفاوضات التجارية بين الطرفين ، والتى امتدت على ما يقرب من عقد كامل ، بموضوع حماية البتروكيماويات الأوروبية . وما زالت دول الاتحاد الاوروبى تصر على استثناء البتروكيماويات العربية من اى اتفاق للتبادل التجارى الحر مع دول الخليج . وكذلك الحال بالنسبة لموضوع الدعم الحكومى الذى تحصل عليه بعض فروع الصناعة والزراعة فى الخليج .

وهكذا تقوم الدول الصناعية المتقدمة ، فى حالة البتروكيماويات ، بانتزاع الميزة النسبية التى ثبتت للدول النفطية بحكم ظروفها الطبيعية . وهى لا تكتفى بتحديد الكميات المستوردة من البتروكيماويات العربية ، بل تستولى أيضا من خلال حصيلة الضرائب الجمركية على الجانب الأكبر من الريع الاقتصادى الذى هو اساسا من حق المنتج . ذلك انه بفرض ان سعر المنتج البتروكيماوى فى الأسواق الأوروبية ، والتى توفر الجانب الأكبر من احتياجاتها محليا ، يعادل(س) فان المصدر العربى لابد ان يخفض سعر سلعته بمقدار ما تحصل عليه الدولة المستوردة من ضرائب حتى يمكنه منافسة المنتجات المحلية فى تلك الأسواق . اى ان سعر الصادرات العربية لابد ان تنخفض الى(س) مطروحا منها ضرائب الدولة المستوردة ومطروحا منها ايضا تكاليف النقل . ومعنى ذلك ان المنتج العربى يفقد ما كان يمكن ان يحصل عليه لو لم تفرض تلك الضرائب الحمائية فى الدول المستوردة . وبعبارة أخرى ، فان جانبا من الريع الاقتصادى الذى كان يجب ان يؤول الى المنتج العربى ، باعتباره منتجا متميزا ويتمتع بميزة نسبية فى المواد الخام والطاقة المستخدمة فى البتروكيماويات ، قد انتزع منه كما انتزع منه الجانب الأكبر من الريع الاقتصادى فى حالة النفط الخام على نحو ماسبق شرحه .

وستظل قواعد الإغراق التى احتوتها اتفاقية الجات ١٩٩٤ وفصلت نصوصها المعقدة فيما لايقل عن خمسين صفحة (٧) تفتح المجال أمام الدول الصناعية المتقدمة لوضع ما تراه من عراقيل أمام البتروكيماويات العربية ، او لاستخدامها كأداة للتفاوض وانتزاع المزيد من التنازلات من المنتجين العرب. وبذلك يمكن ان تفقد تلك المنتجات المزايا النسبية التى تتمتع بها . كما سيكون على الدول العربية المنتجة للبتروكيماويات الغاء ما تفسره الجات ١٩٩٤ على انه اعانة محظورة بهدف دعم الصادرات ، وذلك خلال سنتين بالنسبة للدول التى تمتلك قدرة تنافسية فيها ، وبما لا يتجاوز ٨ سنوات فى جميع الأحوال .

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	حسين عبد الله
الموضوع الفرعى :	ومصر : قطاع النفط والغاز	رقم العـــــدد :	٥١
المصـــــدر :	كراسات استراتيجية	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٧

صحيح ان الجات ١٩٩٤ قد استحدثت من التعديلات فى اجراءات التحقيق الخاصة بمكافحة الاغراق ما يلزم الدولة المتضررة باثبات حدوث الضرر بصناعتها المحلية او التهديد بحدوث الضرر من واردات المنتج موضع التحقيق . غير ان الدول الصناعية المتقدمة سيكون فى مقدورها الهيمنة على تلك التحقيقات سواء بحكم سيطرتها التاريخية على الجات ، او بحكم وزنها التجارى (ثلاثة أرباع التجارة العالمية) ، وما يتوفر لديها من خبرات فنية وقضائية . وحتى اذا انتهى الأمر بانتصار الحق العربى ، فان الضرر سيكون قد حاق بالصناعة العربية على نحو ما حدث بالنسبة للبنزين الفنزويلى المحسن فى أسواق الولايات المتحدة .

واذا صح أن الدول الصناعية سوف تلتزم بخفض الرسوم الجمركية على الواردات الكيماوية (بما فى ذلك البتروكيماويات) بنسبة ٤٢٪ وتقييد السقوف على غالبية الواردات الصناعية وفقا لجات ١٩٩٤ ، مع التخلى عن التمسك بذريعة الإغراق ، واذا صح ايضا ان WTO سوف تنجح فى الزام تلك الدول بالغاء الحصص والقيود الخاصة بقوائم السلع الحساسة والقيمة المضافة وشهادة المنشأ ..الخ ، فان البتروكيماويات العربية قد تجد فرصة لتحسين قوتها التنافسية فى اسواق الدول الصناعية المتقدمة . ولكن تلك الفرصة قد تظل محدودة نتيجة لمنافسة البتروكيماويات العالمية التى تتمتع صناعاتها بالتكامل وتخضع للاحتكارات العملاقة ، مما يحقق لها الانتفاع بوفورات الحجم الكبير ، ونتيجة ايضا لما يتوفر لتلك الشركات من اعفاء كامل للتبادل داخل دول التكتلات الاقليمية باعتبارها تجارة داخلية وفقا لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية .

ولعل الأهم فى نظرنا ، ليس فقط ان تقف الدول العربية موقفا صلبا وجماعيا أمام اتهامها بالاغراق ، بل عليها ان تقوم ايضا بتحسين اقتصاديات مشروعاتها البتروكيماوية وذلك بمراجعة سياساتها الانتاجية والتسويقية مراجعة شاملة ، سواء على المستوى المحلى او الدولى ، بما يتطلبه ذلك من وضع وتنفيذ خطط منسقة عربيا لاعادة هيكلة الصناعة وتكاملها على مستوى الوطن العربى . ويدخل فى ذلك على وجه الخصوص دراسة اندماج المشروعات المتماثلة والمتكاملة تحقيقا لوفورات الحجم الكبير ، ومواكبة التطور التكنولوجي بما يحسن جودة المنتجات ويقربها من الأنواع الخاصة Speciality عالية القيمة ، مع توسيع قاعدة المرحلة الأساسية بتنويع اللقائم كاستخدام النافتا بدلا من التركيز على الغاز الطبيعى .

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	حسين عبد اللة
الموضوع الفرعى :	ومصر : قطاع النفط والغاز	رقم العــــدد :	٥١
المصـــــدر :	كراسات استراتيجية	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٧

ولعل مما يدعو الى الاسراع بمثل هذه الخطوات ان الجات ١٩٩٤ لن تسمح لمنتجى البتروكيماويات العربية بأكثر من عامين لتكييف أوضاعهم استنادا الى أنهم يمتلكون فيها قدرة تنافسية . وحتى لو سمح لهم بالمدة المتاحة للدول النامية التى لا تتمتع بقدرة تنافسية ، فان السنوات الثمانى الباقية تعتبر مدة قصيرة جدا اذا قورنت بما توفر للصناعة العالمية من خبرة متراكمة وقوة احتكارية فى اطار من الحماية والتفوق التكنولوجى على مدى عشرات السنين . ولذلك ينبغى ان يقترن بخطوات اعادة الهيكلة بهدف رفع كفاءة الصناعة العربية ، انشاء تنظيم مؤسسى للمنتجين العرب حيث تنسق السياسات الانتاجية والتسويقية وتدعم القوة التفاوضية العربية .كذلك ي ان تدرس امكانية وضع صيغة مقبولة فى اطار الجات بتعامل التفضيلى بين الدول العربية وبين الدول النامية بما فى ذلك الدول الاسلامية والأفريقية.(٨)

ولا يفوتنا أخيرا ان نتوقف عند مفارقة غريبة ، وهى ان الدول الصناعية المتقدمة بقدر ما تحتج وتعارض عند رفع سعر النفط الخام ، فانها تحتج وتعارض أيضا عند خفض سعر البتروكيماويات العربية. ولكن المفارقة يفسرها ان كل طرف يسعى الى حماية مصالحه وتعظيم نصيبه من التجارة الخارجية بصرف النظر عن اتساق مواقفه او تناقضها . فالهدف النهائى هو اقتناص اكبر قدر ممكن من الفائض الذى تحققه التجارة الدولية والتى بلغت فى عام ١٩٩٣ نحو ٣,٥٨ تريليون دولار منها نحو ١,٠٣ تريليون من تجارة الخدمات . ومن هنا تنبثق دعوتنا لكى تقوم الدول العربية بتنسيق سياساتها النفطية والبتروكيماوية حماية لمصالحها الفردية والمشتركة .

السياحة

الجات

ومصر

قطاع السياحة

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	صناعة السياحة وتأثيرات اتفاقية الجات	أشرف محمود	العالم اليوم	١٢٨٢	١٩٩٥/٤/١٩	١٤٠
٢	السياحة المصرية	عبد الفتاح مراد	(كتاب) شرح النصوص العربية		١٩٩٧	١٤٢
٣	السياحة وتحديات الجات	صبرى عبد السميع	الاهرام	٤٠٠٥٩	١٩٩٨/١/٢٨	١٤٣
٤	تسهيلات سياحية لمواجهة مشاكل الجات	مصطفى البدوى	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	١٥٤٠	١٩٩٨/٧/١٣	١٤٤

الموضوع الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :	أشرف محمود
الموضوع الفرعي :	ومصر : قطاع السياحة	رقم العـــدد :	١٢٨٢
المصـــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـدور :	١٩٩٥/٤/١٩

صناعــة السيـاحــة.. وتأثيرات اتفــاقيـة الجات

■ أشرف محمود ★ ■



ان اخضاع التجارة في الخدمات إلي قواعد ومبادىء الجات وما تتضمنه في طياتها من إلزام الدول بفتح أسواقها امام ذلك النوع من التجارة هو التطور الحقيقي للنظام التجاري الدولي خلال الخمسين سنة الماضية.

وقد ادت التغييرات الاخيرة في الاقتصاد العالمي، حيث اصبحت التجارة والتنمية التكنولوجية والاستثمار والخدمات تشكل نظاما متكاملا. إلى تغيير دور الخدمات في عملية التنمية. ان التنامي السريع لقطاع الخدمات لاسيما في اقتصاديات الدول الصناعية والذي أصبح يحتل نسبة 60٪ تقريبا من العمالة والناتج القومي الاجمالي فيها، بل يذهب البعض إلى تقدير انه خلال الثلاثين سنة القادمة ستنخفض نسبة العمالة في القطاع الصناعي بالدول المتقدمة إلى ما لا يتجاوز 10٪ من العمالة الكلية، وإن دل ذلك على شيء فهو يدل على الاهمية المتعاظمة لقطاع الخدمات مستقبلا، وما يكسب تلك الدول بالتالي ميزة نسبية في تجارة الخدمات التي أصبحت تمثل اليوم اكثر من 21,5٪ من التجارة العالمية.

في مصر يمثل قطاع الخدمات أكثر من 50٪ من الناتج القومي في عام 1992، كما يعد أكبر مصدر للعملات الحرة حيث تمثل صادرات قطاع الخدمات 3/4 حصيلة العملات الحرة في عام 1994، بالمقارنة بالصادرات السلعية التي مثلت 1/4 الحصيلة فقط.

ويمكن لتحرير التجارة في الخدمات أن تساعد على تعزيز عملية التنمية إذا تحققت ثلاثة معايير على الاقل هي ما يلي:

1 ـ ينبغي تحقيق هذا التحرير ضمن اطار تعاقدي متعدد الاطراف تكون مصر قادرة فيه على التنفيذ الفعلي لسياسات ترمي إلى تنمية قطاعات الخدمات لديها لتخليص نفسها من الوضع السلبي الحالي، ولاسيما قيامها، إلى الحد الممكن عمليا بتنمية بناء أساسي داعم للخدمات «التي تستند إلى المعرفة» وينبغي للاطار المتعدد الاطراف أن يعترف اعترافا واضحا بمشروعية هذه السياسات بحيث تمتنع الاشارة إليها بوصفها سياسات «غير مبررة» أو غير معقولة «من جانب الشركاء التجاريين الاخرين».

ب ـ أن مصر تحتاج إلى وصول حقيقي إلى أسواق الخدمات العالمية مع مراعاة أوجه ضعفها الجوهري في تسليم حتى تلك الخدمات التي تتمتع فيها بمزايا نسبية. وينطوي ذلك على ما يلي:

1 ـ ضمان وصول الاشخاص إلى البلدان الاجنبية. فالوسيلة الوحيدة لتسليم الخدمات بالنسبة لكثير من البلدان النامية هي من خلال أشخاص يعبرون الحدود الدولية.

2 ـ ضمان وصول مصر إلى المعلومات وشبكات المعلومات، إذ يمكن ذلك البلدان النامية من دخول الاسواق العالمية للخدمات الجديدة، ومن استخلاص قدر أكبر من القيمة المضافة من السلع والخدمات التي تصدرها حاليا.

3 ـ جعل ممارسات الموردين الرئيسيين للخدمات متمشية مع عملية تنمية البلد المضيف وضمان ألا تستبعد هذه الممارسات سواء كانت ممارسات تجارية تقليدية أم الوافدين الجدد من البلدان النامية. ويمكن للاتفاقات المتعددة الاطراف أن تنص على تعاون هذه المؤسسات في السماح لمصر بالوصول إلى الاسواق العالمية. كما ينبغي أعطاء الأولوية للقطاعات ذات الاهمية التصديرية بالنسبة لمصر.

ج ـ من الضروري لمصر أن تحتفظ بحق جعل الوصول إلى أسواقها مشروطا بمساهمة مورد الخدمات الاجنبي في تحقيق أهدافها الانمائية الشاملة، وينطوي هذا على سبيل المثال على الحق في التمييز لصالح الشركات المستعدة للاسهام بهذه المساهمات التي يمكن أن تتضمن نقل التكنولوجيا، والوصول إلى شبكات التوزيع والمعلومات وما إلى ذلك.

إن خصوصية الخدمات السياحية كانت على أجندة جولة اوروجواي، ولوحظ تعدد وترابط تلك الخدمات مع قطاعات أخرى عديدة مما ادي، اولا إلى التفكير في عدم تحديد السياحة كقطاع محدد ولدخال الخدمات السياحية تحت القطاعات الاخرى المتعلقة بها. ولكن اجتمعت مجموعة العمل الخاصة بقطاع السياحة مرتين خلال عام 1990 وتقدمت لمجموعة المفاوضين في قطاع الخدمات بتوصية تؤكد على أن تعددية الخدمات السياحية وخصوصيتها من حيث ضرورة انتقال المستهلك عبر الحدود للحصول على الخدمة، وحيث إن الهدف هو تحرير الخدمات السياحية، يستلزم تناول الموضوع من وجهة نظر المستهلك وبالتالي يبرر اضافة مرفق مستقل بالخدمات السياحية، إضافة إلى أن تناول الموضوع من وجهة نظر المستهلك يؤدي بالقطع إلى تحديد ادق لجميع الخدمات المتعلقة بالخدمات السياحية، إلا ان المباحثات تناولت الموضوع من وجه مورد الخدمات السياحية، وبدلا من تعريف الخدمات السياحية ادخلت اتفاقية الجات مصطلح «السياحة والخدمات المتعلقة بالسفر» وعند تفريغ هذا المصطلح إلى بنود محددة، ظهر القصور الشديد في التعريف بالخدمات السياحية فقد واجهت منظمة السياحة العالمية نفس مشكلة وزارة السياحة المصرية في قبول التعريف المعمول به في البنك الدولي ووزارة التخطيط والبنك المركزي المصري عند احتساب الايراد السياحي. السياحة ليست فقط الانشطة المتعلقة بالسفر، الفنادق والمطاعم، المرشدين السياحيين وأنشطة اخرى كما هو وارد في اتفاقية الجات، ان هذه البنود تمثل حوالي 30٪ فقط من انفاق السائح/ ليلة، كما لا تغطي كل الخدمات السياحية، لكن عدم تحديد تعريف لكلمة اخرى في التعريف السابق يترك المجال مفتوحا لجهود القائمين على هذه الصناعة لبلورة الدائرة الحقيقية للنشاط السياحي. وفقا للمعيار الدولي لتوصيف الانشطة السياحة.

الموضوع الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :	أشرف محمود
الموضوع الفرعي :	ومصر : قطاع السياحة	رقم العـــــدد :	١٢٨٢
المصـــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٥/٤/١٩

هناك حوالى 70 نشاطاً يدخل جزئيا فى توريد تلك الخدمات فى قطاع السياحة كما أن هناك حوالى 70 نشاطا يدخل جزئيا فى توريد تلك الخدمات.

ان النشاط السياحى معقد ويرتبط بكثير من الخدمات الاخرى ويجب تجاوز التعريف الوارد فى اتفاقية الجات لاستبيان الخدمات الاخرى التى تدخل ضمن الخدمات السياحية.

1 ــ أن الدول التى ستستفيد من تطبيق تُحرير تجارة الخدمات عموما والسياحة ـ كصناعة تصديرية فى المقام الاول ــ هي الدولة التى تمتلك المنتج بالجودة المطلوبة وبالسعر التنافسي علي مستوى العالم، وبالتالى يجب أن تمتلك المقومات ولديها المقدرة على توظيف تلك المقومات لإنتاج المنتج المطلوب.

2 ـ ان السياحة تعتمد فى المقام الاول على استخدام وتوظيف المقومات السياحية فى انتاج منتج سياحي والترويج والتسويق لهذا المنتج وبيع المنتج من خلال نظم التوزيع المتخصصة، كما تعتمد ايضا على حرية انتقال الافراد، الاموال والمعلومات مما يوضح كيف ان السياحة ترتبط بجميع الخدمات الاخرى.

3 ــ كثر الحديث عن مقومات مصر السياحية ولكن الواقع الفعلى أن نصيب مصر من السياحة العالمية أقل من 1٪ كما أن الطاقة الحاملة لصناعة السياحة المصرية لا تزيد على 4 ملايين سائح سنويا وحيث إنه لاجدال أن لدى مصر مقومات سياحية فريدة إلا أنها تفتقر إلى امكانية توظيفها لإنتاج منتج سياحي قادر على المنافسة الدولية.

ان مقارنة اداء السياحة المصرية بنظيرها فى أسبانيا واليونان أصبح واردا اليوم فلمصر ميزة مقارنة واضحة إلا أنها لا تترجم إلى واقع فعلى نتيجة قصور يستلزم المعالجة فى امكانية توظيف تلك المقومات، سيتم تناول هذا الموضوع فيما بعد فى هذا التقرير.

ان الهدف الأساسي لاتفاقية «الجات» هو تطوير المناخ الحاكم لحرية السوق ليحصل المستهلك على أفضل السلع والخدمات بافضل الاسعار. ان صناعة السياحة جزء من اتفاقية الجات وينطبق عليها نفس المنهج الفكرى ولكن لوضعه موضع التنفيذ يتطلب تفاوض متعدد الاطراف للتوصل إلى توازن فى التنازلات والمميزات التي تخدم مصالح الاطراف وتحافظ وتركز على العلاقات مع القطاعات الخدمية الاخرى.

ـ ان الفلسفة الحاكمة لاتفاقية الجات هى أن تحرير تجارة الخدمات سيؤدى إلى سهولة التنافس فى ظل سوق حرة تحكمه الشفافية وبالتالى تهدف الاتفاقية إلى إلغاء التمييز والتقييد بالنسبة لجميع المعاملات الخدمية والسبل الأربع الحاكمة لتوريد تلك الخدمات، فأى ميزة لطرف سيصبح من حق جميع الاطراف الموقعة على الاتفاقية.

أ ــ منظمو الرحلات، شركات الفنادق والشركات المتعلقة بنشاط السفر غير الوطنية سيكون لها الحق فى تأسيس وتشغيل شركات فى الدول الاخرى الموقعة على الاتفاقية.

ب ـ فى القطاع الفندقى ستسهل الاتفاقية التوصل إلى التعاقدات الخاصة بعقود الادارة، المعونة الفنية، الاسم التجارى.. إلخ.

جـ ـ ستتمكن الشركات غير الوطنية من توريد خدماتها وفقا لنفس الشروط والضوابط الحاكمة للشركات الوطنية والموردين من الدول الاخرى.

د ـ ستحصل الشركات غير الوطنية على نفس الاعفاءات والمميزات الممنوحة للشركات الوطنية.

هـ ـ ستتمكن الشركات غير الوطنية من نقل موظفيها وتشغيلهم فى شركاتهم المقامة فى البلدان الاخرى.

و ـ كما ستحصل تلك الشركات على حرية فى وسائل الدفع والتحويلات.

1 ــ لأى دولة الحق فى وضع ضوابط وشروط تقييدية للحفاظ على سوق العمالة المحلية، ميزان المدفوعات، البيئة، منع الغش التجارى، الحفاظ على النظام العام، قيم المجتمع والأمن والاستقرار بشكل عام.

2 ـ لقد حصلت السياحة على اكبر اهتمام من الدول، حيث وقعت 97 دولة من 117 دولة، التي وقعت الاتفاقية على التزامات محددة فى قطاع السياحة.

3 ـ يرتكز الفكر إلى أن التحرير فى تجارة الخدمات سيؤدى إلى ازدهار صناعة السياحة ليست فقط عن طريق السماح لوكلاء السفر وشركات الفنادق العالمية للنفاذ والتوسع فى اسواق الدول النامية ولكن ايضا ستفتح الباب أمام الشركات الوطنية الصغيرة والمتوسطة لدخول حلبة المنافسة الدولية فى الاسواق التى لا وجود لها على الاطلاق حاليا.

4 ـ لاجدال أن تحرير التجارة فى السلع والخدمات سيكون فى صالح الدول المتقدمة فى الاجلين القصير والمتوسط، كما أن هذا التحرير لن يحدث فى يوم وليلة بل عملية التحرير طويلة الاجل بطبيعتها وتتطلب مفوضات واستشارات وتتم مراجعتها كل خمس سنوات. لكن المؤكد أن مقدرة مصر على الاستفادة من اتفاقية الجات فى الامدين المتوسط والطويل يعتمد اعتمادا كليا على مدى سرعة تطوير الشركات الوطنية واستيعابها للنظم الحديثة فى التكنولوجيا، المعلومات، الاتصالات، التسويق والتوزيع، ليتمكنوا من المنافسة فى السوق الدولى الذى لا معيار له سوى الجودة والسعر.

☆ المستشار الاقتصادى لوزير السياحة المصرى ومستشار البنك الدولى

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	عبد الفتاح مراد
الموضوع الفرعى :	ومصر : قطاع السياحة	رقم العـــــدد :	
المصـــــــدر :	(كتاب) شرح النصوص العربية ...	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٧

السياحة المصرية :

قد لا يترتب على تنفيذ التزامات مصر فيما يتعلق بتحرير تجارة الخدمات اى أثار سلبية على قطاع السياحة (١) ومن ثم على الايرادات السياحية التى تشكل جانباً هاماً من المتحصلات فى ميزان الخدمات ، بل على العكس من المتوقع ان يشهد قطاع السياحة انتعاشاً كبيراً فى الفترة القادمة تحت تاثير عدة عوامل مترتبة على اتفاقية تحرير تجارة الخدمات واهمها :

أ- أن اتساع حركة التجارة العالمية وبالتالى الانتعاش الاقتصادى المتوقع فى الدول الصناعية المتقدمة سيؤدى بالضرورة إلى انتعاش السياحة العالمية وبالتالى استفادة قطاع السياحة المصرى ، خاصة فى ظل ما تتمتع به مصر من مزايا نسبية فى قطاع السياحة وعلى الأخص ما يوجد بها من أثار فرعونية واسلامية وقبطية ويهودية .

ب- أن السماح بانشاء الفنادق والمطاعم الأجنبية وعمل الوكالات السياحية فى مصر فى خدمات النقل السياحى البرى والنهرى والبحرى سيدعم بلا شك من **كفاية وفعالية الخدمة السياحية فى مصر** ، وسيؤدى إلى جذب العديد من السياح وبالتالى زيادة الايرادات السياحية فى مصر .

جـ- أن تحرير التجارة فى مجال الخدمات السياحية سيتيح للشركات السياحية التواجد فى الدول المتقدمة والاحتكاك بالمنافسة العالمية مما سيؤدى بالضرورة إلى اكتساب المزيد من الخبرة الأجنبية ، واتاحة الفرصة لجلب المزيد من **الأفواج السياحية الأجنبية إلى مصر .**



الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	صبرى عبد السميع
الموضوع الفرعى :	ومصر : قطاع السياحة	رقم العـــــدد :	٤٠٠٥٩
المصـــــدر :	الاهرام	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٨/١/٢٨

السياحة وتحديات الجات

د. صبرى عبدالسميع

رئيس قسم الدراسات السياحية - جامعة حلوان

تحدث الكثيرون عن اتفاقيات الجات التى تمت فى مراكش بالمغرب منذ اكثر من عام وبالتحديد فى شهر ابريل عام ٩٩٤ تحرير تجارة السلع والخدمات بين مختلف دول العالم حيث بدات جولات المناقشات عام ١٩٤٧ حتى انتهت عام ١٩٩٤ فى بإنشاء منظمة التجارة العالمية W.T.O فى مطلع عام ١٩٩٥ ولكن على الرغم مما قيل وكتب عن هذه المنظمة فى مختلف و الا انها مازالت بعيدة عن اذهان عدد كبير من افراد المجتمع من حيث طبيعة تشكيلها وشروط العضوية فيها وبنود الاتفا بها والآثار المترتبة عليها فى مختلف المجالات.

ويهمنى فى هذا المقام ان اركز حديثى حول تاثير الجات على قطاع الخدمات فى مصر وخاصة النشاط السياحى فكما نعلم جميعا أن مصر دولة سياحية لها وزنها السياحى الكبير على مستوى العالم وتتميز بموقع مهمة على خريطة السياحة العالمية فالسياحة تمثل احد الأنشطة الخدمية المهمة التى يترتب عنها اثار اقتصادية ملموسة وإجتماعية وثقافية متعددة الى جانب ما تحدثه من اثار اخرى فى المجتمع. لذلك فإنه من الضرورى أن نتعرف جيدا على الآثار المختلفة الناتجة عن إنضمامنا لمنظمة التجارة العالمية فى مجال السياحة بوجه خاص سواء كانت إيجابية اى نافعة وفى صالح المجتمع المصرى ام سلبية وليست فى صالحه ومن هذا المنطلق فإننى ارى انه فى ظل هذه الاتفاقيات سوف تتنافس الدول النامية مع الدول الصناعية الكبرى تنافسا غير متكافىء نظرا للتباين الكبير فى إمكانياتها وقدراتهم المادية والبشرية والتكنولوجية وسينشب صراع حاد بين الدول المتقدمة وبعضها البعض كالولايات المتحدة الامريكية ودول المنطقة الأوروبية ودول النمور الأسيوية الى غير ذلك من الدول الأمر الذى سيؤدى الى الإضرار بدول اخرى نامية وخاصة فى القارة الافريقية مما يفرض علينا ان نعيد حساباتنا من جديد فى ضوء المتغيرات العالمية الحالية والمتوقعة التى سوف تتسم بالتحدى الشديد والمنافسة القوية.

فقطاع السياحة باعتباره احد قطاعات الدولة الاقتصادية يقع عليه عبء كبير ومسئولية ضخمة لمواجهة هذا التحدى القادم الينا من الدول الاخرى خصوصا بعد ان شهدت السياحة تطورا ملحوظا فى كثير من دول العالم الآن ولذلك فإنه من الواجب علينا أن نرقب بحذر ما يدور على الساحة العالمية من أحداث وتطورات قد تؤثر على النشاط السياحى العالمى وفيما يلى يمكن عرض اهم التأثيرات المتوقعة نتيجة لدخولنا فى فلك السياحة العالمية الحرة:

أولا: سوف يشهد المنتج السياحى المصرى إرتفاعا ملحوظا فى أسعاره لدخول عدد من الشركات السياحية الاجنبية العملاقة فى مجال الاستثمار السياحى وما يترتب على ذلك من توظيف لمنجزات العلم الحديث فى هذا المجال مما ينعكس إنعكاسا إيجابيا على مستوى الأسعار السياحية بشكل عام هذا وإن كان ذلك فى صالح مصر على المدى القريب إلا انه على المدى البعيد سوف سيؤثر على إتجاهات الطلب السياحى على مصر الذى يحركه سلبا وإيجابا بدرجة كبيرة مستوى الأسعار السائلة فى دول المقصد السياحى اى الدول المضيفة.

ثانيا: إتجاه مستوى جودة المنتج السياحى المصرى نحو الارتفاع نتيجة لاهتمام الشركات السياحية الاجنبية التى سوف تدخل الى السوق المصرية باستخدام الانظمة المتطورة ذات التكنولوجيا العالية فى مختلف مراحل العمل السياحى الى جانب اهتمامها بتطبيق الأفكار المتجددة والمتطورة التى تسهم فى تحسين وتطوير الخدمات السياحية وهذا بالضرورة سوف يجعل الشركات السياحية المصرية تتسابق هى الأخرى للدخول فى فلك الشركات الأخرى وبذلك تصبح صناعة السياحة فى مصر قادرة على المنافسة مع الدول السياحية الأخرى.

ثالثا: سوف يترتب ايضا على انضمامنا لإتفاقيات الجات الخاصة بالخدمات السياحية إتاحة فرصة كبيرة امام القوى العاملة المصرية الماهرة والمتخصصة فى هذا المجال للدخول والعمل فى المشروعات السياحية الأجنبية مما يسهم بدرجة كبيرة فى حل مشكلة من اخطر المشكلات الاجتماعية فى هذا العصر وهى مشكلة البطالة التى تواجه المجتمع المصرى هذا الى جانب تحقيق معدلات مرتفعة فى متوسطات دخول العاملين فى القطاع السياحى بشكل عام.

رابعا: إرتفاع مستوى اداء العنصر البشرى الوطنى فى الشركات السياحية المصرية نتيجة لدخول هذه الشركات فى منافسة شرسة مع الشركات الأجنبية فلا تجد الشركات المصرية حلا لهذا الموضوع الا بالاعتماد على الذات والاهتمام برفع مستوى اداء العاملين فيها من خلال التدريب الداخلى والخارجى لمواكبة التطورات المتلاحقة التى تحدث فى الأسواق السياحية العالمية.

خامسا: حدوث إنخفاض فى حجم العرض السياحى فى مصر نتيجة للدخول فى دائرة المنافسة العالمية وخروج بعض الشركات السياحية المصرية من السوق السياحية لعدم قدرتها على مواجهة هذه المنافسة التى تعتمد على تقديم خدمات وبرامج سياحية رفيعة المستوى ومتميزة نظرا لتكلفتها العالية مما يؤثر سلبا على بعض الجوانب الاقتصادية والاجتماعية فى المجتمع نتيجة لتحول هذه الشركات الى انشطة اخرى أكثر امانا من النشاط السياحى واقل ربحية. لذلك فإننا يجب ان نستعد من الآن بكافة الوسائل والسبل والامكانيات المتاحة لتاهيل واعداد كوادر بشرية قادرة على ادارة اليات صناعة السياحة بمفهوم جديد وفكر متطور يحمل ابعادا كثيرة اهمها:

- ضرورة اعطاء الادارة المصرية فى مختلف مجالات العمل السياحى مزيدا من الحرية فى إتخاذ القرارات السليمة والمناسبة لمواجهة المواقف المختلفة وتطوير هذا النشاط وايجاد المناخ المناسب للإبداع والتطوير والابتكار.
- زيادة حوافز الاستثمار السياحى لتشجيع رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية للدخول بجدية دون خوف او تردد فى مجالاته المختلفة بشكل يخدم احتياجات واتجاهات الطلب السياحى العالمى التى تتغير دائما بشكل مستمر.
- الاستفادة بالتسهيلات الجمركية التى اقرتها الدول الصناعية التى تقضى بتثبيت التعريفة الجمركية على وارداتها لتنمية الصادرات المصرية الى هذه الدول من السلع السياحية كالعاديات والهدايا التذكارية ويتطلب ذلك تطوير هذه الصناعة المهتمة المرتبطة بالسياحة لما تحققه من عوائد اقتصادية كبيرة الى جانب دورها الدعائى لمصر فى الخارج.
- التركيز على إعطاء العنصر البشرى فى قطاع السياحى الأولوية من حيث تاهيله وتدريب ورفع مستوى أدائه وتنمية قدراته الفنية والادارية بما يتفق مع متطلبات القرن الحادى والعشرين.
- الاهتمام بحل المشكلات التى يواجهها قطاع السياحة فى مصر حلا جذريا بدلا من الاعتماد على المسكنات الوقتية واهمها مشكلة المرافق الأساسية والخدمات السياحية وكذلك مشكلة التلوث بانواعه المختلفة المائى والهوائى والبصرى والضوضائى التى اصبحت ظاهرة غير حضارية فى مجتمعنا المصرى تشوه الصورة السياحية لمصر هذا الى جانب التصدى بكل قوة لمشكلة الإرهاب للقضاء عليها نهائيا لتوفير الأمان والأمن والإستقرار باعتبارها العنصر الحقيقى للجذب السياحى فى اى دولة من الدول السياحية.

الموضوع الرئيسى : الجات
اسم كاتب المقال : مصطفى البدوى
الموضوع الفرعى : ومصر : قطاع السياحة
رقم العـــدد : ١٥٤٠
المصـــدر : (مجلة) الاهرام الاقتصادى
تاريخ الصـدور : ١٩٩٨/٧/١٣

تسهيلات سياحية لمواجهة مشاكل «الجات»

مصطفى البدوى

تخفض التسهيلات السياحية اذا توافرت بقدر كاف مشاكل «الجات» بجانب القضاء على كل المعوقات التى تحول او تؤخر من تقدم العمل السياحى، وهما بحسب الاصل أهم شرطين من شروط تقدم السياحة الدولية - كما يرى الدكتور صلاح عبد الوهاب مقرر لجنة السياحة والجات بالمجلس القومى للانتاج والشئون الاقتصادية - مضيفا أن تحرير تجارة الخدمات السياحية وتشجيع اطالة مدد الاقامة بعد ذلك يعدان شرطين من الشروط الاساسية للتنمية السياحية.

واضاف أن منظمة الجات فى سعيها المشترك مع منظمة السياحة العالمية تهدف إلى التوسع فى النشاط السياحى كنوع من تجارة الخدمات.

واكد أن تطبيق اتفاقية تجارة الخدمات (الجاتس) على السياحة يثير عدة مشكلات أهمها:

■ مبدأ الدولة الاولى بالرعاية، لانه يتضمن اعطاء أهمية متساوية لقطاعات السياحة الدولية والداخلية ، الامر الذى قد يرتب بعض المشاكل فى التطبيق كما أن بعض الدول لا تزال تتبنى كثيرا من المحددات النقدية أو الجمركية ، أو بالنسبة لاجراءات الدخول.

■ أن تطبيق مبدأ النهى عن الاغراق السائد فى التجارة الدولية يمكن ان يؤدى إلى مشكلات ، فما يسود السياحة من مبدأ عن منتج واحد باسعار مختلفة فى وقت معين فى بعض الدول هو مبدأ واسع الانتشار ومسلم به وكذلك فإن هناك أسعارا مختلفة لمجموعات مختلفة من العملاء فى السياحة.

■أن مبدأ عدم السماح بالدعم الحكومى للتجارة الدولية يحتاج إلى معالجة خاصة فى السياحة. فبالرغم من ان الدعم الحكومى يؤدى إلى الاخلال بالمنافسة فإنه يبدو من الصعوبة بمكان الاستغناء كلية عن الدعم الحكومى فى السياحة ، اما فى صورة حوافز مالية او ضرائبية للتنمية او في صورة التنشيط السياحى والدعاية على المستوى القومى بمعرفة جهاز السياحة الرسمى التابع للدولة.

واضاف الدكتور صلاح عبد الوهاب انه يجب عدم اغفال الاتجاه الجديد نحو تغلغل القطاع الخاص فى التنشيط السياحى اى ان يشارك قطاع الاعمال الخاص الدولة فى الانفاق على دعم الصورة السياحية للدولة فى الخارج وتنشيط الحركة السياحية من الاسواق الخارجية إلى دولة المقصد على المستوى القومى.

وقال ان ثمة اتجاها واضحا فى الدول النامية نحو اعطاء دور اكثر فعالية للقطاع الخاص فى التنمية السياحية. اما فى الدول المتقدمة فإن السياحة نشأت أصلا فى أحضان القطاع الخاص.

وقال انه فى مجال تطبيق (الجاتس) فإن التجارة الدولية يسودها كثير من اجراءات المعاملة غير العادلة فضلا عن اجراءات الحماية ونقص الشفافية.

ففي السياحة تؤثر المحددات المفروضة فى أعمال الشركات السياحية باشكال عديدة مثل:

■ قدرة الشركات على تحريك العاملين إلى دولة أجنبية [انتقالات العاملين بين الفروع المختلفة للشركات].

■انشاء وادارة فروع بالخارج.

■اتمام المدفوعات النقدية والتحويلات.

■ استخدام العلامات التجارية وغير ذلك

وحتى مع تنفيذ كل ماتتطلبه الدولة من اجراءات لممارسة اعمال فيها، فانه قد يمتنع على المنشاة السياحية الاجنبية (كفندق او شركة سياحية أو مطعم او شركة نقل) ممارسة اعمالها اذا أرتات الدولة انها ليست فى حاجة ، اقتصادية، إلى هذا النوع من الاعمال ومع ان الاتفاقية تتضمن تغطية كاملة وتنطبق على كل القطاعات الخدمية فإن تطبيقها على قطاع السياحة يعنى مايلى:

□ ان منظمى الرحلات والفنادق وشركات السياحة والسفر فى مختلف الدول يستطيعون مد عملياتهم الى الدول الاخرى .

□ تسهيل عملية عقود الادارة فى الفنادق واتفاقات المساعدة الفنية ، والتراخيص وبراءات الاختراع .

□ ان شركات الخدمات الاجنبية تستطيع بيع خدماتها بنفس الشروط وتحت نفس الظروف السائدة بالنسبة لشركات الخدمات الوطنية .

□ يمكن لهذه الشركات ان تنقل عامليها إلى اى دولة أجنبية للعمل فيها دون قيود .

□ استطاعة الشركات ان تنفذ تحويلاتها الدولية ومدفوعاتها وفقا للاتفاقات السارية دون قيود.

قطاع الملكية الفكرية

الجات

ومصر

قطاع الملكية الفكرية : عام

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	الجات والملكية الفكرية	علاء كمال	(كتاب) الجات ونهب الجنوب	٦	١٩٩٦	١٤٥
٢	ضرورة تشريع حقوقنا المستثناة فى اتفاقيات الجات	حمد حسام محمد	الاهرام	٣٩٨٥٨	١٩٩٦/١/٢٢	١٤٨
٣	حماية حقوق الملكية الفكرية	وفاء طولان	العالم اليوم	٢٠١٤	١٩٩٧/٩/١٤	١٤٩
٤	الجوانب المتعلقة بالاتجار فى حقوق الملكية الفكرية	البنك الدولى	تقرير عن التنمية فى العالم		٩٩/٩٨	١٥٣
٥	موجز اتفاقية الاوجة التجارية لحقوق الملكية الفكرية	سيد عبد القادر	(كتاب) سلسلة ادارة القدرة التنفاسية		١٩٩٨	١٥٤

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	علاء كمال
الموضوع الفرعى :	ومصر:قطاع الملكية الفكرية:عام	رقم العـــــدد :	
المصـــــدر :	(كتاب) الجات ونهب الجنوب	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٦

الجات والملكية الفكرية

تعد الملكية الفكرية من القضايا الجديدة التى حرصت الدول الصناعية المتقدمة على إدخالها فى إطار مفاوضات دورة أورجواى ، ويقصد بالملكية الفكرية براءات الإختراع والعلامات التجارية وحقوق المؤلف ، وليس من العسير ان ندرك اهتمام الدول الصناعية المتقدمة بإدخال هذه القضية للمفاوضات متعددة الأطراف ، فإن النسبة الساحقة من براءات الاختراع والعلامات التجارية الشهيرة والمؤلفات والمصنفات الفنية المبتكرة تمتلكها تلك الدول .

وتجدر الاشارة هنا الى انه خلال السبعينات لم تتمكن الدول النامية من الحصول إلا على ٦٪ فقط من ٣,٥مليون براءات إختراع ، أما الشركات المتعددة الجنسيات فقد أمكنها الحصول على أكثر من ٨٠٪ من هذه البراءات (٤٥).

ومنذ الثمانينيات أصبحت مسألة السلع المقلدة أو الغش فى العلامات التجارية وسرقة براءات الاختراع أو حقوق المؤلف من أهم المشاكل التجارية الدولية للدول الصناعية بصفة عامة والولايات المتحدة بصفة خاصة ، فى الوقت الذى كانت تنظر فيه تلك الدول لحماية هذه الحقوق كمسألة فنية فى المقام الأول وليس كسياسة تجارية لها تأثير فعال على القدرات التنافسية لهذه الدول ، تبينت هذه الدول أخيرا ان عملية التقليد فى مجال الملكية الفكرية تؤثر بالسلب على تجارتها الدولية بنفس درجة تأثير بعض الانشطة التقليدية ، ومن ثم لجأت هذه الدول لمحاربة عمليات التقليد عن طريق عدد من الاتفاقات تم إبرامها من خلال المنظمة العالمية للملكية الفكرية (Wipo) وتضطلع هذه المنظمة بمسئولية النهوض بالنشاط الفكرى والابداعى وتيسير نقل التكنولوجيا الى البلدان النامية لدفع عجلة التنمية الاقتصادية الاجتماعية والثقافية فيها . وتدير الويبو ٢٣ أتحادا لمعاهدات أو اتفاقيات متعددة الأطراف فى مجال حماية الملكية الفردية على رأسها: اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية ، واتفاقية برن لحماية الأعمال الأدبية . وفى تقدير كثير من الدول الصناعية – تحت ضغط رجال الأعمال فى دولها – ان الاتفاقات الموجودة حاليا فى إطار الويبو غير مقنعة ، واثبتت عدم صلاحيتها فى إيجاد رقابة فعالة على عمليات التقليد فى مجال الملكية الفكرية ، وان هناك إجراءات أو أحكاما اقوى لحقوق الملكية الفكرية من السهل إعتمادها فى إطار الجات عنه فى إطار الويبو للأسباب التالية :

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	علاء كمال
الموضوع الفرعى :	ومصر:قطاع الملكية الفكرية:عام	رقم العـــــدد :	
المصـــــــدر :	(كتاب) الجات ونهب الجنوب	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٦

١- ان الجات لها الية أسهل لاعتماد إجراءات أو أحكام جديدة ، حيث ان اعضاء الجات لم يشكلوا مجموعات تصويت بسبب اختلاف مصالحهم الاقتصادية فى مختلف المجالات التجارية التابعة لمفاوضات الجات .

٢- إن الإطار الواسع للمفاوضات التى تجرى فى جولات الجات تمنح فرصة أكبر للتوصل الى اتفاق عام على أى مشروع . ويشجع على أقصى مشاركة فى المناقشات .

٣- ان احكام الجات الخاصة بفض المنازعات ، تعتبر بصفة عامة أفضل من مثيلتها الواردة فى اتفاقيات الويبو والتى تستدعى نقل الخلافات أمام محكمة العدل الدولية .

وحاولت الدول الصناعية من خلال إدماج الملكية الفكرية فى مجال الجات معالجة عدة مشكلات منها :

* الغش التجارى وسرقة الاعمال الفنية والأدبية والعلمية وسرقة براءات الاختراع ، وهذه السرقات منتشرة على نطاق واسع فى بعض بلاد شرق آسيا والتى تقوم فيها صناعات بأكملها على أساس تقليد العلامات التجارية العالمية فى صناعة الملابس والساعات والافلام والأشرطة السينمائية والتلفزيونية .
* عدم وجود حماية قانونية كافية للملكية الأدبية فى عدد كبير من البلاد وعدم وجود وسائل فعالة متاحة فى تلك البلاد لتعويض صاحب الملكية الأدبية أو حمايته عند وقوع اعتداء على مؤلفاته.
* وجود بعض القيود على عرض بعض المصنفات الادبية والفنية الاجنبية لكيلا تزاحم الأعمال المماثلة الوطنية .

وأسفرت دورة أورجواى فى مجال حماية الملكية الفكرية والأدبية والصناعية عن إقرار المبادئ الآتية :

أولا: تطبيق مبدأ المعاملة الوطنية : بمعنى ان تكون الحماية لصاحب الملكية الاجنبى مماثلة لما تمنحه الدولة من حماية للمالك الوطنى .

ثانيا: تطبيق شرط الدولة الأولى بالرعاية بمعنى انه إذ منحت إحدى الدول ميزة للمالك الاجنبى من بلد معين ، فإن نفس الميزة تسحب تلقائيا على الملاك من البلاد الاخرى .

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	علاء كمال
الموضوع الفرعى :	ومصر:قطاع الملكية الفكرية:عام	رقم العـــــدد :	
المصـــــــدر :	(كتاب) الجات ونهب الجنوب	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٦

ثالثا: تقرير حماية لاتقل عن عشرين سنة لبراءات الاختراع ، ولاتقل عن عشر سنوات بالنسبة للعلامات التجارية والتصميمات الصناعية إلا فى حالات استثنائية .

رابعا: تعديل التشريعات الداخلية فى الدول الأعضاء فى الاتفاقية على النحو الذى يوفر حماية فعالة لأصحاب الملكية الادبية والفنية والصناعية بما فى ذلك تقرير مبدأ التعويض وإعدام المنتجات المزيفة ووقف الاعتداء .

وتسمح الاتفاقية باستثناء براءات الاختراع إذا كان ضروريا لحماية حياة وصحة الانسان والحيوان والنبات ، أو للحد من الاضرار المدمرة للبيئة ، كذلك تستثنى الوسائل التحليلية والعلاجية والجراحية لمعالجة الانسان والحيوان .

وتسمح الاتفاقية بتأخير تنفيذها لمدة سنة من انشاء منظمة التجارة العالمية بالنسبة للدول الصناعية ، ولمدة ٤ سنوات إضافية بالنسبة للدول النامية والدول التى تمر بمرحلة تحول اقتصادى ، باستثناء المعاملة المحلية وإلتزامات المعاملة التفضيلية والناجمة عن اشتراكها لاى من تلك الدول فى تكتل اقليمى ، وتمنح الاتفاقية للبلدان النامية فترة سماح ٥ سنوات فى المجالات التكنولوجية غير المحمية حليا ، فيما تمنح البلدان الأقل نموا ١٠ سنوات ، مع امكانية التمديد ، الغاية .



الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	حمد حسام محمود
الموضوع الفرعى :	ومصر:قطاع الملكية الفكرية:عام	رقم العـــــدد :	٣٩٨٥٨
المصــــــدر :	الاهرام	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٦/١/٢٢

ضرورة تشريع حقوقنا المستثناة فى اتفاقيات الجات

د . حمد حسام محمود لطفى

استاذ بحقوق بنى سويف جامعة القاهرة

بدا فى الاول من يناير سنة ١٩٩٦ إلتزام الدول الاعضاء فى منظمة التجارة العالمية بتطبيق نصوص إتفاقية الجات فى مجال الملكية الفكرية، وبات من حق جهاز تسوية المنازعات طبقا للمادة الثانية من الملحق الثانى من الوثيقة الختامية لجولة أورجواى ، بشان القواعد والإجراءات التى تحكم تسوية المنازعات، ان يباشرعمله للتاكد من إلتزام كل الدول الأعضاء فى هذه الإتفاقية بما ورد فيها من نصوص تشريعية ملزمة، وفرض تطبيقها بهدف التسوية الفورية للحالات التى يرى فيها أحد الاعضاء أن اجراء صدر من عضو اخر يضر بالمصالح الخاصة به بصورة مباشرة او غير مباشرة. ويتم هذا كله فى إطار منظمة التجارة العالمية التى تتمتع بشخصية قانونية مستقلة تخولها الحق فى لعب الدور الرئيسى فى التوجيه والأشراف على النظام التجارى الدولى الجديد. شوبذلك بات منطقيا الحديث عن اتفاقيات الجات ١٩٩٤ التى عهد إلى هذه المنظمة بالسهر على تنفيذ ماورد فيها وهى الإتفاقيات التي بلغ عددها ثماني وعشرين اتفاقية . تقع فى حوالى اربعمائة واربعين صفحة من القطع الكبير . تتدرج تحت مجموعات ثلاث وهى التجارة السلعية، وأمور التجارة فى بعض القطاعات السلعية، مثل السلع الزراعية والمنسوجات والملابس الجاهزة، والخدمات فضلا عن إتفاق مهم يتعلق بموضوعات التجارة المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية. وضمت الوثيقة الختامية لدورة أورجواى ثلاثة ملاحق ، اولها يتعلق بالتجارة فى السلع ٣٠ ملاحق، والخدمات والجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية، والثانى يتصل بالقواعد والإجراءات التى تحكم، تسوية المنازعات والثالث خاص بالية السياسة التجارية. وتحكم هذه الإتفاقيات جميعها التجارة الدولية الآن، وتقوم أساسا على إحترام مبدأى المعاملة الوطنية للاجانب ومعاملة الدول الاعضاء لبعضها معاملة لا تقل عما تمنحه لأى دولة اخرى من مزايا وتفضيلات «شرط الدولة الاكثر رعاية».

وقد اكد وزير الإقتصاد والتجارة الخارجية ان عضوية مصر فى إتفاقية الجات منذ عام ١٩٧٠ ومشاركتها فى صياغة النصوص الواردة فى الإتفاقيات المختلفة الواردة فى الوثيقة الختامية التى تضمنت نتائج جولة مفاوضات اورجواى جعل لها الحق فى الإنضمام كعضو أصلى فى منظمة التجارة العالمية بعد ان تقدمت بجداول للتنازلات الجمركية وجداول إلتزامات فى مجال الخدمات تم قبولها من باقى اطراف الجات ولا يستند هذا التاكيد إلا إلى صريح نص المادة الحادية عشرة فقرة اولى من اتفاقية مراكش لانشاء منظمة التجارة العالمية الموقعة فى مدينة مراكش بالمملكة المغربية فى ١٥ من ابريل سنة ١٩٩٤.

ولعل اهم الملاحق التى تعنينا فى هذا المقام هو الإتفاقية المدرجة بالملحق الاول «ج» المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية، والواجبة التطبيق على حقوق المؤلف والحقوق المجاورة لها، والعلامات التجارية، والمؤشرات الجغرافية والنماذج الصناعية، وبراءات الاختراع، والدوائر المتكاملة، والمعلومات غير المفصح عنها، والرقابة على الممارسات غير التنافسية فى التراخيص العقدية، فضلا عن جزء تنفيذى لهذه الحقوق يتضمن إجراءات وجزاءات مدنية وإدارية وتدابير مؤقتة وحدودية فضلا عن إجراءات جنائية ونصوص اخرى متفرقات. وقد سمحت هذه الإتفاقية للبلدان النامية الاعضاء بتاخير تاريخ تطبيق هذا الاتفاق لفترة زمنية مدتها اربع سنوات اعتبارا من الاول من يناير سنة ١٩٩٦، قابلة للإمتداد لفترة إضافية مدتها خمس سنوات بالنسبة لبراءات الإختراع فى مجال الادوية والمنتجات الكيماوية الزراعية. ويبقى ان الحصول على هذه المدة الاضافية مرهون بموافقة مجلس الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية فى ضوء ماتم تنفيذه من قبل الدولة النامية المعنية فى هذا الصدد. وقد اكد رئيس اللجنة المشتركة للجان المعنية بمجلس الشعب والتى شكلت بقرار من مجلس الشعب فى ٢٠ من مارس سنة ١٩٩٥ فى تقريره الذى عرض على المجلس «ملحق المضبطة الجلسة، ٧٤ فى ١٦ من ابريل سنة ١٩٩٥ ص ٧٧» ان مصر قد حصلت على هذه الفترة الزمنية لمواجهة ارتفاع تكلفة الحصول على التكنولوجيا وارتفاع أسعار الدواء والمواد الغذائية على وجه التحديد . وقد حضر هذه اللجان وزير الاقتصاد وممثلون لكل الجهات المعنية وبعد ثلاثة اجتماعات انتهت اللجنة المشتركة لمجلس الشعب الى ما تقدم واكد هذا المعنى صراحة وزير الإقتصاد والتجارة الخارجية «مضبطة الجلسة الرابعة والسبعين ، ١٦ من ابريل سنة ١٩٩٥ ص ٢٠» ورئيس مجلس الوزراء عند تعقيبه على هذا التقرير «مضبطة الجلسة الرابعة والسبعين ، ١٦ من ابريل سنة ١٩٩٥ ص ٤٧».

واذا كان الامر بشان تاريخ الإلتزام بالتنفيذ الذى بدا بالفعل بالنسبة لمنظمة التجارة العالمية فى الاول من يناير سنة ١٩٩٥، وبالنسبة لإتفاقية الملكية الفكرية فى الأول من يناير سنة ١٩٩٦ . فإن النظام الدستورى المصرى يتميز بخصوصية ينفرد بها مفادها منح مثل هذه الاتفاقيات الدولية «قوة القانون الداخلى» بعد الإنضمام إليها والتصديق عليها ونشرها وفقا للأوضاع المقررة. ولما كانت اتفاقية منظمة التجارة العالمية قد بدا نفاذها باثر رجعى بملاحقها الثمانية والعشرين فى مصر ، طبقا لقرار نشرها فى الجريدة الرسمية الصادر فى ١٧ من مايو سنة ١٩٩٥ من وزير الخارجية «قرار رقم ٤٢ لسنة ١٩٩٥» إعتبارا من الأول من يناير سنة ١٩٩٥ فإن مفاد ذلك انها قد أصبحت منذ هذا التاريخ قانونا وطنيا واجب التطبيق. وقد استقر الفقه والقضاء فى مصر على إلتزام القاضى الوطنى بتطبيق هذه الإتفاقية بكل ماورد فيها من إلتزامات محددة قابلة للتنفيذ بذاتها باعتبارها قانونا وطنيا منشورا فى الجريدة الرسمية للدولة. حيث لم يرغب المشرع الدستورى المصرى فى طلب اصدار قانون داخلى للنفاذ الوطنى للاتفاقيات الدولية كما فعلت الكثير من الدول، بل اكتفى بمجرد نشر الإتفاقية الدولية فى الجريدة الرسمية الوطنية لتنفذ فى حق مصر. وهذا هو ماحدث بالفعل بالنسبة إلى إتفاقيات الجات. وعلى هذا الأساس لم يعد هناك مجال لإستصدار اية تشريعات اضافية او التعديل فى التشريعات القائمة، إلا بهدف واحد وهو الاستفادة من الاحكام الإستثنائية المقررة للبلدان النامية فى هذا الشان والمتمثلة اساسا فى الاستفادة من فترات زمنية إنتقالية لا تلتزم هذه الدول خلالها بتوفير حماية من اى نوع لكل ما لا تحميه بالفعل بموجب تشريعاتها الوطنية المعمول بها لحظة النفاذ الدولى، فإذا انتهت هذه الفترات وجب التطبيق الكامل والحرفى لكل ما ورد فى هذه الإتفاقيات توحيدا للقواعد الحاكمة للتجارة الدولية.

وللاسف فمازال هذا البعد الدستورى غائبا عن الساحة، ومازال البعض يتجاهل وجود نص المادة ١٥١ من الدستور المصرى الحالى الصادر عام ١٩٧١ سالفة الذكر ، دون إبداء سبب وجيه لهذا التجاهل، وقد ترتب على هذا المسلك المعيب ان أصبح سيف العقوبات مسلطا على رقبة مصر من قبل منظمة التجارة العالمية التى لن تسمح لمصر بان تتجاهل إلتزاماتها الدولية حيث انضمت وصدقت على إتفاقيات الجات، او إلتزاماتها الوطنية حيث عجلت بتنفيذ إتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية فى مصر ليبدا العمل بها لديها فى الاول من يناير سنة ١٩٩٥ قبل تاريخ الالتزام الدولى بتنفيذها فى الأول من يناير سنة ١٩٩٦. والامل مازال قائما فى ان تدرك اللجان المصرية الرسمية للجات التى شكلت وتضم عددا من الممثلين الرسميين للجهات المعنية هذه الحقيقة وتحزم أمرها وأن تضطلع بمهامها دون ان تضيع الوقت فى شأن بحث مسألة جدوى الاخذ بالفترات الانتقالية او التخلى عنها حيث حسم هذا الموضوع بداية لدى حصول الحكومة على موافقة مجلس الشعب على إنضمام مصر إلى إتفاقيات الجات عام ١٩٩٤، فلم يعد من حق اى شخص مهما علا شانه ان يغير إرادة مجلس الشعب التى اعلنها بالموافقة على هذا الإنضمام بناء على تاكيد من السلطة التنفيذية ممثلة فى رئيس اللجنة المشتركة بمجلس الشعب ووزير الإقتصاد والتجارة الخارجية ورئيس مجلس الوزراء على ان مصر قد حصلت بالفعل على اقصى فترة إنتقالية متاحة طبقا لإتفاقيات الجات عام ١٩٩٤، ولم يعد امام مصر سوى ان توجه إلى المنظمة العالمية للتجارة كل الإخطارات المناسبة المنصوص عليها فى نصوص الملحق ١٠ ج» من إتفاقيات الجات عام ١٩٩٤ الخاص بالملكية الفكرية.

فندرا بذلك تمسك الدول الاعضاء بان هذه الإتفاقية بما فيها من نصوص تشريعية ملزمة قد أصبحت، كغيرها من إتفاقيات الجات الموقعة فى دورة اورجواى ، قانونا وطنيا تلتزم المحاكم الوطنية بتطبيقه، التزام منظمة التجارة العالمية بتوقيع العقوبات على من يخالفه، وبدون توجيه هذه الإخطارات لن يكون من حق مصر التمسك باية حقوق تقررت لمصلحة البلدان النامية. وهذا كله يؤكد حتمية تدخل الحكومة دون إبطاء باصدار التشريعات الوطنية التى تضمن لها اقصى استفادة من الفترات الإنتقالية والمميزات المتاحة للبلدان النامية مع إخطار منظمة التجارة العالمية بذلك. وننوه بالا حاجة إلى اصدار قوانين جديدة لتعديل القوانين القائمة حيث عدلت بالفعل كل القوانين القائمة بنشر هذه الاتفاقيات فى الجريدة الرسمية المصرية ومفاد ذلك ان الذى نرجوه هو إفصاح الدولة رسميا عن نيتها فى الإستفادة من الحقوق المقررة للبلدان النامية فى إتفاقيات الجات. وليس سكوتها إلا عزوفا عن هذه الإستفادة لا يرتضيه من يجعل مصلحة مصر فوق الرؤوس والاعناق. فهل من مجيب لهذه الدعوة الصادقة التى تستند إلى صريح نص المادة ١٥١ من الدستور المصرى الحالى الصادر عام ١٩٧١ والمقطوع فقها وقضاء والفتاء بانها تجعل للإتفاقيات الدولية قوة القانون الداخلى بمجرد نشرها فى الجريدة الرسمية المصرية؟! الا هل بلغت اللهم فاشهد.

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	وفاء طولان
الموضوع الفرعى :	ومصر:قطاع الملكية الفكرية: عام	رقم العـــــدد :	٢٠١٤
المصـــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٧/٩/١٤

عصر الجات و« العالم اليوم »

منذ عامين ونصف العام انعطف العالم نحو منحنى جديد فى التجارة العالمية ، هذا المنحنى أطلق عليه «عصر الجات» وهو العصر الذى يحمل بصمات جديدة ستقود العالم فى القرن القادم وتضع حلولا للمشاكل التى نشبت منذ قيام الحرب العالمية الأولى فى بدايات القرن العشرين ويراود البشرية الأمل فى أن تضع هذه المعادلة الجديدة حلولا للمشكلات التى أدت إلى نشوب الحروب والصراعات الدولية والاقليمية والمحلية من جراء النزاع على التجارة العالمية أو السيطرة على مصادر المواد الخام.

ومع ذلك فــإن أغلب دول العــالم حــتى التى انضـمت إلى الجــات لم تعط هذا الانعطاف الدولى الكبــير حــقــه فى المناقشة والتحليل فالتحولات الجذرية التى تضمنتها «الجات» خطيرة حقا ويمكن أن تساهم فى ايجاد نظام دولى مغاير لجميع الأنظمة التى عرفها العالم من قبل.

لذلك دعت «العالم اليوم» نخبة من المفكرين وكبار الاقتصاديين لمناقشة وتحليل الدهاليز التى تنطوى عليها اتفاقيات الجات بفروعها المختلفة البالغة 28 فرعا حتى للان ولكى يعرضوا آراءهم وتصوراتهم ويلقوا الضوء على هذا العصر الجديد.

وكان من الطبيعى أن يرأس ندوة «العالم اليوم» الرجل الذى قام بمتابعة كل الخطوات التى تمت منذ بدء «جولة أوروجواى» حتى الموافقة على انضمام مصر لهذا النظام الدولى الجديد.. وهو الدكتور يسرى مصطفى الذى شغل منصب وزير الاقتصاد فى مصر لأطول فترة فى السنوات الأخيرة والذى يعتبر الأب الروحى للجات فى مصر حيث شارك فى الجزء الأكبر من الندوات والاجتماعات والمؤتمرات التى بحثت وناقشت هذه القضية الحيوية وهو يرأس حاليا بنك مصر أمريكا الدولى.

كما استضافت مائدة حوار «العالم اليوم» كوكبة من الخبراء والمختصين المعنيين.

عصر الجات وتأثيره على مصر وانتاجها الصناعى والزراعى هو الموضوع الذى تطرحه «العالم اليوم» فى هذه الندوة التى تنشر وقائعها اليوم والأيام التالية.

حماية حقوق الملكية الفكرية
الترف القاتل!

د. على حبيش: الاتفاقية للاقوياء.. ونحن عاجزون عن الابتكار

محمد مأمون: ■ اليابان تصدر لنا بـ 800 مليون دولار وتستورد 100 مليون واستثماراتها 140 مليونا

ادارة الندوة

سعد هجرس

اعدها للنشر

وفاء طولان

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	وفاء طولان
الموضوع الفرعى :	ومصر:قطاع الملكية الفكرية: عام	رقم العـــــدد :	٢٠١٤
المصـــــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـدور :	١٩٩٧/٩/١٤

د. ابراهيم فوزى : 3 مليارات جنيه فى صناعة الدواء مهددة بالضياع

د. يسرى مصطفى : الاتفاقية زادت من صعوبة ومن اعباء نقل التكنولوجيا

فرضت اتفاقية الجات تحديات جديدة فى مختلف المجالات.. تناولت «العالم اليوم» عددا منها فى حلقاتها السابقة فى اطار ملف الجات.. واليوم نتناول قضية بالغة الخطورة رغم ان البعض ينظر اليها من منطلق انه نوع من الترف .. لكنه الترف القاتل.

قضيتنا اليوم هى حماية حقوق الملكية الفكرية وهى مثار خلاف حاد بين الدول المتقدمة والنامية بل انها ربما تكون القضية الاكثر تعقيدا فى مفاوضات الجات.

تحدث فى هذه القضية من خلال سلسلة ندوات العالم اليوم الدكتور يسرى مصطفى وزير الاقتصاد السابق ورئيس بنك مصر امريكا الدولى والدكتور على حبيش رئيس اكاديمية البحث العلمى الاسبق ونقيب العلميين ومحمد مأمون الوزير المفوض التجارى والدكتور ابراهيم فوزى رئيس هيئة الاستثمار.

بدأ الحديث الدكتور يسرى مصطفى قائلا ان حقوق الملكية الفكرية تنقسم الى قسمين رئيسيين الاول يتعلق بالملكية الفنية والادبية والثانى يتعلق بحقوق الملكية الصناعية مثل براءات الاختراع.

وتتضمن الاتفاقيات الدولية السارية بالفعل المبادئ والمعايير الاساسية لحماية مختلف حقوق الملكية والادبية الفنية والصناعية، فهناك اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية الموقعة عام 1983 واتفاقية برن لحماية الاعمال الادبية والفنية عام 1986، واتفاقية واشنطن للدوائر المتكاملة عام 1989 واتفاقية روما لحماية الانتاج الفنى عام 1961 الى جانب وجود هيئة دولية تتولى وضع معايير لحماية الملكية الفكرية هى WIPO.

وقد اعترضت الدول المتقدمة على هذه الاتفاقيات بدعوى انها تفتقر الى معايير وقواعد واضحة لتوفير الحماية كما طالبت بوضع احكام تفصيلية لتطبيق وتنفيذ الحماية الى جانب مكافحة الاتجار بالسلع المقلدة.

اما الدول النامية فكانت تطالب بالاكتفاء بوضع القواعد العامة لان التفاصيل موجودة بالفعل لدى المنظمة الدولية لحماية حقوق الملكية الفكرية وانتهى التفاوض الى عقد اتفاق دولى يتضمن ثلاث قضايا.

الاولى : حماية حقوق الملكية الادبية والفنية

الثانية : حماية الملكية الصناعية

والثالثة : مكافحة الاتجار فى السلع المقلدة

نشر التكنولوجيا

د. على حبيش اتفاقية الجوانب التجارية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية وقعت عليها 117 دولة من بينها 87 دولة نامية و 30 دولة متقدمة ولذلك كانت المفاوضات غير متكافئة.

ونحن ندرك ان 90٪ من الملكية الفكرية متمثلة فيما يخرجه التفكير الانسانى ويتحول الى سلعة او خدمة اذن فهى تكنولوجيا.

والتكنولوجيا فى ابسط تعريف لها هى تطبيق المعرفة وقد جاءت اتفاقية الجات ملزمة بالنسبة للملكية الفكرية فيما يتعلق بالثواب والعقاب فهى اتفاقية متكاملة تحتوى على 73 مادة واردة فى 7 اجزاء.

وقد منحت الجات جميع الدول فرصة ان تضع فى قوانينها الخاصة ماجاء من قوانين واحكام بموجب الاتفاقية بمعنى ان الجات لم تجبر اى دولة على تنفيذ القواعد والاحكام بطريقة معينة وانما تركت لكل دولة الحق فى التنفيذ طبقا لقوانينها وانظمتها الخاصة بها الى جانب انها تدعو الى حماية الملكية الفكرية ومن ثم فانها تقوم على تشجيع الابتكار وتنشر التكنولوجيا.

وتنص حقوق المؤلف على حماية الكتب لمدة 50 عاما من تاريخ النشر كما تنطبق نفس مدة الحماية على الاداء العام وبرامج الكمبيوتر اما بالنسبة للمنتجات الاذاعية مثل الاغانى وغيرها فمدة حمايتها عشرون عاما.

نأتى الى العلامات التجاريه وهى عبارة عن رمز او مجموعة حروف او اسماء وهذه العلامات تؤثر فى توزيع المنتج وسمعته فلابد من تسجيلها ومدة حمايتها 7 سنوات قابلة للتجديد الى مالانهاية.

اما بالنسبة للمؤشرات الجغرافية فهى عبارة عن جهة المنشأ بمعنى اذا اراد شخص ما ان يضع رمزا معينا لبلد ما فمن الممكن ان يسجلها كى لايمكن تقليدها.

براءة الاختراع

نأتى للعنصر المهم وهو النماذج والتصميمات الصناعية وشأنها شأن براءة الاختراع والتصميمات عبارة عن تصميمات على الزجاج او الورق او النسيج ومن حق مخترعها ان يسجلها.

وهنا لابد من الاشارة لنقطة مهمة ان تسجيل المنتج فى دولة لايعنى حمايته فى دولة اخرى بمعنى انه لابد ان يسجل فى الدولة الاخرى التى من الممكن ان تقلده وتستغله اذن الحماية تكون فى الدولة التى سجل فيها المنتج ومدة حماية النماذج الصناعية من 10 - 15 عاما.

اما بالنسبة لبراءة الاختراع فهى اخطر قضية طرحت فى هذا المجال وقبل اتفاقية الجات كان يتم تسجيل طريقة المنتج وليس المنتج نفسه ولكن الاتفاقية تنص على تسجيل المنتج وطريقته وكانت الدول النامية لاتحمى براءة الاختراع.

ولكن الآن الجات تنص على تسجيل المنتج باى دولة ما بغض النظر عن نوعية المنتج وعن جنسية المبتكر.

ايضا من ضمن القضايا المستحدثة حماية الاسرار الصناعية والاسرار التجارية.

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

الموضوع الرئيسي : الجات
اسم كاتب المقال : وفاء طولان
الموضوع الفرعي : ومصر:قطاع الملكية الفكرية: عام
رقم العـــدد : ٢٠١٤
المصـــدر : العالم اليوم
تاريخ الصـدور : ١٩٩٧/٩/١٤

السلع المقلدة

اما بالنسبة لمكافحة السلع المقلدة فقد وقع على الدول المتقدمة ضرر بالغ من الدول الاسيوية حيث انها تقوم بتقليد منتجات الساعات والقمصان والسيارات وكانت تبتاع هذه السلع بعشر من سعر السلعة الاصلية فاعطت الاتفاقية لها الحق في ايقاف بيع هذه السلعة بناء على طلب يقدمه المتضرر.

ومن الجوانب التي نحذر منها انه عند تسجيل براءة الاختراع او التصميمات الصناعية فلاتستطيع دولة ان تستورد هذا المنتج دون اذن صاحب الاختراع او التصميم ولذلك فنحن نعتبرها من القيود الجديدة وينطبق ذلك ايضا على تسجيل الطريقة.

ولكن هناك ما يسمى بالترخيص الاجباري وهو من حق الدول الاعضاء اذا تعسف صاحب الاختراع ان تبدأ الدولة في الترخيص الاجباري ثم تعوضه عن ذلك.

ورغم ذلك هناك ايجابيات يجب الاستفادة منها وهي الفترة الانتقالية التي تبلغ 5 سنوات بالنسبة للمنتجات والطرق و 10 سنوات للمنتجات الغذائية والادوية.

ونستطيع خلال هذه الفترة توفيق اوضاعنا مع الظروف الحالية.

وبالنسبة لبراءة الاختراع فهناك من طالبوا بمنحهم فترة انتقالية واخرون طالبوا بالتعجيل وعارضوا فكرة فترة السماح وتتميز مصر بالثقافة التي تحتوي على المصنفات الادبية والفنون والكمبيوتر.

اما بالنسبة للزراعة فانهم خشوا من انتقال المنتجات الجديدة ولذلك عارضوا فكرة الفترة الانتقالية اما القطاع الصناعي فكان متحفزا جدا لانه اكبر قطاع من الجائز ان يضار من الجات.

ايضا هناك نقطة مهمة بانه من الجائز رفض تسجيل الاختراع وذلك في حالة اذا كان هذا المنتج او الاختراع يخل بالامن العام.

ايضا من حق الدولة فرض تسعيرة للاختراع بالنسبة للدواء والمواد الغذائية.

نتائج سلبية

محمد مأمون : مصر من الدول التي لم تكن مشهورة بالاختراعات وانما انضمت لاتفاقية حقوق الملكية الفكرية بما فيها من مجالات جديدة.

ووفقا للاتفاق فان الحماية لمصر اصبحت 20 عاما وبالرغم من النتائج السلبية فان الفترة الانتقالية ستعوض هذا الخلل.

اما بالنسبة لفترة الحماية فهناك معارضون لها فاذا فرضنا تقصير هذه الفترة فاننا لن نستفيد من ذلك مطلقا.

ولكن ما نريد ان نعرفه الان ماهي الابتكارات الجديدة من الادوية والمواد الغذائية التي دخلت حاليا في الملكية العامة وكم منها سيؤثر على صناعتنا المحلية؟

د. علي حبيش : الاحصائيات تقول ان 90٪ من الادوية ترد ضمن الملكية العامة وخصوصا بعد انتهاء العشر سنوات والمشكلة تكمن في انه اثناء العشر سنوات والتقدم الرهيب ووجود الوسائل التكنولوجية والاتجاهات الحديثة في العلوم فان هناك ادوية حديثة جديدة سيتم ابتكارها وكل ماهو كان ملكية عامة سيصبح غير قابل للاستعمال.

وصناعة الدواء تعتبر من الصناعات الجديدة والمستحدثة شأنها شأن الفضاء والالكترونيات والمعلوماتية. وهي وليدة البحث والتطوير الذي يمثل 50٪ من التكلفة النهائية للمنتج اذن الخوف من المستحدث.

لذلك اطالب جميع شركات الادوية بل وحتى الشركات الصناعية ان تجتمع وتقيم مراكز بحث وتطوير خاصة بها.

لان هذه المنتجات لو سجلت فان ذلك سيكلفنا كثيرا

وقد كنت من انصار نظرية ان في الدول النامية كما كبيرا من المعرفة ولواستطاع البشر ان يستفيدوا منها فان الدول النامية لن تحتاج الى بحوث لمدة 100 سنة قادمة ولكن اتضح بعد ذلك ان هناك في كل يوم تطورا جديدا وتكنولوجيا حديثة ونفس الوضع ينطبق على صناعة الادوية الحديثة.

انعكاسات سلبية

د. يسرى مصطفى : هذا الاتفاق اتى بسلبيات كبيرة فقد توسع في مفهوم الحماية بدرجة لها انعكاسات سلبية على الصناعة المصرية واجهزة البحث العلمي اولى هذه السلبيات ان الاتفاقية وسعت الحماية لتمتد الى المنتج وليس فقط طريقة التصنيع وثانيا : امتدت الحماية الى التداول وكافة العمليات.

وثالثا : قانون براءات الاختراع المصري يفرض الحماية لمدة 10 سنوات للادوية والاغذية و 15 عاما للسلع الصناعية الاخرى اما وفقا للاتفاقية فان الحماية اصبح حدها الادنى 20 عاما فمن يحصل على براءة اختراع سيدفع قيمة اكبر حيث المدة اطول.

واذا كان هناك من يقول ان كل الادوية الاساسية سقطت او ستسقط في الملك العام خلال الفترة الانتقالية فالرد على ذلك ان مجال الادوية في تطوير دائم مما يؤدي الى فترة حماية جديده للادوية بعد تطويرها.

د. ابراهيم فوزي في الواقع ان شركات الادوية منزعجة ولها الحق في ذلك ولكن الحقيقة ان شركات الادوية مازالت تقدم صناعة متدنية حيث تتفق مع بعض الشركات الاخرى على شراء المركب والخامات ثم تقوم بتصنيعها في مصر فمن الجائز ان تمتنع هذه الشركات عن بيع هذه الخامات والمركبات وعندئذ ستقوم بشراء المكونات وتقوم هي بتصنيع الدواء المماثل او البديل.

والقضية هل تعجل مصر بدخول الاتفاقية لكي تحصل على الاستثمارات ام تنتظر الفترة الانتقالية لمدة 10 سنوات لتحصل على الفرصة التي تنتظرها؟

وفي اعتقادي ان الافضل ان ننتظر العشر سنوات ولكن في ضوء خطة وليس تاجيلا لحكم سينفذ علينا اذا دخلنا الان في الاتفاقية.

ايضا هناك نقطة مهمة ان حجم الاستثمارات في شركات الادوية حوالي 3 مليارات ونسبة الارباح 30٪ فاذا لم تخصص هذه الشركات نسبة مناسبة من ارباحها لمواجهة المستقبل فانه من الافضل ان تترك المستقبل لن يستطيع المواجهة وهذا هو نمط الحياة الجديد ولابد ان نتعايش معه ونواكب موجة التطوير والتقدم.

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	وفاء طولان
الموضوع الفرعى :	ومصر:قطاع الملكية الفكرية: عام	رقم العـــــدد :	٢٠١٤
المصـــــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٧/٩/١٤

اتفاقية الاقوياء

د. على حبيش : بصراحة اكثر فان هذه الاتفاقية اتفاقية الاقوياء وهناك فجوة تكنولوجية وعلمية بين الدول المتقدمة والدول النامية بالجات وبدونها.

ولكى نغطى هذه الفجوة ونضع مجموعة من التحديات امام اعيننا فلابد من وجود البحث والتطوير لنتمكن من مسايرة ما يبتكره الاخرون ولانستطيع ان نقول اننا سنبتكر لان اختراع الجزء الواحد من الدواء يتكلف 300 مليون دولار فمن يستطيع ان يتحمل تكاليف اختراع نوع واحد من الادوية.

د. يسرى مصطفى : نظرة الدول المتقدمة للدول النامية اختلفت وكل دولة تبحث عن مصالحها الاقتصادية واصبحت الدول المتقدمة تعاملنا «ندا بند»

وذلك بعد قمة مالطة عام 1989 والتى كان من نتائجها انتهاء الحرب الباردة وسباق التسلح والاحلاف العسكرية... وقيام تعاون اقتصادى بين الشرق الشمالى والغرب الشمالى وان المصلحة الاقتصادية قد حلت محل المبادئ الايديولوجية.

آليات السوق

د. ابراهيم فوزى : فى تصورى اتفاقية حقوق الملكية الفكرية جزء من النظام الجديد لآليات السوق والدواء سلعة مثل الكتب.

وفى اعتقادى انه من الممكن ان يحدث فى الدواء ما حدث فى الكتب.

فى البداية كانت اسعار الكتب مرتفعة فلجأت بعض الدول مثل الهند الى التصوير لخفض سعر الكتاب ولكن فى النهاية كانت الصورة سيئة والطباعة رديئة.

ومن اجل حل هذه المشكلة قامت الهند بانشاء دار للنشر ووقعت اتفاقا مع بريطانيا على اصدار طبعة اخرى فى الهند من الكتب الانجليزية وبالتالى ادى ذلك الى انخفاض ملحوظ في اسعار الكتب.

ومن الممكن ان يحدث نفس الشئ بالنسبة للادوية لانه فى ظل المنافسة العالمية وطبقا لآليات السوق فاننى لاأتوقع ارتفاع اسعار الادوية على المستوى العالمى وان كان ذلك لايعفينا من التفكير فى اوضاعنا فى ظل النظام الجديد.

الموضوع الرئيسى : الجات
اسم كاتب المقال :
الموضوع الفرعى : قطاع الملكية الفكرية
رقم العـــــدد :
المصـــــدر : تقرير عن التنمية فى العالم
تاريخ الصـــدور : ٩٩/٩٨

الجوانب المتعلقة بالاتجار فى حقوق الملكية الفكرية

حقوق الملكية الفكرية ينشئها القانون الوطنى ، وهى بالتالى لا تسرى إلا فى اختصاص قضاء وطنى واحد ، مستقلة عن أمثال هذه الحقوق الممنوحة فى مكان آخر . ومن ثم فإن إقامة نظام عالمى لحقوق الملكية الفكرية يقتضى التعاون بين الحكومات الوطنية لتحقيق التجانس بين قوانينها . وعلى مدى السنوات المائة الأخيرة ، جرى التفاوض على عدد كبير من المعاهدات الدولية لإنشاء هذا التعاون . وكان معظمها يدار من قبل المنظمة العالمية للملكية الفكرية ، وهى وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة . واتفاقيات هذه المنظمة - مثل اتفاقية باريس للمخترعات الصناعية واتفاقية بيرن لحقوق التأليف فى الأدب والفن والموسيقى - تشترط على الموقعين عليها أن يمنحوا الأطراف الأخرى المعاملة الوطنية فى حماية حقوق الملكية الفكرية (أى أن تعامل الشركات الأجنبية بنفس معاملة الشركات المحلية) وإن كانت لا تطبق عادة نفس المعايير العامة للحماية . وتتطلب القواعد العالمية الجديدة لحقوق الملكية الفكرية إعادة تقييم للاستراتيجيات السابقة للحصول على المعرفة ونشرها واستخدامها .

واتفاقات الاتجار فى حقوق الملكية الفكرية لعام ١٩٩٤ تعتمد على اتفاقيات منظمة التجارة العالمية الحالية وترسى الأساس لتقارب عالمى نحو معايير أكثر تشددا من أجل حماية حقوق الملكية الفكرية . وهى تشترط على الموقعين عليها أن يطبقوا على الآخرين مبادىء المعاملة الوطنية ووضع الدولة الأولى بالرعاية . وخلافا لمعظم الاتفاقات الدولية الأخرى بشأن حقوق الملكية الفكرية ، فإن اتفاق الجوانب المتعلقة بالتجارة فى تلك الحقوق يضع الحدود الدنيا لمعايير الحماية بالنسبة لجميع أشكال الملكية الفكرية ، مثل حق التأليف ، والعلامات التجارية وعلامات الخدمة ، والإشارات الجغرافية ، والتصميمات الصناعية ، وبراءات الاختراع ، وتصميمات نماذج الدوائر المتكاملة والأسرار التجارية .

ويضع الاتفاق بالنسبة لكل مجال تعريفا لعناصر الحماية الأساسية : الموضوع الذى يراد حمايته ، والحقوق التى يتم إسباغها ، والاستثناءات المسموح بها من هذه الحقوق . ولأول مرة على الإطلاق بالنسبة لأى اتفاق دولى بشأن الملكية الفكرية ، فإن اتفاقية الجوانب المتعلقة بالاتجار فى حقوق الملكية الفكرية تتصدى لموضوع الالزام بالتنفيذ بإقرار تدابير أساسية لضمان وجود تعويضات متى حدث تعد على هذه الحقوق . وتخضع المنازعات التى تنشأ بين أعضاء منظمة التجارة العالمية بشأن التزامات حقوق الملكية الفكرية لنفس الإجراءات المتبعة فى تسوية المنازعات التى تطبقها منظمة التجارة العالمية .

وقد أصبحت أحكام اتفاق الجوانب المتعلقة بالاتجار فى حقوق الملكية الفكرية سارية على جميع الموقعين عليها ابتداء من عام ١٩٩٦ ، وإن كانت البلدان النامية تتمتع بفترة انتقالية مدتها أربع سنين باستثناء الالتزامات المتعلقة بالمعاملة الوطنية والمتعلقة بالدولة الأولى بالرعاية . وخولت الدول النامية فترة انتقالية إضافية مدتها خمس سنين بالنسبة لبراءات اختراع المنتجات فى مجال التكنولوجيا والتى لم تسبق حمايتها قبل عام ١٩٩٦ (وهى تنطبق على المنتجات الدوائية). ومنحت أقل البلدان نموا فترة انتقالية تمتد إلى عام ٢٠٠٦ ، وذلك أيضا باستثناء المعاملة الوطنية ومعاملة الدولة الأولى بالرعاية .

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	سيد عبد القادر
الموضوع الفرعى :	ومصر : قطاع الملكية الفكرية: عام	رقم العـــــدد :	
المصـــــــدر :	(كتاب) سلسلة ادارة القدرة التنافسية	تاريخ الصــدور :	١٩٩٨

موجز إتفاقية الأوجة التجارية

لحقوق الملكيه الفكريه متضمنه تجارة البضائع المقلده

جات ١٩٩٤

تهدف الإتفاقيه إلى تأكيد أن إجراءات تنفيذ حقوق الملكيه الفكرية لن تكون ذاتها حاجزاللتجاره الشرعيه ، أخذا فى الإعتبار الحاجه لإعداد حمايه مناسبه وفعاله لحقوق الملكيه الفكريه فى إطار

أ - تطبيق القواعد الأساسية لجات ٩٤ وإتفاقيات حقوق الملكيه الفكريه .

ب - النص على معايير مناسبه وقواعد خاصه بالإستخدامات التجارية لحقوق الملكيه الفكريه .

حـ - النص على وسائل مناسبه ومؤثره لتنفيد الأوجه التجارية لحقوق الملكيه الفكرية أخذا فى الإعتبار الفروق بين النظم القانونية للدول .

د - النص على إجراءات سريعه ومؤثره لمنع المنازعات وتسويتها بين الحكومات .

هـ - إجراءات مرحليه تهدف إلى المشاركه الكامله فى نتائج المناقشات .

مع مراعاه الحاجة إلى هيكل من القواعد للتجارة الدوليه للسلع المقلده ، كذلك الحاجة الخاصه للدول الأقل نموا إزاء أقصى المرونه فى التطبيق المحلى للقوانين واللوائح وتمكينهم من خلق قاعده تكنولوجيه سليمه كذلك لوضع أسس العلاقه بين المنظمه والويبو (منظمه الملكيه الفكريه) والمنظمات المشابهه .

للأعضاء الحريه فى تحديد الطرق المناسبه لتنفيذ أحكام تلك الإتفاقيه داخل نظامهم القانونى مع إستحداث الحمايه المكثفه فى تلك القوانين بما لا يتعارض مع أحكام تلك الإتفاقيه ، مع إعتبار إلتزامات الأعضاء فى إتفاقيات ومعاهدات بون ، روما ومعاهده الملكيه الفكريه الخاصه بالدوائر المتكامله .

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	سيد عبد القادر
الموضوع الفرعى :	ومصر : قطاع الملكية الفكرية: عام	رقم العـــــدد :	
المصـــــدر :	(كتاب) سلسلة ادارة القدرة التنافسية	تاريخ الصـدور :	١٩٩٨

يقدم كل عضو لمواطنى باقى الأعضاء معامله لاتقل أفضيله عن مواطنين إزاء حمايه الملكيه الفكريه . عدا الإستثناءات الوارده فى إتفاقيات باريس ٦٧، بون ٧١ ومعاهده روما الخاصه بالدوائر المتكامله ، كذلك حقوق الأداء والإنتاج لمنظمات الإذاعه والتسجيل، وأيضا ما ورد بالإتفاقيات الدوليه الخاصه بحمايه الملكيه الفكريه التى دخلت حيز النفاذ قبل إتفاقيه التجارة وتم الإخطار بها .

حقوق الطبع

تتبع مواد إتفاقيه برن وحمايه حقوق الطبع ستمتد إلى التعبيرات وليس الأفكار ، الإجراءات والخطوات ، أساليب التشغيل أو المناهج الرياضيه .

تحمى برامج الحاسب كأعمال علميه ، تحمى إيضا بحالتها جميع البيانات والمواد الأخرى سواء كانت مقروءه آليا أو بشكل آخر ، والتى تعتبر إبداع فكرى بسبب إختيار وتنظيم محتوياتها . وتلك الحمايه لن تمتد إلى البيانات والمواد ذاتها . وبدون التجاوز لأى حقوق طبع موجوده فى البيانات أو المواد ذاتها .

وفيما يخص حق المنح والمنع للتأخير لأصول أونسخ برامج الحاسب الآلى والأعمال السينيمائيه يقوم العضو بتحديد المؤلفين وتوابعهم .

ومده حمايه العمل لن تقل عن خمسين سنه فيما عدا التصوير ، أعمال الفن التطبيقى للمؤدين والمنتجين والمنظمات الإذاعيه الحق فى منع التسجيل والنسخ حق منع ومنح إعادة التسجيل المباشر وغير المباشر ، فمده الحمايه إيضا خمسون عاما .

العلامه التجارية

هى على التحديد عناصر كلمات تتضمن أسماء شخصيه ، حروف ، ترقيم ، أشكال ومجموعات منها بألوان ، يمكن أن تسجل كعلامات تجاريه . وعندما لاتكون العلامات قادرة على تحديد البضائع أو الخدمات الملازمه لها ، يمكن لأعضاء عمل تسجيل يعتمد على التغيير خلال الإستخدام وأى أسلوب معبر آخر .

ويمكن عمل تسجيل متوقف على الإستعمال ، مع أن الإستخدام الفعلى للعلامه التجاريه لن يكون شرط للتقدم للتسجيل .

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	سيد عبد القادر
الموضوع الفرعى :	ومصر : قطاع الملكية الفكرية: عام	رقم العـــــدد :	
المصـــــــدر :	(كتاب) سلسلة ادارة القدرة التنافسية	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٨

ويقوم الأعضاء بنشر كل علامه تجاريه قبل تسجيلها أو فور تسجيلها وتكون هناك فرصه مناسبه لإلتماسات إلغاء التسجيل .

لصاحب العلامه التجاريه الحق المطلق فى منع أى طرف غير حاصل على موافقته من إستعمال نهج مطابق أو مشابه فى العلامات للبضائع أو الخدمات موضع تسجيل العلامه المملوكه له . حيث يؤدى الإستعمال بدون ترخيص من مالك العلامه إلى إحداث بلبله فى السوق وآثار ضاره على حقوق المالك الأصلى للعلامه .

التسجيل المبدئى وأى تجديد للتسجيل لعلامه تجاريه سيكون لمده لاتقل عن سبعه سنوات وتجديد التسجيل ليس له حد .

ويلغى التسجيل فى حاله عدم الإستخدام بعد مرور فترة ثلاث سنوات متصله إلا إذا قدم صاحب العلامه مبررات منطقيه .

ويحدد الأعضاء اشتراطات الترخيص وإسناد إحاله العلامات التجاريه . ومن المفهوم أن الترخيص الإجبارى غير مسموح ، ولصاحب العلامه التجاريه الحق فى إحاله علامتة بدون تحويل العمل الخاص بالعلامه التجارية

ويتولى الأعضاء توفير الوسائل الخاصه بمنع تضليل الجمهور إزاء المصدر الجغرافى للبضائع لأى غرض قد يكون منه المنافسه غير العادله ، وللعضو إبطال تسجيل العلامه التجاريه التى بها مؤشر جغرافى مضلل وينطبق ذلك بصفه خاصه على التنفيذ ، حيث سيجرى فى المجلس الخاص بالأوجه التجاريه لحقوق الملكيه الفكرية إعداد نظام دولى للإبلاغ عن العلامات الجغرافيه بالنسبه للتنفيذ وتسجيل تلك العلامات .

التصميمات الصناعية

يتولى الأعضاء حمايه التصميمات الصناعيه الجديدة والمبتكره . ويمكن للأعضاء الحكم على ذلك إذا لم تكن تلك التصميمات تختلف عن التصميمات المعروفه أو ملامح مجموعات من التصميمات . وتلك الحمايه لاتمتد إلى التصميمات المملاه لإعتبارات فنيه . ويمتد ذلك إلى حمايه تصميمات المنسوجات . ويمكن أن يكون ذلك من خلال قانون التصميم الصناعى أو قانون حق النشر . ولصاحب التصميم موضع الحمايه الحق لمنع أطراف أخرى غير حاصله على موافقته من صنع ، بيع ، إستيراد منتجات تحمل أو تتضمن تصميم يكون بصوره جوهريه نسخه من التصميم موضع الحمايه .

وتكون فترة الحمايه على الأقل عشره سنوات .

الموضوع الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :	سيد عبد القادر
الموضوع الفرعي :	ومصر : قطاع الملكية الفكرية: عام	رقم العـــــدد :	
المصـــــدر :	(كتاب) سلسلة ادارة القدرة التنافسية	تاريخ الصـدور :	١٩٩٨

براءات الإختراع :

تمنح البراءات للمبتكرين سواء منتجات أو عمليات فى جميع مجالات التكنولوجيا طالما أنها جديده وبها أوجه إبتكاروقابله للتطبيق الصناعى . ويتم ذلك بدون تمييز لمكان الإختراع ، مجال التكنولوجيا ، المنتجات محليه أو مستورده .

ويستبعد من منح براءات الإختراع للأغراض التجاريه ماهو ضرورى لحمايه النظم والاخلاق متضمنا حماية حياة الإنسان والحيوان والنبات ولتحاشى التجاوز الجسيم للبيئه .

ويستبعد أيضا طرق التشخيص والعلاج الطبيعى والجراحى لتطبيب الإنسان والحيوان وكذلك النبات والحيوان والطرق البيولوجيه لانتاجها عدا الكائنات الدقيقه والعمليات الميكروبيولوجيه . ويوفر الأعضاء حمايه أنواع النبات سواء بالبراءات أو بالنظام الوضعى الجارى أو كليهما والبراءه تمنح صاحبها إذا كانت لمنتج حق منع أى طرف غير حاصل على موافقه حامل البراءه من إستعمال ، إستغلال ، العرض للبيع ، لذلك المنتج .

وأذا كانت لعمليه فإنها تتيح لصاحبها منع إستخدام هـذه العمليـه بـأى صـوره (الإستخدام ، البيع) بدون موافقتة وعلى الأقل لإنتاج هذه العملية .

ولحامل البراءه الحق فى نقلها وإحالتها لآخرين وإبرام عقود الترخيص بذلك .

وسيطلب من المتقدم لبراءه إختراع توضيح الإختراع بطريقه واضحه متكامله لتنفيذه من شخص متخصص فى ذلك المجال ، وقد يطلب من المتقدم تحديد أنسب السبل لتنفيذ الإختراع وقت التقدم ، وقد ورد بالإتفاقية حدود إستخدام براءات الإختراع بدون التصريح من مالكها إذا كان تشريع العضو يسمح بذلك دون إستئذان صاحب البراءه على أن يكون الإستخدام من جانب الحكومه أو طرف منح الإذن بذلك من الحكومه ، مع إعتبار أن أى تطوير مبنى على البراءه الأصليه فى تلك الأحوال سيكون من حق حامل البراءه الأصلى إستخدام البراءه المبناه عليه بشروط مناسبه .

وفتره الحمايه لا تقل عن عشرون عاما من تاريخ بداية إحتسابها .

وفى أحوال التقاضى الخاصه بالتعدى على حقوق صاحب البراءه إذا كان الموضوع هو تصنيع منتج فإن على السلطات أن تأمر المتهم بإثبات أن عمليه تصنيعه للمنتج تختلف من العملية الوارده بالبراءه .

الموضوع الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :	سيد عبد القادر
الموضوع الفرعي :	ومصر : قطاع الملكية الفكرية: عام	رقم العـــــدد :	
المصـــــدر :	(كتاب) سلسلة ادارة القدرة التنافسية	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٨

تصميمات الدوائر المتكامله

أتفق الأعضاء على منح حمايه للتصميمات التخطيطيه للدوائر المتكامله ويعتبر إستيراد أو ، بيع والتوزيع التجارى لتصميمات الدوائر المتكامله المسجلة متضنه فى منتج مخالفا للقانون .

ولدى معرفه المستخدم لمنتج يتضمن دوائر متكامله مسجله بذلك فإن عليه دفع حق ملكيه مماثل لماقد يتفق عليه فى مناقشه مفتوحه قبل الإستخدام المحظور .

تكون فتره الحمايه عشره سنوات من تاريخ التسجيل أو تاريخ الإستقلال التجارى .

حمايه المعلومات السريه :

توفر الحمايه للمعلومات السريه نتيجه لطبيعتها أو لأن لها قيمه تجاريه ، وفي حاله ضرورة إفشاء تلك المعلومات كضرورة للموافقه على منتجات صحيه أو كيماويات زراعيه يدخل فيها مواد كيمائيه جديده ، فإنه يتعين حمايه هذه المعلومات من التداول للإستخدام التجارى غير المشروع .

الإلزام بحقوق الملكيه الفكرية :

يوفر الأعضاء فى تشريعاتهم الإجراءات المرنه اللازمه لتطبيق حقوق الملكيه الفكريه ويكون هناك جهات إدارية لها صلاحيه المراجعه وإصدار القرار
ويوفر الأعضاء لحاملى حقوق الملكيه الفكرية فرصه للإجراءات المدنيه للتقاضى ويكون من حق سلطه التقاضى إلزام المتعدى بدفع تعويض عن الأضرار الناجمه أو إهلاك البضائع موضع التعدى (إذا كان ذلك دستوريا)

الموضوع الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :	سيد عبد القادر
الموضوع الفرعي :	ومصر : قطاع الملكية الفكرية: عام	رقم العـــــدد :	
المصـــــــدر :	(كتاب) سلسلة ادارة القدرة التنافسية	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٨

وسيكون للسلطات القضائيه صلاحيه إتخاذ إجراءات مؤقته فوريه إذا تبين لها خطوره موقف التعدى وسلامة موقف المدعى ومن هذه الإجراءات تعليق الإفراج الجمركى.

ويقوم الأعضاء بوضع حدود التجريم لانتهاكات حقوق الملكيه وتطبيقها فى حالات تزييف العلامات التجاريه ، أو إنتهاك حقوق الطباعه وغيرها من المخالفات .

وتتضمن حدود العقوبات السجن والغرامات الماليه بخلاف المصادره وإعدام المواد المضبوطه بما يشكل رادعا كافيا .

ويقوم كل عضو بتيسير الإطلاع على النظم والقوانين السائده لديه لباقى الأعضاء وتتم تسويه المنازعات عن طريق المشاورات التي تتم بإشراف مجلس الأوجه التجاريه لحقوق الملكيه الفكريه .

وللدول الناميه الأعضاء صلاحيه تأخير تطبيق نصوص هذه الإتفاقيه فى المجالات التكنولوجيه التى تحددها لمده خمس سنوات بالإضافه إلى بعض المزايا الأخرى فى تأخير تطبيق بعض نصوص الإتفاقيه الأخرى لمده أربع سنوات .

ينشأ مجلس للأوجه التجاريه لحقوق الملكيه الفكريه عضويه مفتوحه لكل الأعضاء ويشرف على تطبيق هذه الإتفاقيه وإجراء المشاورات وتسويه المنازعات .

لا يوجد بهذه الإتفاقيه ما يلزم أى عضو بتقديم بيانات تخل بمصالحه الأمنيه أو تمنعه من إتخاذ مايراه لحمايه مصالحه الأمنيه .

حقوق التأليف والنشر

الجات
ومصر
قطاع الملكية الفكرية : حقوق التأليف والنشر

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	اتفاقية الجات وحماية حقوق الناشرين والمؤلفين المصريين	صليب بطرس	العالم اليوم	١١٠٤	١٩٩٤/٧/٧	١٦٠
٢	آثار اتفاق الملكية الفكرية	أسامة المجدوب	(كتاب) الجات ومصر والبلدان العربية		١٩٩٦	١٦١
٣	اثر قيام منظمة التجارة العالمية على الثقافة	عبد الفتاح مراد	(كتاب) شرح النصوص العربية		١٩٩٧	١٦٣

الموضوع الرئيسى : الجات — اسم كاتب المقال : صليب بطرس
الموضوع الفرعى : ومصر:قطاع الملكية الفكرية: التأليف والنشر — رقم العـــدد : ١١٠٤
المصـــدر : العالم اليوم — تاريخ الصـدور : ١٩٩٤/٧/٧

اتفاقية الجات وحماية حقوق الناشرين والمؤلفين المصريين

■ د. صليب بطرس ■

اثيرت بمناسبة مهرجان القراءة للجميع «قضية الكتاب العربى بصفة عامة والمصرى على وجه الخصوص «والعقبات التى تعرقل تداوله. وقد عقد التليفزيون المصرى مؤخرا ندوتين نوقشت فيهما هذه القضية التى يرجع عهدها إلى اوائل الخمسينات ووجدت بعض جوانبها الطريق إلى الحل. ولكن بعد فوات ما يزيد على عشرين عاما وفى هذا يقول احد رجال الاقتصاد: إن قرارا اداريا تشوبه نسبة من الخطا ياتى فى الوقت المناسب لخير الف مرة من قرار ادارى صحيح مائة فى المائة ولكنه ياتى بعد فوات اللحظة المناسبة فالخطأ يمكن اصلاحه ولكن الوقت الضائع لا يمكن استرجاعه».

ومن امثلة ذلك أن مصلحة الجمارك المصرية ظلت تعامل ورق الطباعة المستورد معاملة السلعة العادية بان تخضعه لرسوم جمركية (اصلية تبعية) مرتفعة وتعتبرها موردا ماليا من موارد الميزانية العامة وهذا امر لا يجوز فى دول فقيرة تسعى إلى تيسير سبل تداول الكتاب رسول الثقافة المكتوبة فى عصر انتشرت فيه الكلمة المسموعة والكلمة المرئية ولا تقتصر هذه المعاملة على الورق بل تتعداها إلى الالات والادوات والمواد الطباعية الاخرى كالبروميد والافلام المستخدمة فى عمليات الجمع والاحبار ومواد التجليد وغيرها واخيرا اخضعت بعض هذه الاشياء إلى ضريبة المبيعات بوسائل تحايلية مما يحلق بأسعار الكتاب إلى مستويات مرتفعة للغاية لاتقوى على تحملها الطبقات المثقفة الفقيرة فى البلاد النامية وهنا يجب أن نتذكر عبارة لاتينية لم نسمع احدا من المختصين يرددها على مالها من اهمية فى مجال معاملة الكتاب ومقارنته بالكلمة المسموعة والمرئية وفحوى هذه العبارة أن الكلمة زائلة واما الكتابة فباقية verba volont scripate manent وجعل الكلمة المسموعة والمرئية ثابتة وليست ثابتة يضيف إلى كلفتها الكثير واذا كان الكتاب قد قهر الزمن فإن الطباعة قد قهرت المكان هنا جاءت اهمية قضية كلفة الكتاب.

ومن المعروف أن معظم البلاد العربية إن لم تكن كلها — تبدى اهتماما كبيرا بالاتفاقيات الدولية الخاصة بتنظيم تداول الكتاب على المستوى الدولى مثل اتفاقية بيرن واتفاقية هيئة اليونسكو وتسعى للانضمام اليها كوسيلة لحل مشاكل الكتاب العربى ومع ذلك فمن الواضح أن السبيل الكفيل بحل مشكلات تداول الكتاب العربى بين الاقطار العربية هو ابرام «اتفاقية دفع تجارة» مستقلة للكتاب والصحف وغيرها من المطبوعات وتستهدف هذه الاتفاقية تنظيم عملية تداول الكتاب العربى بين الاقطار العربية لأن عملية السطو التى تقع على حقوق التاليف وحقوق النشر انما تنصب على الكتاب المصرى بصفة خاصة المتداول فى البلاد العربية - وقد ذكر فى ندوة التلفاز احد رؤساء مجالس ادارة احدى المؤسسات الصحفية السابقين أن احدى الدول العربية قد سطت على صفقة من الكتب المصرية كانت تقوم هذه المؤسسة بتوريدها لتلك الدولة وبلغت قيمة هذه الصفقة ما يزيد على مليونى دولار عند السطو على هذه الصفقة فى عام 1979 ومع ذلك لم تلجأ هذه المؤسسة للقضاء وكان يمكنها ذلك وفى اوائل السبعينات دعت هيئة اليونسكو التابعة لجامعة الدول العربية صاحب هذه السطور لتقديم ورقة لمؤتمر عقد فى قطر حول تيسير تداول الكتاب العربى وقد اقترح ابرام مثل هذه الاتفاقية برغم أن المؤتمر تبنى هذه الفكرة واعد صاحب الاقتراح مسودة الاتفاقية فإن الامر لم يتحرك قيد انملة. وقد اهتمت مؤخرا اتفاقية الجات (دورة اوروجواى) بأمر الحقوق الادبية بعد أن لاحظت حكومة الولايات المتحدة الامريكية الاعتداء الذى يقع على الحقوق الادبية الخاصة بالمؤلفين والناشرين الامريكيين (وسوف نخصص لهذا الموضوع مقالا مستقلا).

وهنا يتعين ان نشير إلى دور اتحاد الناشرين المصريين واتحاد الناشرين العرب فى هذا المجال وهو دور محدود على الرغم من انقضاء ما يقرب من ثلاثين عاما على نشاته فى مصر والواقع أنه اذا كان تبادل الكتاب يكاد يتم بحرية تامة داخل بلاد السوق الاوروبية المشتركة ثم تعدى نطاق ذلك إلى مستوى بلاد الجات ، واذا كانت هذه البلاد المتقدمة قد عقدت العزم للتخلص مما تبقى من قيود اقتصادية بالنسبة لتبادل المواد الثقافية وفى مقدمتها المواد المكتوبة فإن وضع الكتاب فى البلاد العربية يحتم عليها ان تجمع كلمتها وان تحزم أمرها على معالجة هذه المشاكل بنظرة اوسع شمولا وبصدر اكثر رحابة وبروح اكثر تسامحا ومما ييسر انشاء هذه الاتفاقية أن الغالبية العظمى للبلاد العربية تربطها اتفاقيات دفع وتجارة ثنائية والكتب من بين السلع التى تتضمنها هذه الاتفاقيات.

ولايبقى على تحقيق الفكرة التى ننادى بها الا أن تجتزىء البلاد العربية من الاتفاقات الحالية بالكتاب وتضمنه الاتفاقية الجماعية المقترحة على أن تتمشى نصوصها مع ما يتسم به الكتاب على وجه الخصوص والمواد الثقافية على وجه العموم من صفات ومميزات وما احسب الجامعة العربية ووزارة الثقافة والوزارات المعنية باتفاقية الجات إلاقادرة على الدعوة لهذه الفكرة والعمل على وضعها موضع التنفيذ العمل.

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

الموضوع الرئيسي : الجات — اسم كاتب المقال : أسامة المجدوب
الموضوع الفرعي : ومصر:قطاع الملكية الفكرية:التأليف والنشر — رقم العـــدد :
المصـــدر : (كتاب) الجات ومصر والبلدان العربية — تاريخ الصـدور : ١٩٩٦

آثار اتفاق الملكية الفكرية

تعد مسألة الأوجه التجارية لحقوق الملكية الفكرية حديثة العهد بمفاوضات تحرير التجارة الدولية، كما أسلفنا إلا أن فكرة حماية حقوق الملكية الفكرية فى حد ذاتها ليست بالأمر الجديد فى مصر، فلقد صدر أول قانون لحماية براءات الاختراع فى عام ١٩٤٩، أعقبه قانون حماية حقوق المؤلف فى عام ١٩٥٤، والذى تم تعديله بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٢ ليواكب التطورات الدولية فى مجال حماية حقوق المؤلف وخاصة اعتبار برامج الكمبيوتر ضمن الأعمال الفنية والأدبية لتتمتع بنفس فترة الحماية.

وحرصا من مصر على المشاركة فى النشاط الدولى الرامى لحماية حقوق الملكية الفكرية انضمت للمنظمة العالمية للملكية الفكرية «وايبو» فى عام ١٩٧٦ وهى المنظمة التى تشرف على ٢٣ اتفاقية دولية تنظم مختلف جوانب الملكية الفكرية، وتتمتع مصر بعضوية تسع من هذه الاتفاقيات أهمها اتفاقية برن لحماية المصنفات الفنية والأدبية، واتفاقية باريس لحماية براءات الاختراع.

اما على الصعيد العربى فهناك الاتفاقية العربية لحماية حقوق المؤلف التى تم ابرامها فى بغداد عام ١٩٨١ أثناء المقاطعة العربية لمصر لذا لم تنضم إليها وإن كان قد بدأ مؤخرا النظر فى الانضمام لهذه الاتفاقية.

ويلاحظ فى هذا الصدد ما تنص عليه المادة ١٩ (أ) من هذه الاتفاقية من تمتع حق المؤلف بفترة حماية لمدة ٢٥ سنة فقط، أى نصف مدة الحماية التى تنص عليها سائر الاتفاقيات الدولية الأخرى سواء اتفاقية برن أو اتفاقية الجات للملكية الفكرية، فضلا عن خلو الاتفاقية العربية من أية أحكام لوضع آليات للمتابعة أو لتسوية المنازعات الناجمة عن عدم احترام حقوق المؤلف فى البلدان العربية، وتأتى صياغة هذه الاتفاقية وأحكامها بصورة تتسم بقدر كبير من المرونة التى تفسح المجال أمام الدول الموقعة عليها للالتفاف حول أحكامها، حيث تترك السلطة التقديرية للدول الأعضاء فيها لصياغة تشريعاتها بالصورة التى تراها، الأمر الذى يفرغ الاتفاقية برمتها من مضمونها الفعلى.

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	أسامة المجدوب
الموضوع الفرعى :	ومصر:قطاع الملكية الفكرية:التأليف:والنشر	رقم العـــــدد :	
المصـــــدر :	(كتاب) الجات ومصر والبلدان العربية	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٦

المشروع والتزييف لمنتجاتها الثقافية من كتب وأفلام وشرائط تسجيل، أثرت بشكل مباشر على النشاط الإبداعى ككل بسبب تناقص عوائده، بينما حقق القائمون على عمليات التزييف والنسخ غير المشروع مكاسب طائلة.

وهنا يثور تساؤل: هل تقدم اتفاقية الجات أى جديد لمصر فى هذا المجال؟

وتكون الإجابة هنا بالإيجاب، حيث تشير الإحصاءات إلى أن حصيلة الأفلام السينمائية المنسوخة بطريقه غير مشروعة ومتداولة فى أرجاء العالم تبلغ حوالى ١,٥ مليون دولار، وترتفع هذه القيمة بصورة مخيفة حيث تصل إلى ٧٥ مليون دولار عوائد ضائعة لنسخ شرائط الفيديو وذلك وفقا لتقديرات غرفة صناعة السينما المصرية.

أما خسائر نسخ الكتب والمطبوعات بطريق غير مشروع فيصعب تقدير قيمتها بالنظر إلى ضخامتها وتعدد صور الانتهاك لحقوق المؤلف والنشر والطبع خاصة فى البلدان العربية.

ولعل أهم ماتسفر عنه الاتفاقية هو التزام كافة الدول الأعضاء بتعديل قوانينها وتشريعاتها الوطنية لتتوافق مع كافة أحكام الاتفاقية بل وتلتزم بالإعلان عن وإتاحة هذه القوانين والإجراءات لكافة الأعضاء للإلمام بها والتأكد من مطابقتها للأحكام ذات الصلة، وينظم الاتفاق أيضا إجراءات رصد المخالفات وإثباتها وأسلوب التقاضى والجزاءات التى يتم توقيعها فى حالة المخالفة.

الموضوع الرئيسى : الجات
الموضوع الفرعى : ومصر:قطاع الملكية الفكرية:التأليف والنشر
المصـــــــدر : (كتاب) شرح النصوص العربية ...
اسم كاتب المقال : عبد الفتاح مراد
رقم العــــــدد :
تاريخ الصـــدور : ١٩٩٧

. اثر قيام منظمة التجارة العالمية على الثقافة :

سوف تتأثر الثقافة والأدب بما يتعرض له العالم من تطورات ، ونراه يتأثر باتفاقية الجات التى ألزمت الناشر أن يدفع حقوق التأليف للمؤلف الأجنبى ، وكذلك لدار النشر المالكة لحق الترجمة ، مما احدث تراجعاً واضحاً فى ترجمة الأدب علماً بأن اتجاه بعض دور النشر لترجمة كتب بعيدة عن الابداع والفكر أملاً فى الربح ومحاولة لاستهواء القارئ دون الاهتمام بالثقافة مما يؤثر على حركة تقدم الأدب العربى الذى اخذ طريقة للعالمية حيث تمت ترجمة أكثر من عمل ادبى إلى لغات العالم . ويرى البعض أنه : إذا كانت التجارة ستكون حرة ليس من شك أن ترجمة الكتب ممكن أن تستفيد من ذلك ، ولكن لن يروج منها إلا ما يستحق الرواج ، سواء كان من الكتب المحلية او الأجنبية وعلى كل حال نحن نتحدث بحذر لأن الجات ما زالت مسربلة بالغموض (٢) .

وقد اغلقت بنود اتفاقية الجات الأبواب أمام ترجمة الآداب فى العالم العربى ، وخاصة أن من حق امريكا ، مثلاً خصم حقوق ناشريها ومؤلفيها عن اعمالهم المترجمة من المدونة مما أتاح الفرصة لظهور مجموعة من المترجمات الأجنبية للعربية حسب اختيار وفكر الدول الأجنبية التى تعمل على نشر وترويج افكار بعينها .

ويرى البعض انه : فى الوقت الذى أصبح انطلاق الأدب العربى وظهور اللغة العربية ضرورة على المسرح العالمى الذى حاول جنب القادرين على الترجمة للعمل فى روما وباريس وعواصم البلدان المتحضرة وجدنا الغاء منظمة التجارة العالمية التى سمحت بحرية التبادل التجارى حتى للمصنفات الأدبية والفكرية لاحداث رواج للفكر عندما اصبحت سوق الخصخصة مفتوحة لتسويق أعمال أدبية عديدة بما يثرى الأدب العربى ، إلا أننا فوجئنا بقيود اتفاقية الجات تقف أمام حركة الترجمة ، والحرية سلاح ذو حدين صحيح يطلبون ترجمة لأدبنا ، لكننا عاجزون عن ترجمة العلوم التكنولوجية لأن التجارة العالمية ظاهرها الرحمة وباطنها العذاب وذلك لأنها تدعو للحرية المطلقة إلا أنها بالنسبة لدول صغيرة مقارنة بامريكا مثلاً يصعب التشابه والمساواة فى التعامل مع حقوق النشر والطبع وحقوق المؤلف ، الأمر الذى يستحيل معه الاستفادة من ترجمة آداب الغرب مقابل ترويج ترجمة أدبنا .

الموضوع الرئيسى : الجات — اسم كاتب المقال . عبد الفتاح مراد
الموضوع الفرعى : ومصر:قطاع الملكية الفكرية:التأليف والنشر — رقم العـــــدد :
المصـــــدر : (كتاب) شرح النصوص العربية ... — تاريخ الصـدور : ١٩٩٧

والمعروف أن دور النشر تريد الكسب من خلال ترجمة الكتب التى لها سوق ويدفعون مقابلها الكثير دون الالتفات للأدب أو الثقافة لذلك لا بد من تشجيع الحكومة للترجمة برفع أجر المترجم وتقديره فهو لم يعد ترجماناً إنما هو مبدع وليس كاتباً من الدرجة الثانية ونحن لا نريد أن يصبح الابداع غائباً باتفاقية الجات التى أغلقت أبوابها أمام ترجمة الأدب العربى ولينظر المسئولين بعمق لحال الترجمة حتى لا نندم بعد ذلك على ما ينشر فى السوق ونتساءل ما السبب ونحن نرى زحف لا معنى لها (١) . الذى ترجم العديد من الأعمال الأجنبية يرى أنه ليس من مصلحة البلاد المحدودة الدخل الاشتراك فى مجال الفكر والثقافة من خلال اتفاقية الجات المتضمنة العديد من القيود والالتزامات المادية التى لا قبل للبلاد الفقيرة بتحملها ، وذلك لأن أحد بنودها هو الحفاظ على حقوق الابداع بجميع صوره وبداية نعترف بضرورة الاطلاع على الانتاج الأدبى للغرب حتى لا تتسع الهوة الحضارية بين الغرب والشرق وقد نبه لذلك **رفاعة الطهطاوى** حتى نتعرف على فكر وثقافة الغرب لنواكب الابداع الذى يولد كل يوم .

الترجمة تعيش فى مصر ازمة طاحنة ، رغم التيسيرات المتاحة أمامها ، وليس خافياً أن الناشر الحكومى عندما لا يستأذن مؤلفاً أجنبياً فى ترجمة ادبه والدول الغربية تعلم ذلك لكنها لا تريد خلق مشاكل وتشعر بأن ترجمة أعمالها للعربية مكسب ثقافى لأدبها برغم الاعتداء على حقوق مؤلفيها وحقوق المعاهدات الدولية كمعاهدة « بيرن » التى تحمى حق المؤلف فترجمة أى عمل غربى للعربية يؤكد رواج الابداع الأوربى والأمريكى بوجوده فى السوق العربية (٢) .

ومع أن الثقافة فى مصر تعانى أنيميا حادة نتيجة ارتفاع لأسعار الورق واتفاقية الجات وقيدها على الانتاج الفكرى والأدبى ، إلا أن المهتمين بالابداع مصابون بالرعب خوفاً من القضاء على حركة الترجمة نهائياً ، فلو أننا بلد نصدر الثقافة لحدث نوع من التوازن بين الدخل والمنصرف لكن البلاد البترولية لن تتأثر بالجات ، إنما من مصلحة مصر أن تطلب استثناءها من القيود المادية المفروضة على الناشرين والمؤلفين حتى يمكن الاستفادة من فكر الغرب ، أى أن تفعل مصر ما فعلته الصين مع أمريكا ولكن بأسلوب متحضر (١) .

براءات الاختراع

الجات

ومصر

قطاع الملكية الفكرية : براءات الاختراع

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	آثار الجات على نقل التكنولوجيا الى مصر	مركز الدراسات السياسة والاستراتيجية	ملف الاهرام الاستراتيجى	٣٢	اغسطس ١٩٩٧	١٦٥
٢	هل يجرى تعديل على قانون براءات الاختراع ؟	عبد المعطى أحمد	(مجلة الاهرام الاقتصادى	١٥٣٩	١٩٩٨/٧/٦	١٦٩

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	
الموضوع الفرعى :	ومصر:قطاع الملكية الفكرية:براءات الاختراع	رقم العـــــدد :	٣٢
المصـــــدر :	ملف الاهرام الاستراتيجى	تاريخ الصـــدور :	اغسطس ١٩٩٧

آثار الجات على نقل التكنولوجيا الى مصر

▪ تضمنت اتفاقيات الجات أحكاما خاصة بالجوانب المتصلة بحقوق الملكية الفكرية اشتملت على بنود خاصة بتنظيم التعامل مع قضية التكنولوجيا من حيث النقل والتطوير خلال فترة السماح الواردة بالاتفاقية التى منحت للدول النامية لاعادة تكييف أوضاعها قبل تطبيق هذه الأحكام. غير ان الدول المتقدمة تضغط من أجل تخلى الدول النامية عن هذه الفترة لما فى ذلك من تحقيق مكاسب اقتصادية كبيرة. وهنا تبرز أهمية دراسة قضية التكنولوجيا فى اتفاقيات الجات وما تطرحه من تحديات على الاقتصاد المصرى فى المرحلة المقبلة ، وكيفية مواجهة تلك التحديات أو التعامل معها على أقل تقدير.

تحديات

▪ دأبت الدول الصناعية بصفة عامة والولايات المتحدة الامريكية بصفة خاصة فى السنوات الاخيرة على معارضة مواقف الدول النامية سواء فى " الوايبو " (المنظمة العالمية للملكية الفكرية) أو " الانكتاد" ، الرامية إلى الحصول على بعض الامتيازات فى مجالات الملكية الفكرية وتعديل بعض الاتفاقيات الدولية فى هذا المجال بما يتواكب مع درجة نموها الاقتصادى وتطورها التكنولوجى. وقد حسمت اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة فى حقوق الملكية الفكرية (TRIPS) لصالح البلدان التكنولوجية الصناعية المتقدمة على حساب البلدان النامية - ومنها مصر - فى هذا المجال.

وقد دعمت الاتفاقية من خلال تشديد الحماية لبراءات الاختراع وطرق الانتاج من النتيجة التقليدية للثورة التكنولوجية، وهى ان قيمة السلعة اصبحت تقاس بما تحتويه وتتضمنه من مجهود فكرى فى شكل اضافة تكنولوجية أو فنية. ويترتب على ذلك عدة نتائج سلبية مضرة بالدول النامية اهمها : انخفاض الدخل القومى للبلدان المعتمدة فى دخلها القومى على تصدير المواد الاولية أو الوسيطة . وثانيها زيادة درجة اعتماد الدول النامية على الدول المتقدمة ، وبالتالى استقلال الاخيرة الى حد كبير وتحررها من ضغوط (الهوامش)، الامر الذى يدعم من سيطرة الاقتصادات الرأسمالية المتقدمة على حركة التجارة الدولية بكافة صورها .

الأحكام الخاصة بالتكنولوجيا فى اتفاقية TRIPS

- تضم اتفاقية TRIPS ٧٣ بندا تغطى جميع مجالات حقوق الملكية الفكرية التى تتصل بالمنتجات والسلع والتجارة. وتشمل مبادئ وأحكام عامة من بند ١ حتى بند ٨ تتعلق بدعم الأنشطة التى تخدم التنمية والارتقاء أو التقدم التكنولوجى على النحو الذى يتوافق ويتوازن مع الحفاظ على حقوق الغير .
- حماية التصميمات والنماذج الصناعية من بند ٢٥ إلى بند ٢٦ .
- حماية براءات الاختراع من بند ٢٧ إلى بند ٣٤ .
- حماية الدوائر المتكاملة من بند ٣٥ إلى بند ٣٨ .
- حماية الأسرار الصناعية بند ٣٩ .
- التصدى للممارسات المضادة للتنافس بند ٤٠ .
- ويلاحظ أن اتفاقية TRIPS قد جاءت بأشمل تنظيم للملكية الفكرية حيث ضمت سلسلة من القوانين التى تغطى براءات الاختراع فى معظم المجالات كالمنتجات الغذائية والأدوية والمنتجات الكيماوية والهندسية ... الخ ولم تكتف بذلك بل امتدت آثارها ليس فقط إلى المنتجات ذاتها ولكن إلى حماية أساليب وأسرار الصناعة ، كما وضعت الاتفاقية قيودا على قيام الحكومات باعطاء تراخيص اجبارية للمنتجات التى تتمتع بالحماية وتشمل مجالات تكنولوجية جديدة إلا فى حالة تعسف من فى صالحه الحماية .

الموضوع الرئيسي : الجات
اسم كاتب المقال :
الموضوع الفرعي : ومصر:قطاع الملكية الفكرية:براءات الاختراع
رقم العـــــدد : ٣٢
المصـــــدر : ملف الاهرام الاستراتيجي
تاريخ الصـــدور : اغسطس ١٩٩٧

وقد أصبحت هذه المسألة مصدرا للتوترات الشديدة فى العلاقات التجارية الدولية بين الدول المصدرة للتكنولوجيا والساعية إلى فرض مستويات مرتفعة من الحماية لحقوق الملكية الفكرية ، وبين دول العالم المستوردة للتكنولوجيا والتى يقلقها أن تؤدى الحماية البالغة إلى قيام سلطات احتكارية ينجم عنها ارتفاع تكلفة الحصول على هذه السلعة فى كافة صورها سواء الفنية أو كسلع وخدمات ، بشكل يضر بمستويات الدخل والعيش فيها. علاوة على اضراره ببرامج الاصلاح الاقتصادى التى تقوم بها، وبرامج صناعاتها الوليدة وبما يجعل اقتصادات هذه الدول فى وضع تنافسى أضعف كثيرا جدا عن نظيره فى البلدان المتقدمة ، أيا كانت الجهود التى تبذل لتقليل الفجوة القائمة بالفعل .

احتكار

ولعل أخطر الانعكاسات التى يمكن ان تنجم عن قيام سلطات احتكارية مفرطة، زيادة اطلاق يد صاحب البراءة من خلال توسيع مفهوم الحماية ليشمل طريقة الانتاج والمنتج النهائى ومن ثم اعطائه قوة احتكارية مطلقة على كل اوجه التصنيع والاستغلال التجارى تمكنه من التحكم فى العرض للبيع وعمليات البيع أيضا، مما يقوى مراكز الانتاج (الشركات متعددة الجنسيات والدول المتقدمة) على حساب مراكز الاستهلاك (الدول النامية) . وبما يجبر هذه الدول الاخيرة على التعامل مع صاحب براءة الاختراع أو الشركات المحتكرة مباشرة ، والتى ستحدد سعر هذه الصناعات التكنولوجية وتفرض الاتاوات العلمية لمنح حقوق الاستغلال التجارى .

والاخطر من ذلك كله امتلاك هذه الشركات الكبرى قدرات تحالفية واندماجية تفتقر اليها الدول النامية بما يجعل الدول المتقدمة مسيطرة بشكل كامل على السوق العالمى ، ومن ثم احتكار "حق المعرفة" Know - how ، وبما يشكل نظام كارتل عالمى للحد من تدفق التكنولوجيا المتقدمة للدول النامية ، وحصر مصادر انتاج أو تصنيع وتوريد السلع المصنعة فى دول بعينها. لاسيما وأن الدول المتقدمة الصناعية تمتلك ٩٠٪ من براءات الاختراع فى العالم. وتمتلك الولايات المتحدة الأمريكية منها ٧٥٪ .

وتؤدى هذه الحقائق الى ارتفاع تكلفة حصول الدول النامية على ما تريده من تكنولوجيات متقدمة ، وهو ما يسهم عمليا فى تعميق الفجوة القائمة فعلا بين الشمال المتقدم والجنوب المتخلف ، خاصة وأن معظم دول الجنوب لاتمتلك القدرة الذاتية على خلق أو ابداع التكنولوجيا أو على الأقل التطوير التكنولوجى فى المدى القريب . اضافة إلى أنها تطرق باب التكنولوجيا فى فترة زمنية متأخرة نسبيا . وبالتالى أصبح على هذه الدول امتلاك القدرة على الانتقاء الواعى فى ضوء ظروف المجتمع وتطلعاته بين ما هو متاح فى سوق التكنولوجيا العالمية، والحصول عليها بشروط معقولة تضمن حسن استخدام الموارد المتاحة للمجتمع. وحتى هذا البديل أصبح صعبا فى اطار ما جاءت به اتفاقيات الجات .

كذلك تضر الاتفاقية بالبحث العلمى والتطور التكنولوجى حيث تقيد حركة العلماء بمنحها الحماية للمنتج النهائى ولطريقة الانتاج طيلة مدة الحماية ، مما يعوق عملية التطور ومواكبة التقنيات العالمية المختلفة بالنسبة للسلع التى سجلت براءات اختراعها بدءا من يناير ١٩٩٥ على المستوى العالمى وخاصة فى الدول النامية .

الموضوع الرئيسي : الجات | اسم كاتب المقال :
الموضوع الفرعي : ومصر:قطاع الملكية الفكرية:براءات الاختراع | رقم العـــدد : ٣٢
المصـــدر : ملف الاهرام الاستراتيجي | تاريخ الصـدور : اغسطس ١٩٩٧

جوانب ايجابية

بالرغم من ان اتفاقية (TRIPS) قد ركزت بصفة اساسية على جانب الالتزامات دون ان تتطرق بقوة إلى الحقوق الخاصة بالدول النامية فانه يمكن العمل على تعظيم الاستفادة منها لمواجهة التحديات المطروحة ومن اهمها :

١ - الاستفادة من الفترة الانتقالية والتى منحت للدول النامية لغرض تكييف اوضاعها المحلية مع احكام الاتفاقية الجديدة.

٢ - تقرر الاتفاقية فى ديباجتها الاولى وفى مقدمتها العامة، ان حماية الملكية الفكرية لاتنفصل عن الاهداف الخاصة بالسياسات العامة فى كل الدول بما فى ذلك الاهداف الانمائية والتكنولوجية ، بما يجعل المجال مفتوحا امام الدول النامية للدخول فى حوار مع الدول التكنولوجية المتقدمة لايجاد آليات ملاءمة لازالة القيود التى يمكن ان تقيد من تدفق التكنولوجيا اليها .

٣ - وفقا للمادة "الثامنة الفقرة الثانية" من مواد الاتفاقية يمكن للدول النامية اتخاذ تدابير مشتركة فى مواجهة الممارسات التعسفية التى تمارسها الشركات العملاقة . مما يستوجب تنسيق المواقف بين الدول النامية .

٤- يمكن للدول النامية وفقا لهذه الاتفاقية الاستفادة من الامكانيات المتاحة بمنظمة التجارة العالمية (WTO) والمنظمة العالمية لحقوق الملكية الفكرة (WIPO) من فرص تدريب وتدفق المعلومات عن التكنولوجيا العالمية .

٥- امكانية تطبيق براءات الاختراع فى النطاق الوطنى طالما لم تسجل عالميا. وكذلك امكانية تنفيذ براءات اختراع عالمية ثم التفاوض حول قيمة التعويض العادل عنها لاصحابها بما يتفق والظروف والاوضاع الوطنية لهذه الدول .

٦ - امكانية الاستفادة من براءات الاختراعات التى سقطت الحماية عنها وفقا للقوانين الوطنية فى اطار هذه الاتفاقية .

الواقع المصري

لا يختلف الواقع التكنولوجى فى مصر عن نظيره فى العديد من البلدان النامية ، حيث تتمثل ابز خصائصه فى :

١ - تخلف الهياكل العلمية لاسيما مرافق البحوث التطبيقية . وضعفها الكبير . وقلة عددها .

٢ - التبعية العلمية والتكنولوجية بمعنى الاعتماد الزائد والمستمر فى الحصول على مقومات القدرة العلمية والتكنولوجية من الخارج . الاكر الذى يؤدى الى فقدان الحافز لبناء قدرة علمية وتكنولوجية ذاتية .

٣ - اختلال هيكل الناتج الصناعى المحلى بوجه عام ، حيث تسهم الصناعات الاستهلاكية ب ٧٧,٢٪ من اجمالى القيمة المضافة الصناعية ، وفى المقابل تقل نسبة اسهام قطاع الصناعات الهندسية ، وهى عصب القدرة التكنولوجية فى عنصرها المادى ، حيث لا يتعدى نصيبها ٣, ٪ من هيكل الصناعات التحويلية

٤ - عدم الاهتمام الكافى بصناعات المعرفة وتطبيقاتها المختلفة . و الاعتماد الاساسى على تدفقها من الخارج .

الموضوع الرئيسى : الجات
اسم كاتب المقال :
الموضوع الفرعى : ومصر:قطاع الملكية الفكرية:براءات الاختراع
رقم العـــــدد : ٣٢
المصـــــــدر : ملف الاهرام الاستراتيجى
تاريخ الصـــدور : اغسطس ١٩٩٧

سياسة مستقبلية

وفى ظل سمات عامة كهذه ، الى جانب القيود التى تفرضها اتفاقية (TRIPS) على نقل التكنولوجيات المتقدمة ، يتضح مدى تخلف الوضع التكنولوجى فى مصر. وعدم قدرته على تجاوز القيود المفروضة الا من خلال اتباع استراتيجيات تقوم على شقين متكاملين ، احدهما تعظيم الاستفادة من الايجابيات الواردة فى اتفاقية (TRIPS) ، وثانيها وضع سياسة علمية واضحة تدفع الى الابداع والابتكار ، مع الاخذ فى الاعتبار اجراء تغييرات جذرية فى اقتصاديات وعمليات تخطيط الانشطة البحثية مع اقرار سياسة تكنولوجية مرنة وواضحة المعالم تتضمن :

١- العمل على التغلب على معوقات التقدم العلمى والتكنولوجى فى مصر وعلى رأسها قضية الامية فضلا عن غياب المجتمع المدنى العلمى مما يعطل الاستفادة من القدرات البشرية المصرية فى هذا المجال .

٢ ـ مضاعفة حجم الانفاق على البحث العلمى والتطوير التكنولوجى فى مصر.

٣ ـ مراجعة الاطر القانونية والتنظيمية لحماية حقوق الملكية الفكرية ، وازالة العقبات التنظيمية لتشجيع الاقبال على الابداع والاختراع فى مصر .

٣- انشاء مراكز متخصصة فى البحث العلمى والتطوير التكنولوجى من قبل مؤسسات وهيئات الدولة والقطاع الخاص كوكلاء لاستيراد وتوزيع وتطوير التكنولوجيا المتقدمة بعد معالجتها اذا لزم الامر لملائمة الظروف المحلية ، مع تعظيم دورها فى ابداع تكنولوجيا محلية وتطويرها .

٤- تهيئة البيئة المناسبة لجذب مزيد من الاستثمارات فى مصر، والتفاوض مع مالكى التكنولوجيات المتقدمة للترخيص بتطبيقها فى مصر .

٥- تفعيل المادة (٣٠) من اتفاقية (TRIPS) التى تنص على الاستثمارات الواردة لصلحة الدول النامية ومنها حق الترخيص الاجبارى عند توافر شروط خاصة .

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	عبد المعطى أحمد
الموضوع الفرعى :	ومصر :قطاع الملكية الفكرية:براءات الاختراع	رقم العـــــدد :	١٥٣٩
المصـــــــدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٨/٧/٦

مستشارك القانونى



عبدالمعطى احمد

هناك من يرى انه لما كانت اتفاقية منظمة التجارة العالميه قد بدأ نفاذها باثر رجعي بملاحقها الثمانية والعشرين في مصر طبقا لقرار نشرها في الجريدة الرسمية بالعدد الصادر في ١٧ مايو ١٩٩٥، فإنه لم يعد هناك مجال لاستصدار أى تشريعات إضافية، أو التعديل فى التشريعات القائمة إلا بهدف واحد هو الاستفادة من الأحكام الاستثنائية المقررة للبلدان النامية في الاستفادة من فترات زمنية انتقالية، لكن المستشار عاطف العزب النائب الأول السابق لرئيس مجلس الدولة ورئيس لجنة اعداد قانون البراءات.

هل يجرى تعديل على قانون براءات الاختراع ؟

يرى ان هذا النظر مردود عليه بأنه اذا كانت الاتفاقية نافذة فى حق الدولة وتعتبر قانوناً من قوانينها بعد الموافقة والتصديق عليها طبقا لنص المادة [١٥١] من الدستور إلا انه لا يعنى دستوريا عدم وضع قانون خاص بتنظيم براءات الاختراع أو التعديل فى القانون بما لا يتعارض مع أحكام الاتفاقية، اذ ان تطبيق الملحق الخاص باتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية (براءات الاختراع وغيرها) يقتضى ـ كما تم الأمر بالنسبة لاتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية ـ وضع التشريع المحلى الذى تأخذ فيه مصر بالأحكام الجوازية او التقديرية التى تحفل بها هذه الاتفاقية والتى تترك فيه الاتفاقية التقدير لكل دولة وهى ليست الأحكام الانتقالية فقط بل أحكاما عديدة حفلت بها الاتفاقية.

يضاف الى ذلك انه يوجد لدينا قانون قائم خاص ببراءات الاختراع وكان موضع تعديل منذ حوالى عشر سنوات قبل اتفاقية «الجات» وكان يستهدف اجراء تعديلات جوهرية اقتضتها ظروف العمل والمصلحة العامة ، وبالتالى فانه يتعين استصدار التشريع الخاص بها وتتمثل بعض هذه التعديلات فيما يلى :-

(١) منح المخترع العامل الحق فى اصدار البراءة باسمه وليس باسم جهة العمل تشجيعاً لاختراعات المصريين والتى لا تتعدى نسبتها إلى المخترعات الاجنبية حالياً اكثر من ٤٠٪ (٢) الزام مكتب براءات الاختراع بإخطار الجهات الادارية المختصة بأى اختراع يتقاعس فيه المخترع عن تنفيذه كى تقوم هى بالتنفيذ .

(٣) اتاحة الفرصة للمخترعين المصريين بتطبيق الهندسة العكسية التى برع فيها اليابانيون، وذلك بالبدء بما انتهى إليه الآخرون واضافة الجديد اليه .

(٤) استحداث نماذج المنفعة وهى تهم المصريين ليسرها .

(٥) اختصاص مكتب البراءات بالفحص الموضوعى الكامل للبراءة دون الفحص الشكلى القائم حاليا .

(٦) توضيح بعض المسائل التى كانت محل خلاف ومازالت معلقة فى القانون القائم .

(٧) تنظيم التظلم من قرارات مكتب براءات الاختراع بحيث يشمل جميع قرارات المكتب مع تنظيم لجنة الطعون بصفتها لجنة ادارية ذات اختصاص قضائى.

وهذا النظر اخذت به منظمة الملكية الفكرية بجنيف حيث وضعت بعد نفاذ اتفاقيات «الجات» «نموذجاً» لمشروع قانون خاص ببراءات الاختراع تستهدى به الدول عند وضع التشريع الخاص بها . ■

والعالم العربى

الجات
و
العالم العربى

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	علاقة الدول العربية بالجات	ابراهيم نوار	كراسات استراتيجية	٢٢	١٩٩٤	١٧٠
٢	مزايا ومخاطر اتفاقات جولة اورجواى للدول العربية	ابراهيم نوار	كراسات استراتيجية	٢٢	١٩٩٤	١٧١
٣	الآثار على الدول العربية	اسامة المجدوب	(كتاب) الجات ومصر والبلدان العربية		١٩٩٦	١٨٣
٤	قانون العمل العربى الموحد : خط دفاع فى مواجهة الجات	محمد العمارى	العالم اليوم	٢١٧٧	١٩٩٧/٣/٢٨	١٩٦
٥	شروط الجات خطر يهدد الصناعة العربية	الجريدة	العالم اليوم	٢٣١٩	١٩٩٨/٩/١٣	١٩٩

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	ابراهيم نوار
الموضوع الفرعى :	والعالم العربى	رقم العــــدد :	٢٢
المصـــدر :	كراسات استراتيجية	تاريخ الصــدور :	١٩٩٤

ثانيا : علاقة الدول العربية بـ « الجات »

على الرغم من أن دولتين عربيتين هما سورية ولبنان كانتا من أول الموقعين على الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (GATT) فإن علاقة الدول العربية بهذه الاتفاقية وقعت منذ السنوات الأولى تحت تأثير عاملين رئيسيين هما :

١ ـ المقاطعة الاقتصادية العربية لاسرائيل .

٢ ـ الحرب الباردة والاستقطاب بين موسكو وواشنطن .

وفى السبعينات جاء النفط ليضيف عاملا جديدا . خصوصا بعد أن لعبت منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبيك) دور القوة المحركة فى زيادة أسعار النفط الخام منذ حرب اكتوبر ١٩٧٣ .

وقد انسحبت سورية ولبنان من اتفاقية « جات » بعد وقت قليل من توقيع الاتفاقية فى ٣٠ اكتوبر ١٩٤٧(٩) لكن سورية لم تلبث أن عادت إلى الاتفاقية خلال الوحدة مع مصر تحت اسم الجمهورية العربية المتحدة ، ثم انتهى الأمر بخروجها أيضا . ومع بدء سياسات الانفتاح الاقتصادى فى مصر فى منتصف السبعينات ، عززت مصر علاقاتها بـ « جات » ، ووقعت على العديد من الاتفاقيات المتعلقة بالغاء الحماية الجمركية وتحرير التجارة فى اطار بروتوكول تكميلى لاتفاقية « جات » تم التوقيع عليه بواسطة الحكومة المصرية فى عام ١٩٧٩ .

وقد وقعت على وثائق جولة أوروجواى فى مراكش ٨ دول عربية هى مصر والجزائر والكويت وموريتانيا والمغرب وقطر وتونس والبحرين ، ومن المتوقع ان تنضم اليها أيضا الامارات وسلطنة عمان .

وتفضل الدول العربية بشكل عام التوصل إلى ترتيبات تجارية ثنائية مع شركائها خصوصا المجموعة الأوروبية . وتحصل عدد من الدول العربية على تفضيلات تجارية من خلال هذه الترتيبات . لكن الدول العربية ككل لم تدخل فى مفاوضات تجارية ككتلة تجارية واحدة فقد تعثر الحوار العربى / الأوروبى منذ بدايته فى عام ١٩٧٣ ثم تفتت بعد ذلك إلى حوار خليجى / أوروبى ومغاربى / أوروبى وشرق أوسطى / أوروبى .

ومنذ عام ١٩٧٥ حتى الآن وقعت المجموعة الاقتصادية الأوروبية (الاتحاد الأوربى حاليا) عددا من اتفاقيات التعاون التجارى والاقتصادى والفنى والمالى والبيئى مع الجزائر ومصر والاردن ولبنان والمغرب وسورية وتونس ودول مجلس التعاون الخليجى . ويعتبر كل واحد من هذه الاتفاقات مستقلا فى حد ذاته أى لا يستهدف مرحلة أعلى من التعاون بين الطرفين ، فيما عدا الاتفاق الذى وقعته السوق الأوربية المشتركة مع لبنان فى منتصف السبعينات والذى ينص على انه مجرد اتفاق مرحلى يهدف الى تحقيق درجة أعلى من التعاون باقامة منطقة تجارة حرة F. T. A بين الطرفين(١٠) .

كذلك حصلت المناطق الفلسطينية المحتلة على تسهيلات تجارية من جانب المجموعة الأوربية بما يسمح للمنتجين الزراعيين فى الأرض المحتلة بتصدير منتجاتهم مباشرة إلى أسواق المجموعة الأوربية ووصلت أولى شحنات الصادرات الزراعية الفلسطينية على أساس هذا الاتفاق فى عام ٨٨ / ١٩٨٩ ..

ومن أهم العقبات التى تعترض المساهمة الفعالة للدول العربية فى الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (جات) فى الوقت الحالى قوانين وأحكام المقاطعة العربية لاسرائيل التى تعتبر من وجهة نظر (جات) بمثابة اجراءات تمييزية تتعارض مع مبدأ عدم التمييز Non - Discrimination الذى يمثل احد المبادىء الأساسية التى تقوم عليها (الجات) .



الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	ابراهيم نوار
الموضوع الفرعى :		رقم العـــدد :	٢٢
المصـــدر :	كراسات استراتيجية	تاريخ الصـدور :	١٩٩٤

مزايا ومخاطر اتفاقات جولة أوروجواى للدول العربية

يتعذر حصر المزايا والمخاطر التى ستنتج عن اتفاقات جولة أوروجواى بالنسبة للاقتصاد العربى سواء فى حال بقاء علاقة الدول العربية باتفاقية (جات) على ما هى عليه حالياً ، أو فى حال انضمام أغلبية الدول العربية إلى هذه الاتفاقية . ومع ذلك فإنه يمكن الاشارة إلى الاتجاهات العامة للآثار المتوقعة خصوصا على ضوء ردود الفعل الأولية ، والتقديرات الرسمية للهيئات الدولية ومنها سكرتارية (جات) نفسها .

وقبل أن نستعرض اتجاهات الآثار المتوقعة من المفيد أن نشير أولا إلى عدد من الملاحظات التى من شأنها تحديد ملامح الاقتصاد العربى الذى سيتعامل مع التغييرات التى ستحدثها اتفاقات أوروجواى فى بيئة التجارة الدولية . والملاحظات التى نود الاشارة اليها هى :

١ ـ أن الدول العربية تنتمى فى مجموعها إلى الدول النامية ، وهى مجموعة الدول الوحيدة فى النظام الاقتصادى العالمى الحالى التى ستتعرض لخسائر صافية نتيجة اتفاقات جولة أوروجواى ويعترف بهذه الخسارة البنك الدولى ومنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية (OECD) وسكرتارية (جات) .

٢ ـ نظرا لطبيعة هياكل الانتاج والاستهلاك فى الدول العربية فإن هذه الدول تقف بصورة عامة فى صفوف الدول المستوردة للغذاء . وترتفع قيمة الفجوة الغذائية فى الدول العربية حاليا إلى نحو ١٠,٣ بليون دولار ولكن مع البدء فى تطبيق اجراءات تحرير تجارة السلع الغذائية فإن هذه الفجوة ستترتفع تدريجيا ، ربما بنسبة ٢٥ ٪ عما هى عليه حاليا بحلول عام ٢٠٠٥

٣ ـ إن أهم الصادرات العربية (النفط) يقع خارج اتفاقات جولة أوروجواى . وان أشد الواردات العربية حساسية (القمح) هو مركز سياسات تحرير تجارة السلع الزراعية التى تنطوى عليها اتفاقات جولة أوروجواى وبينما تتعرض أوبيك كاحتكار نفطى لمحاولات التفكيك بهدف تخفيض الأسعار فإن تحرير تجارة القمح سيقود إلى زيادة الأسعار وليس إلى تخفيضها .

٤ ـ إن الصادرات السلعية العربية (باستثناء النفط) لا تتجاوز ٣ ٪ من اجمالى الصادرات السلعية فى العالم . وطبقاً لتقديرات صندوق النقد الدولى فان الصادرات السلعية من دول الشرق الأوسط ـ خصوصا الدول العربية ـ تتراجع منذ بداية الثمانينات بمعدل سنوى قدرة ٤ ٪ تقريباً وللتدليل على ضآلة الصادرات السلعية العربية يكفى القول بأن صادرات هونج كونج وحدها من الملابس والمنسوجات إلى دول الاتحاد الأوروبى تزيد عن مجموع صادرات الدول العربية المثيلة إلى المنطقة المذكورة ، على الرغم من المعاملة التفضيلية التى تتمتع بها الدول العربية مثل مصر والمغرب وتونس من جانب دول الاتحاد الأوروبى[٢١] .

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	ابراهيم نوار
الموضوع الفرعى :		رقم العـــــدد :	٢٢
المصـــــــدر :	كراسات استراتيجية	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٤

٥ ـ تعانى السياسات الاقتصادية العربية عموما من التخبط وعدم الاستقرار وسيطرة الأسلوب الفردى فى اتخاذ القرار وليس الأسلوب المؤسسى بما يعرض هذه السياسات لتغيرات الأفراد ، أو تقلبات أمزجة الأفراد أنفسهم الذين اتخذوا القرارات ، أو ـ فى حالات أخرى ـ خضوع الأفراد لضغوط خارجية أو ضغوط من جماعات مصالح محلية لاصدار قرارات فى اتجاه معين دون آخر ، ارضاء لمصالح جماعات معينة ، وليس مصالح المجتمع ككل . ومن الصعب تصور حدوث انسجام بين سياسات تحرير التجارة العالمية الجديدة وطريقة اتخاذ القرار الاقتصادى فى الدول العربية بشكل عام .

٦ ـ لاتزال سياسات الاصلاح الاقتصادى فى الدول العربية فى مراحلها الأولى وتعانى الهياكل الاقتصادية العربية من تشوهات ناتجة عن التطورات المتضاربة فى مراحل سابقة كما تعانى الصناعات العربية سواء القديمة أو الجديدة من عدم القدرة على المنافسة أولا لأنها متخلفة تكنولوجيا ومرتفعة التكاليف وثانيا لأنها لاتزال فى طور النشوء معتمدة على الإعانات والحماية

ونتيجة لذلك فإنه من المتوقع حدوث تصادم وليس تناغما بين الاقتصاد العربى ، واجراءات تحرير التجارة العالمية الناتجة عن اتفاقات أورجواى .

ويمكن على ضوء الملامح الستة السابقة استعراض أهم اتجاهات المخاطر والمزايا التى سيتعرض لها الاقتصاد العربى نتيجة نجاح جولة أورجواى لتحرير التجارة العالمية .

أ ـ تحرير تجارة السلع الزراعية

تستورد الدول العربية معظم احتياجاتها الغذائية من الخارج وعلى الرغم من الحديث المتكرر عن الأمن الغذائى العربى ، فإن دولة مثل السودان تعتبر فى نظر الخبراء سلة غذاء العالم العربى (باعتبار ما يمكن أن يكون) تستورد أغذية تعادل نحو ٢٢ ٪ من اجمالى وارداتها [٢٢] ودولة أخرى مثل مصر ارتفعت نسبة الواردات الغذائية التى تحصل عليها من الخارج من ٢١ ٪ فى عام ١٩٧١ إلى ٢٩ ٪ فى عام ١٩٩١ .

ولا يعنى ذلك أن كل الدول العربية اخفقت فى الحد من اعتمادها على الخارج للحصول على احتياجاتها الغذائية فقد نجح عدد من الدول فى زيادة الانتاج المحلى والحد من الاستيراد من الخارج وعلى سبيل المثال فإن نسبة واردات الغذاء من اجمالى واردات المغرب انخفضت من ٢٠ ٪ فى عام ١٩٧١ إلى ١١ ٪ فقط فى عام ١٩٩١ كذلك الحال فى الجزائر (من ٢٦ ٪ إلى ١٣ ٪) وفى تونس (من ٢٧ ٪ إلى ١٥ ٪) خلال الفترة المذكورة .

واعتمادا على أرقام البنك الدولى فإن تسع دول عربية فقط [٢٣] . انفقت فى عام ١٩٩١ نحو ١٠,١٦ بليون دولار على واردات الغذاء .

وإذا افترضنا أن إلغاء دعم الانتاج والصادرات سينعكس مباشرة فى صورة زيادة فى الأسعار النهائية التى يدفعها المستهلكون فإن تخفيض الاعانات بنسبة ٤٠ ٪ خلال فترة تنفيذ اتفاقات الجات (١٩٩٥ ـ ٢٠٠٥) سيؤدى إلى زيادة الأسعار فإذا كان ثمن الطن من القمح المدعم الذى تحصل عليه مثلا مصر من الولايات المتحدة أو تحصل عليه الجزائر من فرنسا يعادل نحو ١١٠ دولارات فسيكون شأن اتفاقات اورجواى أن تحصل كل من مصر والجزائر على هذا القمح بأسعار السوق التى تصل إلى ١٤٥ دولارا أو اكثر للطن . وهذا سيعنى زيادة فى قيمة فاتورة إستيراد القمح بنسبة ٣٠ ٪ تقريبا .

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	ابراهيم نوار
الموضوع الفرعى :		رقم العـــــدد :	٢٢
المصـــــدر :	كراسات استراتيجية	تاريخ الصـدور :	١٩٩٤

غير أننا فى الحسابات السابقة لا نأخذ فى الاعتبار تاثير الجوانب الديناميكية الاخرى التى سيسفر عنها تطبيق إتفاقات جولة أوروجواى تلك الجوانب التى تتعلق بالتغييرات التى ستنتج على صعيد الإنتاج وتخصيص الموارد فى كل من الدول المصدرة والدول المستوردة على السواء .

ويمكن على المدى المتوسط تصور السيناريو التالى :

ـ بسبب تخفيض الدعم سيزيد معدل تجنيب الأراضى الزراعية فى الدول المصدرة للحبوب ، ويتسع نطاق إستخدام أراضى زراعة الحبوب فى أغراض أخرى (إقامة منتجات للراحة ـ مزارع لتربية الخيول ـ نواد للترفيه .... إلخ)

وتقدر المفوضية الأوروبية وسكرتارية الجات أنه يتم بالفعل منذ منتصف الثمانينات إخراج حوالى ١٢٠ الف هكتر سنويا من الأراضى المزروعة بالحبوب من نطاق الإنتاج (٢٤) فى دول المجموعة الأوربية (٢٤) وبنهاية عام ١٩٩٠ بلغت مساحة الأراضى المجنبة ٧٥٠ الف هكتار .

ويؤدى هذا عمليا إلى إنخفاض إنتاج الحبوب لدول الإتحاد الأوربى بنسبة ١ ٪ تقريبا كل سنة .

ومن شأن إستمرار ذلك أن ينخفض الإنتاج العالمى من القمح ، ومن ثم إرتفاع الأسعار بسبب إنكماش العرض ، بافتراض بقاء الطلب على حاله أو زيادته . (لن يحدث إرتفاع للأسعار بسبب إنخفاض الانتاج فى الأجل القصير لأن المخزون العالمى من القمح لا يزال يغذى العرض العالمى ولأنه تم الاتفاق على إستثناء المخزون الحالى من إلغاء الدعم التصديرى) .

ـ بسبب زيادة اسعار القمح العالمى ، ستلجأ الدول المستوردة الى المزيد من إجراءات تحرير السوق الداخلية للحبوب ، وإعادة النظر فى التركيب المحصولى سواء من خلال عمل قوى السوق ، او من خلال سياسات تخصيص الموارد بواسطة الدولة .

ومع حصول المزارع المحلى على سعر اعلى لمحصول القمح أو الأرز مثلا ، وبافتراض وجود حرية لدى المزارع فى زراعة المحصول الذى يريده فان عددا اكبر من المزارعين سيتجه الى تخصيص مساحات اوسع من الأراضى لزراعة القمح والأرز مثلا ، ومن شأن حدوث ذلك أن يؤدى الى زيادة الانتاج المحلى ، ومن ثم الى زيادة نسبة الاعتماد على النفس فى استهلاك الحبوب بالنسبة للدول النامية المستوردة للغذاء فى المنطقة المدارية .

ـ بافتراض ان مستويات الاسعار العالمية والمحلية ستواصل التحرك فى إتجاه واحد ، ولكن بمعدلات سرعة مختلفة ، فان الاسعار المحلية يمكن ان تتجه الى التعادل مع الأسعار العالمية ، وسيؤدى هذا الى ترشيد الاستهلاك وترشيد التجارة الخارجية فى ميدان الحبوب الغذائية

ومن شأن حدوث هذا السيناريو ان يؤدى الى نتائج ايجابية فى المدى المتوسط والطويل . فليس من المفترض ان تستمر الدول النامية طفلا رضيعا يتغذى من حليب الدول الصناعية المصدرة للغذاء وليس من المفترض ان تكون الدول الصناعية المصدرة للغذاء مسئولة عن المجاعات فى الدول الفقيرة ، بافتراض وجود حرية تجارية على المستوى العالمى (طالما اننا نتحدث وفق شروط اقتصادية وليس وفق سياسات الإعانات الخيرية) لكن يشترط لسريان هذا السيناريو :

الموضوع الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :	ابراهيم نوار
الموضوع الفرعي :		رقم العـــدد :	٢٢
المصـــدر :	كراسات استراتيجية	تاريخ الصـدور :	١٩٩٤

١ ـ الحد من تشوهات السوق المحلية فى الدول العربية المستوردة للغذاء خصوصا فى مجالات الأسعار وتخصيص الاراضى والمياه وأساليب التسويق تمهيدا للقضاء النهائى على هذه التشوهات .

٢ ـ حرية المنتج ، وحرية السوق بشكل عام بعيدا عن الفساد الحكومى والانحرافات الادارية .

٣ ـ ضمان وجود مسارات مفتوحة تساعد على سريان تدفقات تحويل الانتاج ، وانفاق العائد ، واعادة الاستثمار فى الاتجاه الصحيح . فقد يؤدى احتكار الدولة مثلا فى مجال المطاحن الى انصراف المنتجين عن زراعة القمح رغم ارتفاع اسعاره .. وقد يؤدى فرض ضرائب باهظة على المزارعين الى وضع الواردات فى مكانة تنافسية افضل بالنسبة للانتاج المحلى .

وتشمل تجارة السلع الزراعية عددا كبيرا من المواد التى تستطيع من خلالها الدول العربية ان تزيد نصيبها فى السوق العالمية ، وأن تحصل على مكاسب من تطبيق اتفاقات اوروجواى ، ومن امثلة السلع الزراعية التى يمكن ان تضيف مكاسب الى الدول العربية الزيوت النباتية بانواعها المختلفة مثل زيت النخيل وزيت الزيتون وزيت عباد الشمس وزيت الصويا ..

وتعتبر أسواق دول الاتحاد الأوروبى هدفا جيدا لتصدير مثل هذه السلع فالمجموعة الأوروبية هى اكثر مستورد فى العالم للحبوب الزيتية . وقد استوردت فى عام ١٩٨٨ نحو ٢٤ مليون طن من هذه الحبوب[٣٥] .

وهناك ايضا انواع اخرى من الفواكه والخضروات والزهور والنباتات العطرية والطبية التى يمكن زراعتها فى الدول العربية . ويتطلب الانتقال الى اداء ديناميكى لقطاع الزراعة فى العالم العربى تحقيق حرية السوق/ وحرية اتخاذ القرار بالنسبة للمزارعين .

ولاتمس اتفاقات تحرير تجارة السلع الزراعية فى جولة اورجواى جوانب الأسعار واعادة تقسيم العمل الزراعى على المستوى العالمى فقط ، وإنما تمس أيضا صميم عملية إتخاذ القرار الحكومى المتعلق بالقطاع الزراعى ، والسياسات الاقتصادية المرتبطة بالزراعة . ومن اهم القضايا التى يمكن الاشارة اليها هنا قضية الدعم الداخلى للمزارعين سواء تعلق هذا بالدعم المباشرة الحكومى الايجابى (عندما تدفع الحكومة اموالا للمزارعين لتعويضهم عن انخفاض اسعار البيع عن تكاليف الانتاج) أو بما يمكن ان نسميه بـ « الدعم السلبى » الذى يتمثل فى حصول الحكومة على المحاصيل باسعار تقل عن اسعار السوق ففى هذه الحالة يقوم المزارعون عمليا بدعم الحكومة ، وليس العكس .

وتشيع ظاهرة « الدعم السلبى » فى معظم الاقتصادات العربية ، خصوصا تلك التى تبنت خلال الستينات سياسات « الدولة المتدخلة » فى الاقتصاد ، وفرضت من خلال هذه السياسات تركيبا محصوليا معينا للاراضى الزراعية ، وأسعارا حكومية للمحاصيل ، وأساليب مركزية للتسويق . وعلى الرغم من ان هذه الدول ، ومنها مصر على سبيل المثال تخلت عمليا عن سياسات « تدخل الدولة » ، فانها لم تتخلص بعد بالكامل من هذه السياسات فى القطاع الزراعى وان كانت قد بدات فعليا باجراءات تحرير سوق السلع الزراعية كليا او جزئيا .

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	ابراهيم نوار
الموضوع الفرعى :		رقم العـــــدد :	٢٢
المصـــــدر :	كراسات استراتيجية	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٤

وستكون اتفاقات الجات من هذه الزاوية بمثابة حافز للقوى الاجتماعية الداخلية الساعية الى تحرير سوق السلع الزراعية بالكامل .

وهنا تلعب الادارة الدولية دورها فى عملية اتخاذ القرار الداخلى ، من جانبين :

- الأول الضغط على الحكومة لاتخاذ سياسات معينة .
- الثانى تشجيع القوى الاجتماعية المستفيدة على تجميع قواها والضغط داخليا لتغيير السياسات القديمة .

أما فى الدول العربية التى توجد فيها ظاهرة « الدعم الايجابى » من جانب الحكومة للمزارعين ، خصوصا فى دول الخليج النفطية التى تملك فيها الدولة موارد مالية كبيرة ناتجة عن تصدير النفط وتسعى فى الوقت نفسه الى تنويع مصادر الانتاج من خلال تشجيع الزراعة والقطاعات الانتاجية الاخرى فان اتفاقات جولة اوروجواى فى مجال تحرير اسواق السلع الزراعية ستصطدم مباشرة بسياسة الدعم الحكومى للمزارعين ، سواء فى قطاع زراعة الحبوب ، او قطاعات زراعة السلع الزراعية الاخرى .

وطبقا للاتفاق الأوروبى / الامريكى لتحرير تجارة السلع الزراعية الذى تبنه جولة اورجواى ، فان دولة مثل المملكة العربية السعودية يمكن ان تستفيد من آثار الاتفاق - بالاستفادة من ارتفاع الاسعار فى السوق العالمية - فى مجال زراعة القمح اذا لم تنضم الى الجات ، أما اذا انضمت فانها ستكون مطالبة بتخفيض دعم الانتاج والصادرات بنسبة تصل الى ٤٠ ٪ خلال سنوات سريان اتفاقات جولة اورجواى وفى هذه الحالة الأخيرة فان الالتزام بالاتفاق يتعارض مع مصالح المزارعين المستفيدين من دعم زراعات القمح فى السعودية ، ويتعارض كذلك مع اتجاه المسئولين المؤيدين لاستمرار تطبيق سياسات الاكتفاء الذاتى من القمح ومن المحاصيل الزراعية الأخرى ، مع ان الحكومة السعودية ككل اقرت سياسة لتخفيض المساحات المدعومة من الأرض المزروعة بالقمح والشعير .

وعلى ضوء ماتقدم فيما يتعلق بالسعودية - كمثال لدولة تقدم دعما ايجابيا لمحصول القمح - فان اتفاقات اوروجواى ستؤدى الى النتائج التالية ، فى حال إنضمام السعودية الى الجات :

- إنقسام الحكومة السعودية داخليا بشأن سياسات الدعم بين المؤيدين لاستمراره والمعارضين الذين يسعون الى تحرير السوق الداخلية - خصوصا وان هناك مسئولين حكوميين يمتلكون مباشرة او بالوكالة مزارع لانتاج القمح .
- تكوين جماعات ضغط من المزارعين الذين يحصلون حاليا على دعم حكومى لزراعات القمح ، تحث الحكومة على عدم تغيير سياستها والاستمرار فى دعم مزارع القمح .
- ستكون هناك احتمالات كبيرة لحدوث تغييرات شديدة فى ميادين تقسيم العمل الزراعى داخل السعودية ، حيث ان انخفاض ربحية القمح ستؤدى الى التقليل من الاقبال على زراعته ، وستتجه السعودية الى استيراد القمح - الأرخص بدلا من الاعتماد على الانتاج المحلى المكلف .

ب - تحرير تجارة المنسوجات والملابس :

تم الاتفاق من حيث المبدأ خلال مفاوضات جولة اوروجواى على الغاء الترتيبات الدولية لتجارة المنسوجات والملابس المعروفة باسم Multi Fiber Arrangement (M.F.A) وإدخال المواد والسلع التى تنظمها ضمن هيكل المواد والسلع التى تنظم تجارتها القواعد والترتيبات العامة المعمول بها طبقا للاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة . ولكن تم الاتفاق ايضا على تأجيل الغاء اتفاقية MFA وإدماج المنسوجات والملابس فى الهيكل التجارى العام للجات حتى يتم الانتهاء

الموضوع الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :	ابراهيم نوار
الموضوع الفرعي :		رقم العـــــدد :	٢٢
المصـــــدر :	كراسات استراتيجية	تاريخ الصــدور :	١٩٩٤

من الاستعدادات اللازمة لذلك ، وسيتم معاملة تجارة المنسوجات والملابس على اساس اجراءات انتقالية ، تمهيدا لتحرير تجارة تلك السلع تماما .

إذن فقد تم الاتفاق من حيث المبدأ على انهاء الاستثناء الذى كانت تتمتع به تجارة المنسوجات والملابس ، وهو الاستثناء الذى كان يعطى للدول المنتجة حق الحصول على حصص محددة من اسواق الدول المستوردة ، ومن ثم فان انهاء هذا الاستثناء من شانه ان يفتح الباب فى المستقبل القريب (خلال عام أو عامين) للمنافسة الكاملة فى سوق المنسوجات والملابس على المستوى العالمى . كذلك فان إنهاء العمل بالترتيبات الدولية لتجارة المنسوجات والملابس يعنى الغاء الاستثناء الذى كان يعطى الدول المستوردة الحق فى اغلاق اسواقها وفرض قيود كمية على الصادرات من الدول المنتجة .

وسيكون لفتح باب المنافسة الكاملة فى سوق المنسوجات والملابس تأثير كبير على الدول العربية التى يعتمد عدد منها الى حد كبير على هذه السلع فى الحصول على نصيب كبير من الصادرات فى أسواق الدول الصناعية (خصوصا الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى) مثل المغرب وتونس ومصر وحتى الامارات ، ولن يقتصر هذا التأثير عند حدود الضغط على اسعار التصدير ، وانما سيمتد الى اعادة بناء هيكل الصناعات المحلية فى هذا القطاع ، بماله من انعاكسات اقتصادية واجتماعية وسياسية .

وإذا تناولنا على سبيل المثال صادرات المنسوجات والملابس من الدول العربية الى الاتحاد الأوروبى فاننا سنجد ان المغرب وتونس وحدهما ، صدرتا الى المجموعة الأوروبية فى عام ١٩٨٩ ماقيمته ١٦٢٨ مليون وحدة نقدية اوروبية فى مقابل ٢٧١ مليون وحدة فقط عام ١٩٨٠ ، اى بمعدل نمو يصل الى ٥٠ ٪ فى المتوسط سنويا خلال الثمانينات ، وساعد على زيادة هذه الصادرات بذلك المعدل السريع انخفاض درجة المنافسة من المنتجين الأجانب المقيدين بحصص محددة فى صادراتهم الى دول المجموعة الأوروبية .

وفى حالة تحرير تجارة المنسوجات والملابس ، فان مصدرى هذه السلع من الدول العربية الى دول الاتحاد الأوروبى سيكونون فى خطر من تزايد المنافسة من المنتجين أصحاب التكاليف الاقل .

وتعتبر المغرب اكبر الدول العربية المصدرة للمنسوجات والملابس الى دول الاتحاد الأوروبى وتحتل المغرب المركز العاشر على المستوى العالمى بين مصدرى المنسوجات والملابس الى دول الاتحاد الأوروبى فى حين تحتل تونس المركز الـ ١٢ . والى جانب اهمية التجارة العربية مع دول الاتحاد الأوروبى عموما (نصف تجارة المغرب تتركز مع هذه الدول) فان نصيب المنسوجات والملابس يرتفع الى مايتراوح بين ٢٠ ٪ إلى ٣٣ ٪ من إجمالى صادرات السلع المصنوعة لكل من المغرب وتونس ومصر .

وبلغت قيمة اجمالى صادرات تونس من المنسوجات والملابس فى عام ١٩٩١ نحو ١,٢ بليون دولار ، ومصر نحو ١,٠٤ بليون دولار والمغرب ٨٥٥ مليون دولار فى العام نفسه . وقد نمت تجارة المنسوجات والملابس بمعدلات سريعة جدا من كل من تونس والمغرب خلال السنوات العشرين الاخيرة .. ففى بداية السبعينات كانت صادرات المجموعة السلعية المذكورة تشكل ٢٪ و ٤ ٪ فقط على التوالى من إجمالى الصادرات السلعية للبلدين ، لكن هذه النسبة ارتفعت فى بداية التسعينات الى ٣٣ ٪ و ٢٠ ٪ لكل من تونس والمغرب على التوالى ، اما فى مصر فقد كانت نسبة صادرات الغزل والمنسوجات والملابس من اجمالى الصادرات السلعية ١٩ ٪ فى عام ١٩٧١ إرتفعت الى ٢٧ ٪ فى عام ١٩٩١ [٣٨] .

وعندما تخرج تجارة المنسوجات والملابس من حيز ترتيبات M.F.A فان الدول العربية

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	ابراهيم نوار
الموضوع الفرعى :		رقم العـــدد :	٢٢
المصـــدر :	كراسات استراتيجية	تاريخ الصـدور :	١٩٩٤

ستواجه منافسة من هونج كونج (اكبر مصدر لدول الاتحاد الأوروبى من هذه المواد) اضافة الى تايوان والفلبين وتركيا ودول شرق اوروبا ، وربما ينتج عن ذلك تضييق نطاق السوق الخارجى المتاح امام الصادرات العربية من المنسوجات والملابس .

ولن يقف تأثير الاتفاق عند هذا الحد ، وإنما سيمتد الى السوق المحلية للمنسوجات والملابس فى الدول العربية ، التى ستتعرض لمنافسة شديدة ، فى حال الغاء او تخفيف اجراءات الحماية التجارية التى تتمتع بها فى الوقت الحاضر .

وعلى الرغم من أن اجراءات الحماية التجارية ساعدت على زيادة الاستثمارات فى صناعات المنسوجات والملابس فى الدول العربية بصورة كبيرة خلال السنوات الأخيرة[٢٩] فان هذه الاجراءات ادت من ناحية اخرى الى ارتفاع تكاليف الانتاج وانخفاض انتاجية راس المال ، وتخلف المواصفات القياسية للانتاج .

وفى حال تحرير السوق الداخلية لتجارة الملابس والمنسوجات فان اسواق الدول العربية ستشهد فيضا من المنتجات الاسيوية الرخيصة التى ستزيد حصتها فى الأسواق المحلية على حساب المنتجين المحليين .

وكما أشرنا فى مجال تحليل اثار تحرير تجارة السلع الزراعية ، فان قطاع صناعة المنسوجات والملابس سيتعرض الى تغييرات هيكلية عميقة ، على اساس تقسيم دولى جديد للعمل فى هذه الصناعة ، يعود مرة اخرى الى الارتكاز على المزايا النسبية COmparative Advantage التى تتمتع بها كل دولة ، وستكون تكاليف العمل ، ومستلزمات الانتاج المحلية (بما فى ذلك اسعار الأراضى والايجارات) هما العنصرين الحاكمين فى اعادة توزيع هيكل صناعة الملابس والمنسوجات على المستوى العالمى ، وستستطيع الدول القادرة على تخفيض تكاليف العمل ، وإنتاج مستلزمات وسيطة بأسعار رخيصة (من خلال المنافسة وليس من خلال الدعم الحكومى) ان تحظى بنصيب اكبر فى سوق المنسوجات والملابس على المستوى العالمى اما الدول التى ستفشل فى ذلك ، فانها لن تخسر فقط أسواقها الخارجية ، بل ستكون مهددة بفقدان اسواقها المحلية لصالح منتجين قادرين على توفير المنسوجات والملابس بنوعية افضل وأسعار أقل .

ج ـ تحرير تجارة السلع المصنوعة عموما :

تنص إتفاقات جولة اورجواى على انه بحلول عام ٢٠٠٥ سيتسع نطاق السلع المصنوعة المشمولة بالاعفاء الجمركى الى نحو نصف السلع التى تستوردها الدول الصناعية ، والى خفض كبير فى الرسوم الجمركية المفروضة على السلع الصناعية الأخرى ، لتتراوح بين ٤ إلى ٦ ٪ والى تخفيض بنسبة اقل فى الرسوم المفروضة على المنسوجات والسلع الزراعية .

وبمعنى آخر فاننا بصدد هيكل جمركى عالمى جديد متناسق تجلس فى قاعدته السلع الزراعية ثم يتدرج ارتفاعا بالمنسوجات والملابس وينتهى عند اعلى بالسلع المصنوعة المحدودة الرسوم او المعفاة تماما .

لكن هذا الهرم المتناسق لهيكل الرسوم الجمركية على المستوى العالمى لايقابله هيكل متناسق للانتاج بل على العكس من ذلك سيؤدى الهرم الجمركى الجديد ـ وهو فى جوهره هرم مؤقت يهدف مرحليا الى الغاء الجمارك والقيود التجارية تماما او الى ابقائهما عند ادنى مستوى ممكن ـ الى قيادة عملية لاعادة تقسيم للعمل على المستوى الدولى ، تضع الدول ذات المزايا النسبية ـ الطبيعية والسياسية والاقتصادية والتكنولوجية ـ فى مرتبة اعلى قياسا الى الدول الأخرى التى لاتتمتع بنفس المزايا .

الموضوع الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :	ابراهيم نوار
الموضوع الفرعي :		رقم العـــــدد :	٢٢
المصـــــدر :	كراسات استراتيجية	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٤

وسيؤدى فتح اسواق السلع الكهربائية والالكترونية مثلا الى حرمان الدول التى لاتوجد فيها هذه الصناعات من فرصة اقامتها والى احتمال تدمير هذه الصناعات الناشئة حديثا فى عدد من الدول نتيجة المنافسة الخارجية الحادة. وعلى الرغم من أن ذلك لايعنى فى التحليل النهائى ان العالم سينقسم الى معسكرين فقط « معسكر المنتجين » و « معسكر المستهلكين » فان صعود دولة ما إلى احتلال مكان ما فى « معسكر المنتجين » لن يكون بالمهمة السهلة على الاطلاق .

وبعد فشل استراتيجيات التصنيع من خلال إحلال الواردات فى الستينات (Import Substitution) عمدت الدول العربية الى تبنى استراتيجية التصنيع من خلال استقدام رأس المال الأجنبى عن طريق سياسات الانفتاح الاقتصادى Open door policy فى السبعينات . وكانت احد مغريات هذه السياسة على المستوى الدولى ، خصوصا بالنسبة للدول الصناعية والشركات متعددة الجنسية هى النفاذ الى اسواق كانت مغلقة من قبل ، وتشديد الحصار الاقتصادى ضد المعسكر الاشتراكى الذى انهار فعليا فى بداية التسعينات .

وإلى جانب ذلك فقد كان الاستثمار الأجنبى فى دول العالم الثالث ، وسيلة للهروب من القيود الكمية المفروضة على الصادرات فى الدول الصناعية بالنسبة لعدد من السلع مثل السيارات والالكترونيات والمنسوجات والملابس الجاهزة وغيرها .

ولجأت صناعة السيارات اليابانية مثلا الى الالتفاف على قرارات المجموعة الأوروبية بفرض قيود كمية (Quotas) أو قيود طوعية على الصادرات (Voluntary Export- Restraint Measures) بالاستثمار فى دول ثالثة مثل ماليزيا وسنغافورة واستراليا او فى دول المجموعة الأوروبية ، خصوصا بريطانيا .

ولجأت صناعة المنسوجات والملابس فى هونج كونج الى الهروب من قيود الحصص عن طريق اقامة استثمارات فى دولة ثالثة مثل الامارات العربية المتحدة .

وهكذا استفادت المناطق الحرة فى الدول العربية والدول النامية بشكل عام خلال الثمانينات ، بظاهرتين احداهما سقطت فى بداية التسعينات (المعسكر الاشتراكى) والاخرى فى طريقها الى السقوط خلال الفترة المتبقية من التسعينات وأوائل القرن القادم ، والمتمثلة فى القيود الحمائية الكمية (الحصص) المفروضة ضد انواع معينة من الصادرات .

وفى حال سقوط الحواجز التجارية الكمية ، فان الصناعات اليابانية لن تكون مضطرة للاستثمار فى الخارج ، للتحايل على حصص التصدير فى صناعة السيارات أو التليفزيونات أو اجهزة الفيديو ، ولن يعنى ذلك توقف الاستثمار الخارجى نهائيا ، وانما سيعنى ان الاستثمار الخارجى سيتم توظيفه على اساس اعتبارات الكفاءة الرأسمالية بالاساس ، وليس لمجرد تفادى الاصطدام بسياسات تجارية حمائية ، فلن تكون الصين وكوريا مثلا فى حاجة الى اقامة مصانع لاطارات السيارات فى مصر ، أو لتصنيع اجهزة الفيديو فى تونس للتحايل على الحصص الأوروبية ولن تكون هونج كونج او تايوان او تايلاند فى حاجة الى اقامة مصانع للملابس الجاهزة فى منطقة جبل على اغره فى دبى للتحايل على حصص الصادرات الى الولايات المتحدة او المجموعة الأوروبية .

لقد ادت سياسات الحماية التجارية بأنواعها المختلفة الى احداث تشوهات فى هيكل الانتاج الدولى وفى تقسيم العمل الدولى ، ومن شأن تحرير التجارة السلعية بشكل عام ان يؤدى الى علاج هذه التشوهات وسيؤدى ذلك الى تطورات مؤلمة فى عدد كبير من الدول العربية .

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	ابراهيم نوار
الموضوع الفرعى :		رقم العـــدد :	٢٢
المصـــدر :	كراسات استراتيجية	تاريخ الصـدور :	١٩٩٤

د ـ حقوق الملكية الفكرية :

تشمل حقوق الملكية الفكرية عوائد الابداع الفكرى ، العلمى والادبى والفنى فى مجالات تأليف المطبوعات والأغانى والموسيقى والاختراع والابتكار والعلامات التجارية وغيرها ، ولاتوجد دولة عربية واحدة وقعت حتى الآن على الاتفاقات الدولية لحقوق الملكية الفكرية والتى كانت حتى اتفاقات جولة اورجواى تقف خارج حيز اتفاقات تحرير التجارة الدولية . ومع توسيع نطاق قواعد تحرير التجارة الدولية لتشمل حقوق الملكية الفكرية ، فان العالم سيشهد تنظيما محددا لسوق جديدة هى سوق بيع وشراء حقوق الملكية الفكرية وستسجل موازين مدفوعات الدول المختلفة بندا جديدا يتمثل فى تحويلات عوائد حقوق الملكية ، وستنشأ مؤسسات وهيئات جديدة مهمتها متابعة وضمان التنفيذ السليم للمبادلات فى سوق الملكية الفكرية .

وتحتاج الدول العربية الى هذه السوق بصورة ملحة خصوصا فى مجال صناعة الطباعة التى تطغى عليها ممارسات سرقة المؤلفات المطبوعة من بلد الى آخر ، وتشويه مهنة الترجمة بسبب هذه الممارسات نفسها على المؤلفات المنقولة من لغات اخرى الى اللغة العربية .

كذلك تحتاج الدول العربية الى هذه السوق بصورة ملحة لرفع قيمة حقوق اصحاب الابتكارات والاختراعات ذات التطبيقات التجارية ، وزيادة حوافز تطويع التكنولوجيا وخلق تكنولوجيا متطورة ملائمة للتطبيقات فى البيئة المحلية .

وتحتاج الدول العربية الى هذه السوق المحلية لحماية العلامات التجارية من الغش . ولمقاومة الغش الصناعى ، ولحماية المستهلك .

ومع ذلك فانه لايمكن انكار ان بداية تكوين سوق لحقوق الملكية الفكرية على المستوى العالمى ، سيؤدى الى زيادة التدفقات من عوائد حقوق الملكية الى الدول الصناعية من الدول النامية ، بما فيها الدول العربية ، ولكن تطور هذه السوق سيؤدى فى المدى المتوسط والطويل الى خلق سوق محلية وعربية فى ميدان حقوق الملكية الفكرية ترسى اسسا صحيحة لتطوير توظيف ابتكارات وابداعات العقل العربى فى الميادين المعنية .

وفى حالة انضمام الدول العربية الى الجات والى اتفاقات جولة أورجواى فان اجراءات وقواعد حماية حقوق الملكية الفكرية ستؤدى عمليا الى تطوير التنظيم الاجتماعى لجمعيات الناشرين وجمعيات حقوق المؤلفين والملحنين ، وروابط المنتمين الى مهنة الترجمة ، والتنظيمات الحكومية العاملة فى مجالات تسجيل حقوق براءات الابتكار والاختراع ، والعاملة فى مجالات مكافحة الغش التجارى والصناعى والمواصفات القياسية والعلامات التجارية .

هـ ـ المشتروات الحكومية (المناقصات والعطاءات) :

تتضمن اتفاقات جولة أورجواى لتحرير التجارة العالمية نصوصا تنظم عملية تحرير المبادلات التجارية والتدفقات المالية الناتجة عن العقود الحكومية الضخمة ، وستضيف هذه النصوص جديدا الى اسلوب ادارة المشتروات الحكومية فى الدول العربية ، خصوصا تلك المشتروات التى كانت تتم من قبل فى اطار محلى ، اذ ان المشتروات التى كان يتم تمويلها بواسطة قروض اجنبية (سواء بواسطة مؤسسات تمويل دولية او بواسطة حكومات أجنبية منفردة او متعددة) كانت تستثنى من احكام قوانين المناقصات والعطاءات المحلية ، وتخضع لترتيبات وتنظيمات المناقصات والعطاءات التى يتم الاتفاق عليها بين الجهة الممولة والجهة المستفيدة .

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	ابراهيم نوار
الموضوع الفرعى :		رقم العـــــدد :	٢٢
المصـــــــدر :	كراسات استراتيجية	تاريخ الصـدور :	١٩٩٤

وعلى سبيل المثال فان أعمال تنفيذ المشاريع التى يمولها البنك الدولى فى الدول النامية تخضع عادة لقواعد تنظيم العطاءات والمناقصات المعمول بها لدى البنك الدولى كما ان أعمال تنفيذ المشاريع التى تمولها هيئة المعونة الامريكية تخضع هي الاخرى لقواعد العطاءات والمناقصات المعمول بها لدى هيئة المعونة الامريكية ، وحتى أعمال تنفيذ المشاريع العسكرية الضخمة ـ مثل بناء المطارات والقواعد العسكرية ـ التى يتم الاتفاق عليها بين دولتين ، تتم على أساس قواعد مختلفة عن قواعد قوانين المناقصات والعطاءات المحلية .

إذن فلن يكون هناك جديد فى هذا المجال على صعيد المشاريع ذات التمويل الخارجي وانما سيكون على صعيد المشاريع التى يتم تنفيذها محليا بشكل عام ، سواء ذات التمويل الخارجي او المحلى أو المشترك .

وتعتبر عقود المشتروات الحكومية من أهم العقود التجارية فى العالم عادة ، وفى العالم الثالث على وجه الخصوص ، حيث تكون الحكومة هى أكبر ممول فى السوق المحلية .

وسيكون فتح باب المنافسة على قدم المساواة بين المقاولين المحليين والمقاولين الأجانب لتنفيذ المشاريع الحكومية أو توريد احتياجات الحكومات من السلع والمواد المختلفة واحدا من أبرز التحولات فى بنية هيكل التجارة العالمية بعد سريان اتفاقات جولة اورجواى التجارية فسيكون من حق مقاولى كوريا وتايلاند التقدم للمنافسة فى عقود مشتروات الحكومة الامريكية ، وسيحصل المقاولون الأوروبيون على حقوق المنافسة فى مشتروات الحكومة الصينية او اليابانية كما سيكون من حق المقاولين فى الدول العربية التقدم للمنافسة لتنفيذ اعمال حكومية فى العالم .

ستكون المشاريع الحكومية اذن بمثابة سوق مفتوحة للمنافسة الكاملة ـ من المرجح استثناء بعض المشاريع الحساسة او ذات الطابع الاستراتيجي لكن هذه ستكون استثناءات وليس القاعدة ـ وسيساعد هذا على انتقال رؤوس الأموال والتكنولوجيا والخبرات والعمل من سوق الى أخرى خلال فترات قصيرة وبمرونة اكبر ، ليس من خلال اقامة مشاريع مشتركة او استثمارات أجنبية مباشرة ، ولكن من خلال تنفيذ مشاريع محلية بأموال وأيد وخبرات أجنبية أو بالمشاركة مع مقاولين محليين .

ومن المحتمل ان يتعرض قطاع المقاولات الع... لخسائر فى الأجل القصير فى السوق المحلية ، ولكنه يستطيع الحصول على مكاسب فى الأجل المتوسط والطويل فى كل من السوقين المحلية والخارجية اذا تمكن من تطوير قدراته وإمكاناته المالية والتكنولوجية والادارية والتجارية .

وتجدر الاشارة هنا الى ان قطاع المقاولات فى الدول العربية يستطيع فى ظل ظروف تحرير قطاع المشتروات الحكومية ان يستفيد بصورة كبيرة من تدفقات المساعدات العربية الى الخارج ، بالمشاركة فى تنفيذ المشاريع التى يتم تمويلها كليا او جزئيا بواسطة صناديق التنمية العربية وبنك التنمية الافريقى وغيرها ، وهو مايمكن ان يزيل من الأجل القصير احتمالات الخسائر الناجمة عن مزاحمة مقاولين من بلدان مثل كوريا وتركيا وباكستان والبرازيل فى الأسواق العربية .

و ـ تحرير تجارة الخدمات :

ظلت تجارة الخدمات عبر الحدود مثل خدمات النقل والتأمين والخدمات المصرفية والسياحية بعيدة عن هيكل اجراءات تحرير التجارة فى اطار الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة الذى كان ينصب على التجارة السلعية فقط ، وعلى السلع المصنوعة على وجه الخصوص .

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	ابراهيم نوار
الموضوع الفرعى :		رقم العـــدد :	٢٢
المصـــدر :	كراسات استراتيجية	تاريخ الصدور :	١٩٩٤

ولكن مع توقيع اتفاقات جولة اورجواى فان قطاعات تجارة الخدمات بكاملها ستنضم تحت لواء الجات ، لتسرى عليها قواعد تحرير التجارة العالمية التى ستشرف على تنفيذها منظمة التجارة الدولية المستهدف انشاؤها طبقا لاتفاقات اورجواى .

وتحتل الدول الصناعية المتقدمة مكانة مسيطرة على صعيد تجارة الخدمات . وتعتبر اتفاقات جولة اورجواى فرصة كبيرة للشركات العملاقة المتخصصة فى قطاعات التأمين ، المصارف ، والخدمات الملاحية ، وغيرها ان تمد أذرعها الطويلة القوية الى اسواق الدول العربية ، والحصول على نصيب كبير من عائد الخدمات فى هذه الأسواق .

غير ان فتح باب المنافسة فى مجالات تجارة الخدمات ، وتحرير المعاملات فى الميادين المرتبطة بها ، من شأنه ايضا ان يزيد قدرة شركات الخدمات المحلية على المنافسة ، وتطوير الاداء ، والحصول على نصيب اكبر من السوق المحلية ، والسعى للدخول فى منافسة خارجية على الاقل فى أسواق الدول النامية .

ويستطيع قطاع النقل فى العالم العربى (النقل الملاحى والجوى والبرى) ان يعاود دورة التاريخ « حاملة التجارة بين الشرق والغرب » فى ظل نظام تجارى حر على المستوى العالمى ، لكن تحويل هذه الامكانية النظرية الى واقع عملى يتوقف على تحرير واعادة بناء قطاعات الخدمات فى الدول العربية على اساس جديد ، والاستفادة من الامكانيات التى تطرحها عملية تحرير التجارة سواء على المستوى المحلى او على المستوى الدولى .

خامسا : كيف تواجه الدول العربية المخاطر السلبية ؟

لايمكن التقليل من آثار المخاطر السلبية التى ستتعرض لها اقتصادات الدول العربية بعد تطبيق اتفاقات جولة اورجواى التجارية . وسواء إنضمت الدول العربية الى منظمة التجارة الدولية الجديدة أم لا . وسواء وقفت على هامش الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة ام قبلت بكل او معظم ترتيباتها فان اقتصادات الدول العربية لن تستطيع الهروب من الاثار السلبية التى ستنتج عن الاتفاقات الأربعين المنبثقة عن جولة اورجواى ، وذلك لأن اقتصادات الدول العربية هى اقتصادات مشوهة ، وليس لأن الاتفاقات الأربعين سيئة فى جوهرها .

وحتى تتمكن الدول العربية من مواجهة الاثار السلبية لاتفاقات جولة اورجواى فانه يمكن تقسيم ردود الفعل نظريا الى ثلاثة اتجاهات .

الأول : ان تظل معظم الدول العربية متمسكة بمواقفها الحالية من « جات » وان تعارض الانضمام الى الاتفاقية ، وان تعزز النزعة التجارية الحمائية ، ولانعتقد ان هذا الاتجاه يحظى بتأييد ملموس فى الدول العربية خصوصا مع انضمام ٨ دول عربية الى منظمة التجارة العالمية (WTO) .

الثانى : ان تتجه الدول العربية الى اعادة صياغة وحدتها الاقتصادية ، وان تتجه الى التكتل الاقتصادى « كخيار وحيد للتعامل مع اتفاقية الجات ، وهذا الاتجاه يحظى بتأييد عدد كبير من الخبراء الاقتصاديين فى العالم العربى[٣٠] .

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	ابراهيم نوار
الموضوع الفرعى :		رقم العـــــدد :	٢٢
المصـــــدر :	كراسات استراتيجية	تاريخ الصـدور :	١٩٩٤

الثالث : ان تعيد الدول العربية اكتشاف المزايا النسبية الاقتصادية والتجارية التى تتمتع بها فى اطار الاقتصاد العالمى ، وان تعمل على تكثيف استغلال هذه المزايا ، ورفع انتاجية رأس المال فى الاقتصادات العربية بشكل عام ، وزيادة روابط التشابك الاقتصادى للمنطقة مع العالم على اساس صحى .

والواقع ان الدول العربية تواجه فى السنوات المقبلة تحديات تجارية قوية بسبب تطبيق اتفاقات جولة اورجواى لتحرير التجارة العالمية التى ستضمن تحرير تجارة السلع الزراعية والخدمات والسلع المصنوعة وانشاء ترتيبات جديدة لحماية حقوق الملكية الفكرية على الصعيد العالمى .

وعلى الرغم من أن معظم الدول العربية ليست اعضاء فى الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة GATT فان الاتجاه الذى اقرته جولة اورجواى بانشاء منظمة دولية جديدة تعنى بشئون تحرير التجارة الدولية على اساس هذه الاتفاقية من شأنه ان يقوى اتجاه الدول العربية الى الانضمام لـ (GATT) بما يعنى الحصول على مزايا والتعرض لاحتمالات الاثار السلبية الناتجة عن تحرير التجارة الدولية .

ولكى تستطيع الدول العربية تعظيم المكاسب وتقليل الخسائر التى يمكن ان تنجم عن حرية التجارة العالمية ، فانه يلزم اجراء تغييرات جذرية على طريقة اتخاذ القرار الاقتصادى ، والادارة ، وتخصيص الموارد بهدف الاستفادة الى اقصى حد من المزايا النسبية التى تتمتع بها الدول العربية على خريطة الاقتصاد العالمى .

ان الخيار المفتوح امام العالم الآن يتمثل فى المزيد من الحرية الاقتصادية والسياسية وليس العكس ، ومن ثم فانه لضمان مشاركة اقتصادية حقيقية فى التفاعلات الاقتصادية الدولية ، يجب ان تتمتع الاقتصادات العربية ذاتها بالحرية الداخلية التى تعزز قواعد ومقومات المنافسة .

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	اسامة المجدوب
الموضوع الفرعى :	والعالم العربى	رقم العـــــدد :	
المصـــــــدر :	(كتاب) الجات ومصر والبلدان العربية	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٦

الآثار على الدول العربية

تعد الدول العربية بوجه عام ضمن مجموعة الدول النامية، لذا نجد أن العديد من الآثار التقديرية المرتقب حدوثها للدول النامية تنطبق فى جانب كبير منها أيضا على مجموعة الدول العربية.

ولعل أبرز السمات التى تميز العديد من الدول العربية عن سائر الدول النامية، إعتمادها الرئيسى على البترول والبتروكيماويات كأهم سلعة تصديرية، والمصدر الرئيسى لمواردها من العملات الحرة، والذى يتم على أساس عوائده التخطيط لبرامج التنمية المستقبلية، مما يجعل هذه البرامج تتأثر بشكل كبير بالتراوحات الطارئة على الأسعار العالمية للبترول، لذا تبدو حاجة الدول العربية البترولية إلى التحول تدريجيا عن الاعتماد شبه الكلى على سلعة واحدة كمصدر رئيسى للدخل القومى وخطط التنمية، خاصة وأن هذه السلعة، ألا وهى البترول ومشتقاته، لم تدخل ضمن السلع التى شملتها مفاوضات جولة أوروجواى وبالتالى لم تخضع لأى خفض للتعريفات الجمركية أو إزالة القيود غير التعريفية فى حالة وجود مثل هذه القيود.

وقبل أن نتطرق إلى تفاصيل الآثار المرتقبة، علينا أولا أن نستعرض موقف الدول العربية من الانضمام لاتفاقيات الجات ومنظمة التجارة العالمية. هناك تسع دول عربية وقعت بالفعل على الوثيقة الختامية لجولة أوروجواى منها ثمانية أعضاء هم مصر وتونس والمغرب وموريتانيا والكويت والبحرين والإمارات وقطر، بينما الجزائر لاتزال تتمتع بصفة مراقب تمهيدا للانضمام، إلا أنها وقعت أيضا على الوثيقة الختامية تسهيلا لانضمامها الكامل للمنظمة. كما تقدمت ثلاث دول عربية أخرى بطلب انضمام هى السعودية والأردن والسودان، ولقد شاركت هذه الدول الثلاث فى المؤتمر الوزارى لإنهاء الجولة فى مراكش فى أبريل ١٩٩٤ بصفة مراقب.

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	اسامة المجدوب
الموضوع الفرعى :	والعالم العربى	رقم العـــدد :	
المصـــدر :	(كتاب) الجات ومصر والبلدان العربية	تاريخ الصـدور :	١٩٩٦

بالإضافة إلى ذلك فقد وافق مجلس الوزراء اللبنانى مؤخراً على الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، على أن تستكمل إجراءات الانضمام خلال عام ١٩٩٥ لتتمتع بعضوية أصلية، وتبقى اليمن التى تطبق بالفعل أحكام ومبادئ الجات دون التمتع بعضوية وتصنف ضمن الدول منتسبة* العضوية De facto member وفقا لتصنيف الجات.

هناك إذن ١٤ دولة عربية من إجمالى ٢٣ دولة، إما عضو فى الجات ومنظمة التجارة العالمية، أو تقدمت بالفعل بطلب عضوية، أو منتسبة العضوية. ويترك ذلك تسع دول عربية ـ فى الوقت الراهن ـ خارج النظام التجارى الدولى الذى تنشئه المنظمة الجديدة، وهى سوريا التى تدرس حاليا بجدية إمكانية الانضمام ومتطلباته، ثم ليبيا وجيبوتى وأرتيريا وجزر القمر والصومال وسلطنة عمان والعراق، بالإضافة إلى السلطة الفلسطينية الجديدة*، وكلها، كما يبدو بلدان عربية ذات ظروف وطبيعة خاصة فى الوقت الحالى.

ويذكر أن هناك خمس دول عربية فقط كانت عضواً بالجات قبل إنشاء منظمة التجارة العالمية. وربما يرجع ذلك فى المقام الأول إلى خشية الدول العربية الأخرى من المنافسة الشديدة فى حالة فتح أسواقها من خلال أحكام الجات، إلا أن تغير كلا من الظروف الإقليمية والدولية فضلا عن تزايد السياسات الحمائية التى تفرضها الدول المتقدمة على وارداتها من الدول النامية بما فيها البلدان العربية، أسهمت بالتوازى مع ظهور التكتلات الإقتصادية العملاقة، إلى إعادة الدول العربية النظر فى موقفها من الجات والسعى للانضمام إلى المنظمة العالمية الجديدة والاتفاقيات التابعة لها.

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	اسامة المجدوب
الموضوع الفرعى :	والعالم العربى	رقم العـــــدد :	
المصـــــــدر :	(كتاب) الجات ومصر والبلدان العربية	تاريخ الصـدور :	١٩٩٦

حيث أدركت الدول العربية أنه بالنظر إلى اتساع عضوية المنظمة الجديدة لتغطى أكثر من ٩٠٪ من إجمالى التجارة العالمية فإن استمرار هذه الدول خارج نظام الجات فى صورته الجديدة، لن يحول دون تأثرها بالسلبيات التى قد يتمخض عنها هذا النظام. بينما لن تتاح لها الاستفادة من الإيجابيات إلا من خلال الانضمام والمشاركة، فضلا عن شروع العديد من الدول العربية، من تلقاء نفسها فى تنفيذ برامج طموحة لإعادة الهيكلة والإصلاح الاقتصادى، وتحرير إجراءات الاستثمار والتجارة بصورة تتماشى فى مجملها مع مبادئ وأحكام اتفاقيات الجات، الأمر الذى أدى إلى تقليص التغير المتوقع للسياسات التجارية لهذه الدول من جراء الانضمام، يوازى الجزء المتبقى من الإجراءات والسياسات الذى لم تشمله بعد برامج هذه الدول للإصلاح الاقتصادى.

وبالرغم من استبعاد البترول ومشتقاته من دائرة السلع والمنتجات التى يشملها خفض التعريفات الجمركية إلا أن هناك آثاراً إيجابية ستطرأ على الوضع التجارى الدولى لهذه السلع، وضعاً فى الاعتبار أن الصادرات البترولية بمشتقاتها للعديد من الدول العربية خاصة إلى أسواق الاتحاد الأوروبى كانت تتمتع بإعفاء جمركى تام بموجب النظام المعمم للمزايا GSP الذى تطبقه دول الاتحاد على وارداتها من الدول النامية التى يقل متوسط دخل الفرد فيها عن ٦٠٠٠ دولار سنويا*، بمعنى أن خفض التعريفات الجمركية فى إطار الجات ليس له أثر ذو شأن على الصادرات البترولية من الدول العربية إلى الأسواق الأوروبية نظرا لهذه المعاملة التفضيلية. إلا أن هذا الوضع لن يستمر طويلا بعد أن قرر الاتحاد الأوروبى استبعاد صادرات المملكة العربية السعودية من شريحة الدول المنتفعة بالنظام المعمم للمزايا حيث تجاوز متوسط دخل الفرد فيها ٦٠٠٠ دولار سنويا، وذلك اعتبارا من أبريل ١٩٩٥. حيث يبدأ الاتحاد فى فرض رسوم جمركية على وارداته البترولية من السعودية بنسبة تمثل ٥٠٪ من قيمة الرسوم التى يفرضها على وارداته الصناعية من الدول المتقدمة. ترتفع هذه النسبة ١٠٠٪ من قيمة هذه الرسوم اعتباراً من أبريل ٩٦ وتطبق نفس المعاملة على الدول العربية الأخرى المصدرة للبترول كلما تجاوز أى منها المعيار الذى حدده الاتحاد الأوروبى للتمتع بالمعاملة التفضيلية بموجب نظام الأفضليات المعمم.

الموضوع الرئيسى : الجات — اسم كاتب المقال : اسامة المجدوب
الموضوع الفرعى : والعالم العربى — رقم العـــدد :
المصـــــدر : (كتاب) الجات ومصر والبلدان العربية — تاريخ الصـدور : ١٩٩٦

تبدو الآثار الإيجابية المتوقعة على التجارة فى البترول، على أى حال، من منظور الآثار الكلية لتحرير التجارة على الاقتصاد العالمى، وذلك بالنظر إلى النمو المتوقع للنشاط الاقتصادى الدولى ككل والزيادات المرتقبة فى الدخل ومعدل التجارة العالمية، كل هذا سيكون له مردود إيجابى يتمثل فى التزايد الكبير المرتقب فى الطلب العالمى على البترول ومشتقاته والذى يقترن عادة بمستوى الازدهار والانتعاش الإقتصادى، مما يعود بالنفع مباشرة على الدول المصدرة له.

وعلى صعيد التزامات الدول العربية فى مفاوضات جولة أوروجواى، قدمت الدول المشاركة التزامات بتأمين الوصول إلى أسواقها تشمل ربط الرسوم الجمركية على السلع الزراعية والمصنعة، وتحويل كافة الحواجز والقيود غير الجمركية إلى قيود جمركية، وخفض الدعم المحلى للزراعة بنسبة ١٣٪ على عشر سنوات بمعدل سنوى ١,٣٪، فضلا عن التزامات خفض التعريفات الجمركية التى أقرها اتفاق الزراعة. ولقد التزمت كل من مصر والكويت والمغرب والإمارات بتثبيت الرسوم الجمركية على السلع المصنعة على عدد من خطوط التعريفة يتراوح من ٦٠٪ إلى ٩٨٪ من إجمالى الخطوط، وتثبيت الحد الأقصى للرسوم cieling على السلع المنافسة لمنتجاتها فى الملابس والمنسوجات بنسب تبلغ ٤٠٪ فى المغرب، و ٦٠٪ لمصر، و ٩٠٪ لتونس.

وبوجه عام نجد أن الدول العربية لم تلتزم بخفض التعريفات الجمركية على السلع المصنعة وإنما انحصر التزامها الأساسى فى تثبيت هذه التعريفات عند حد أقصى، كما أنها التزمت بقصر الحماية على الرسوم الجمركية دون اللجوء إلى الإجراءات الحمائية الأخرى كالحصص الكمية وقوائم الحظر وغيرها، والتعهد بإلغاء القائم منها وتحويله إلى رسوم جمركية.

وهناك العديد من المزايا التى تحققها الدول العربية من جراء التزامها بأحكام اتفاقيات الجات، حيث يؤدى الخفض الجمركى والغاء العوائق غير الجمركية فضلا عن التزام الدول العربية الأعضاء بتحرير إجراءات الاستثمار، إلى تهيئة المناخ لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية إليها إستفادة من الميزات النسبية المختلفة لهذه الدول، وما يصاحب هذه الاستثمارات بالتبعية من نقل للتكنولوجيا تعد الدول العربية فى أمس الحاجة إليها.

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	اسامة المجدوب
الموضوع الفرعى :	والعالم العربى	رقم العـــدد :	
المصـــدر :	(كتاب) الجات ومصر والبلدان العربية	تاريخ الصـدور :	١٩٩٦

من ناحية أخرى تستفيد الصناعات القائمة فى العديد من الدول العربية من تقوية قواعد ونظام الجات فيما يتعلق بمكافحة الدعم والإغراق وإجراءات الوقاية من الواردات، فطالما عانت هذه الصناعات العربية من منافسة غير عادلة من قبل واردات السلع المدعمة أو منخفضة السعر بشكل مبالغ فيه، خاصة من الدول الآسيوية. ويتيح النظام المطور للجات فى هذا المجال، الحق فى اتخاذ الإجراءات الفعالة سواء لوقف أو الحد من تدفق الواردات الضارة بالصناعات الوطنية، أو فرض الرسوم التعويضية والمقابلة عليها بحيث ترتفع أسعارها إلى مستوى الأسعار السائدة، لتقتصر عوامل المنافسة فيما بين السلع المحلية والمستوردة على الجودة والملائمة للذوق ولاحتياجات المستهلك، الأمر الذى يحمى الصناعات الوطنية ويحفزها على الارتقاء بمستوى الجودة لمنتجاتها وفقا لمقتضيات المنافسة العادلة.

وتشير التقديرات المبدئية إلى استفادة الدول العربية من خفض التعريفات الجمركية وإزالة القيود غير التعريفية فى الأسواق العالمية فى أربعة قطاعات سلعية رئيسية من منظور تطوير القدرة على تنمية الصادرات والتى تتضمن المعادن، وتستفيد فى هذا القطاع كل من الإمارات والبحرين والجزائر وقطر وموريتانيا ومصر، والكيماويات وتستفيد منه كل من الأردن وتونس والجزائر والسعودية وسوريا وليبيا والكويت وقطر والمغرب، وقطاع الأسماك وتستفيد منه فى المقام الأول موريتانيا التى تعتمد فى صادراتها بدرجة كبيرة على الأسماك ومنتجاتها، ويبقى قطاع الملابس والمنسوجات ويعد واحداً من أهم القطاعات المتأثرة بتطبيق قواعد ومبادئ الجات، حيث تشير التقديرات إلى إمكانية أن تحقق الدول النامية بوجه عام مكاسب كبيرة من جراء تحرير تجارة الملابس والمنسوجات تصل إلى ٨ مليارات دولار سنويا بانتهاء فترة التنفيذ، وبرغم أن هذا القطاع يتمتع بأقل نسبة لمتوسط الخفض الجمركى، إلا أن هذه المكاسب تعود فى المقام الأول إلى إزالة كافة القيود الكمية من حصص وقوائم وغيرها والتى سادت وفقا لأحكام إتفاقية الألياف المتعددة MFA.

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	اسامة المجدوب
الموضوع الفرعى :	والعالم العربى	رقم العـــــدد :	
المصـــــــدر :	(كتاب) الجات ومصر والبلدان العربية	تاريخ الصـدور :	١٩٩٦

وتعد الدول العربية كمجموعة، مستوردة ومصدرة للملابس والمنسوجات فى آن واحد، حيث تضم مجموعة الدول المصدرة كلا من مصر وتونس والمغرب وسوريا، وتتراوح نسبة صادرات هذه الدول من الملابس والمنسوجات إلى إجمالى صادراتها السلعية من ٢٠٪ إلى ٤٠٪. وتعد سوق الاتحاد الأوروبى أهم الأسواق المستوردة للصادرات العربية من الملابس والمنسوجات، حيث تستوعب حوالى ٤٠٪ من الصادرات المصرية، و ٧٠٪ من الصادرات التونسية والمغربية.

ربما كانت الحصص الكمية التى تمتعت بها صادرات هذه الدول فى أسواق دول الاتحاد الأوروبى تضمن لها حداً مستقرا من الصادرات، إلا أنها فى ذات الوقت كانت تمثل عائقا أمام قدرة صناعاتها على التطور والتوسع الكمى لعدم وجود منافذ لهذه المنتجات، وتؤدى إزالة الحصص فى هذه الحالة إلى إطلاق حرية الإتجار فى هذه السلع وفقا لمعايير الجودة وإحتياجات السوق. إلا أن ذلك أيضا ينطوى على جانب سلبى يتمثل فى تعرض الصادرات العربية فى هذه الحالة لمنافسة ضارية من الدول النامية الأخرى المصدرة للملابس والمنسوجات*. لذا يصبح لزاما على الدول العربية المصدرة لهذه المنتجات أن تعمل على تطوير قاعدتها الإنتاجية بهدف رفع كفاءة الإنتاج وتطبيق معايير الجودة لتصبح قادرة على المنافسة.

أما بالنسبة لقطاع الزراعة والذى يعد أكثر القطاعات تأثرا فى الدول العربية بنتائج الاتفاقيات سواء كان الأثر سلبيا أم إيجابيا، يرتبط تقييم هذه الآثار بالموقف الراهن للتجارة الزراعية العربية والتى تتسم بالاختلال الشديد فى العلاقة بين الصادرات والواردات من ناحية ونسبة الواردات الزراعية والغذائية من إجمالى الواردات السلعية من ناحية أخرى والتى بلغت فى عام ١٩٩١ حوالى ٢٣,٥٪ من إجمالى الواردات.

وتعد الدول العربية بوجه عام دولاً مستوردة للغذاء، تعانى تجارتها الزراعية من عجز تجارى مزمن فى مختلف مجموعات الغذاء وخاصة الحبوب وعلى رأسها القمح، والألبان والسكر واللحوم والزيوت النباتية، فبينما بلغت الواردات الزراعية العربية فى عام ١٩٩١ حوالى ١٩,٤ مليار دولار، لم تتعد صادراتها فى نفس السلع حوالى ٤,٩ مليار دولار، حيث تمثل الواردات الزراعية العربية نسبة ٤,٩٪ من إجمالى الواردات الزراعية العالمية، مقارنة بنسبة لاتتعدى ١,٤٪ فقط حققتها صادراتها الزراعية مقارنة بالإجمالى العالمى.

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	اسامة المجدوب
الموضوع الفرعى :	والعالم العربى	رقم العـــــدد :	
المصـــــــدر :	(كتاب) الجات ومصر والبلدان العربية	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٦

وعلى صعيد التجارة الزراعية البينية نجد أنها لاتتعدى نسبة ١٦,٤٪ من إجمالى الصادرات الزراعية العربية، ويرجع الخبراء هذا الوضع المتردى للزراعة العربية إلى إتباع السياسات الزراعية الخاطئة وانخفاض الاستثمار المالى والبشرى فى قطاع الزراعة فضلا عن المعدلات المرتفعة للزيادة السكانية وهجرة سكان الريف إلى الحضر.

وبالنسبة لآثار إتفاقية الزراعة للجات على الدول العربية، فمن المتوقع أن يؤدى خفض الدعم الزراعى* فى الدول المصدرة إلى زيادة الأسعار مما يؤدى بالتبعية إلى مزيد من الاختلالات فى الموازين التجارية الزراعية العربية، ووضع أعباء اضافية على الموازنة لاستيراد الغذاء، فضلا عن تأثر الإنتاج الحيوانى نظراً للارتفاع المتوقع فى أسعار الأعلاف من الحبوب الخشنة.

وتقدر الأمم المتحدة الزيادة المتوقعة فى أسعار السلع الزراعية الأساسية بنسب تتراوح من ٢٤٪ إلى ٣٣٪ وفقا لأسعار ٨٦ ـ ١٩٨٨ مما تقدر معه الخسائر العربية بحوالى ٨٨٧ مليون دولار سنويا.

وبرغم الآثار السلبية المتوقعة لاتفاقية الزراعة على الدول العربية، إلا أن التقديرات تشير إلى انحسار هذه الآثار فى المدى القريب فقط، وتمتد إلى المدى المتوسط إذا لم تتخذ الدول العربية أية تدابير حيالها، خاصة تنشيط برامج التعاون الزراعى الإقليمى وإنشاء مخزون غذائى استراتيجى والارتقاء بمستوى التجارة الزراعية البينية، فضلا عن الاستفادة من إعادة تقسيم العمل الدولى المتوقع على صعيد المنتجات الزراعية والعمل على تعديل التركيب المحصولى للدول العربية للتوسع فى إنتاج السلع ذات الميزة النسبية لها، أو تلك التى سيصبح انتاجها محليا أقل تكلفة من استيرادها كنتيجة لخفض الدعم الزراعى فى الدول المتقدمة المصدرة للسلع الزراعية والغذائية على وجه الخصوص.

أما بالنسبة لقطاع الخدمات فهناك العديد من الدول العربية التى يمكن اعتبارها مستورداً صافياً للخدمات، أما الدول المصدرة للخدمات منها فتعتمد فى المقام الأول على خدمات الأيدى العاملة والتى لم يتم التوصل لاتفاق بشأن تحريرها حتى الآن.

وفى هذا الإطار تتوقف قدرة الدول العربية سواء على المنافسة فى تجارة الخدمات، أو تحمل المنافسة الوافدة إلى أسواقها من الخارج على طبيعة العروض التى تقدمت بها ومجالاتها والقيود التى ترفقها فى جداولها كشروط للتأهل للمعاملة الوطنية والترخيص للأجانب لتوريد الخدمات إليها. ولقد تضمنت عروض الدول العربية فى هذا القطاع قيوداً تتعلق بإقامة الأشخاص الطبيعيين كموردين للخدمات وحقوق الملكية العقارية للمستثمرين الأجانب فضلا عن اختبارات الحاجة الاقتصادية للعديد من الأنشطة الخدمية.

ويذكر فى هذا الصدد أن المفاوضات لاتزال مستمرة حول عروض الدول فى العديد من قطاعات الخدمات، الأمر الذى يعنى أن العروض التى تقدمت بها الدول المختلفة فى هذه القطاعات التى لاتزال محل تفاوض، تعد عروضاً مبدئية قابلة للتعديل طالما لم يتم الاتفاق عليها وإقرارها كعروض نهائية.

ولعل من الصعب الحكم فى هذه المرحلة على الآثار المرتقبة لتحرير بعض قطاعات الخدمات فى الدول العربية على اقتصادياتها وصعوبة تحديد تلك الآثار كميا، إلا أنه بالنظر لما يقضى به اتفاق الخدمات من البدء فى جولة جديدة من المفاوضات، كما سبق أن أشرنا فى تقييمنا للآثار المرتقبة على الدول النامية، يصبح كذلك أمام الدول العربية أن تعمل على تكريس الجهود لدراسة الآثار المترتبة على التزاماتها فى الخدمات وتقييمها بصورة دقيقة وموضوعية حتى يتسنى لها التوصل لصياغة موقف تفاوضى قوى ومتناسق فى جولة المفاوضات الجديدة المرتقبة، بهدف تفادى السلبيات وضمان تحقيق المكاسب والمشاركة فيها، من واقع الممارسه العملية والخبرة المكتسبة على مدى خمس سنوات، والعمل على إيلاء مزيد من الاهتمام بالقطاعات الخدمية ذات الأهمية والميزة النسبية للدول العربية، خاصة انتقال العمالة.

أما على صعيد الاستثمار فإن التزام الدول العربية بأحكام الاتفاقية ذات الصلة، كما سبق أن أوضحنا، سيكون له أثر إيجابى على معدل التدفقات الرأسمالية إلى الدول العربية، لما يتضمنه ذلك من تعديل للتشريعات المنظمة للاستثمار فى الدول العربية بصورة تؤمن لرأس المال سواء الأجنبى أو العربى أو الوطنى، حرية التدفق والحركة وسهولة إعادة تدوير رأس المال وتصديره وحرية التصرف فى الأرباح وفق ضوابط اقتصادية وموضوعية.

وربما ما هو أهم من ذلك، ما توفره التزامات الدول العربية بأحكام اتفاقية الاستثمار من مناخ ملائم لعودة الاستثمارات العربية المهاجرة أو الهاربة فى بعض الأحيان، إلى أسواق الاستثمار فى داخل الوطن العربى، خاصة بالنظر لما تتعرض له هذه الاستثمارات من مخاطر وصعوبات متزايدة فى الاسواق الاستثمارية الرئيسية فى اوروبا والولايات المتحدة، ويذكر فى هذا الصدد أنه بينما بلغت الاستثمارات العربية فى الخارج حوالى ٦٧٠ مليار دولار، لم تتجاوز الاستثمارات العربية فى الداخل ١١,٧ مليار دولار فقط، وربما كان هناك مبرر قوى فيما مضى لهروب هذه الاستثمارات إلى الأسواق المفتوحة، فهدف رأس المال هو الربح، وبالنظر أيضا إلى القيود والتعقيدات التى كانت تفرضها الدول العربية على رؤوس الاموال، وصعوبة تمتع المستثمر سواء الأجنبى أو العربى بالمعاملة الوطنية، بل وأحيانا امتدت هذه الصعوبات لتقف عائقا فى وجه رأس المال الوطنى ذاته.

إلا أن مثل هذا المبرر الموضوعى للتوجه إلى الخارج يتلاشى تدريجيا مع البدء فى تطويع قوانين الاستثمار فى البلدان العربية لتتماشى مع أحكام الاتفاقيات.

يضاف إلى ذلك إيضا أهمية النظر إلى اعتبارات المصلحة العربية المشتركة التى تتعدى حدود المصالح الضيقة للعملية الاستثمارية ذاتها، فى ظل عالم جديد يسعى نحو التكتل الاقتصادى وربط مصلحة الدولة الفرد بمصالح دول التكتل الأكبر، فضلا عن الاستفادة من تنوع المزايا النسبية لدى مختلف الدول العربية سواء كانت فى وفرة العمالة او المواد الخام أو فى وجود قاعدة تكنولوجية وإنتاجية متطورة نسبيا لدى البعض، أو أى من الميزات النسبية الأخرى التى تخدم العملية الإنتاجية، وضعا فى الاعتبار أن أهم ما ينقص العديد من الدول العربية لتحقيق الانطلاق الإنتاجى سواء الصناعى أو الزراعى هو التمويل وليس التكنولوجيا. فالتمويل بجلب التكنولوجيا أو حتى يصنعها إذا استدعى الأمر.

إن مسألة إعادة توجيه جزء من الاستثمارات العربية الخارجية الى الداخل تعد أمراً بالغ الأهمية والنفع للدول العربية بوجه عام سواء على صعيد دعم الاعتماد المتبادل على الذات أو من منظور الإقلال من اعتماد الدول العربية على الواردات

من خارج المنطقة العربية سواء فى السلع أو الخدمات، وما يصاحبها من تأثيرات سياسية - لا مجال هنا للحديث عنها - خاصة مع وجود إمكانات إنتاجية ضخمة داخل البلدان العربية ذاتها لم تستغل بعد ولابد من استغلالها.

بينما نحن نضع التقييم العام لآثار إتفاقيات جولة أوروجواى على الاقتصاديات العربية، هناك العديد من الآراء التى ترى فى إحياء جهود التكامل الاقتصادى العربى مخرجا ملائما، وربما وحيدا، لتلاشى الآثار السلبية المحتملة وتحقيق الاستفادة الكاملة من الفرص والمزايا، وقبل أن نناقش مضمون هذا الفكر ذى الأساس المنطقى المقبول نظريا، علينا أولا أن نستطلع الجهود السابقة للتكامل الاقتصادى العربى للوقوف على مدى نجاحها أو إخفاقها وأسباب هذا النجاح أو الإخفاق.

خرجت أولى محاولات التكامل الإقتصادى العربى فى اتفاقية تجارة الترانزيت لعام ١٩٥٣ والتى ضمت وقتئذ كلاً من مصر والعراق والاردن ولبنان والسعودية وسوريا والكويت، بهدف تسهيل وتنظيم تجارة الترانزيت بين الدول المشاركة كمرحلة تمهيدية نحو إنشاء السوق العربية المشتركة، إلا أن هذه الاتفاقية لم تسهم بشكل ملموس فى تطوير التجارة البينية للدول المنضمة.

أعقب ذلك اتفاقية السوق العربية المشتركة فى عام ١٩٦٤ والتى ضمت فى بدايتها كلاً من مصر والعراق والأردن وسوريا وليبيا وموريتانيا واليمن الديمقراطى «وقتئذ» بهدف إنشاء منطقة تجارة حرة كمرحلة أولى، وإلغاء القيود التعريفية وغير التعريفية على كل من السلع الزراعية والمصنعة وفق جدول زمنى محدد، ولقد تضمنت الاتفاقية أحكاماً تتيح للدول الحق فى إستثناء بعض السلع من التفضيلات الممنوحة فما الذى حدث؟.. التجأت غالبية الدول المنضمة إلى هذه الأحكام الاستثنائية بصورة موسعة لاستثناء الشق الأكبر من السلع من التمتع بالأفضليات الممنوحة، بحيث أصبح الاستثناء هو القاعدة وأفرغت الاتفاقية تماما من أى مضمون أو معنى دون تحقيق الهدف الأصلى لها، وهو تحرير التجارة العربية البينية.

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	اسامة المجدوب
الموضوع الفرعى :	والعالم العربى	رقم العـــدد :	
المصـــدر :	(كتاب) الجات ومصر والبلدان العربية	تاريخ الصـدور :	١٩٩٦

وفى عام ١٩٨١ توصلت الدول العربية فى إطار الجامعة العربية إلى اتفاقية تنمية التجارة، وهى عبارة عن إعلان نوايا للتفاوض حول القيود المفروضة على التجارة العربية سواء كانت قيوداً تعريفية أو غير تعريفية وإلغاء الضرائب ذات الأثر المقيد للتجارة فى السلع المصنعة ونصف المصنعة، وإعفاء السلع الزراعية كلية من الرسوم الجمركية وفقا لما سبق الاتفاق عليه فى اتفاقية عام ١٩٥٣، ولقد وقعت عشرون دولة عربية على هذه الاتفاقية، ولم تنضم إليها مصر نظراً لظروف المقاطعة العربية وقت إبرامها، وتدرس مصر حاليا الانضمام إليها، ولقد اتبعت المفاوضات بموجب هذه الاتفاقية أسلوب التفاوض «سلعة ـ سلعة» على أن يتم تعميم التنازلات الثنائية بعد الاتفاق عليها، ويتسم هذا الأسلوب من المفاوضات بالبطء والتعقيد، خاصة فى ظل غياب جدول زمنى محدد للانتهاء من المفاوضات. كما لم تحدد الاتفاقية أسلوب التعويض عن الخسائر التى قد تلحق بالبلدان المشاركة من جراء إزالة القيود، ولم تسفر لذلك هذه الاتفاقية حتى الآن عن أية نتائج ملموسة على صعيد تطوير التجارة البينية العربية، ويرجع ذلك ـ فيما يبدو ـ لعدم توافر الرغبة الحقيقية لدى الدول المشاركة على تطوير التجارة فيما بينها. فيقتصر الأمر على التوصل لمراسيم ووثائق قانونية جامدة تستهدف تطوير التجارة البينية، بينما يتم إفراغ هذه المراسيم والوثائق من أى مضمون فعلى من خلال التطبيق، فضلا عن اعتماد العديد من الدول العربية فى حصيلة الرسوم الجمركية كمصدر هام من مصادر الموارد السيادية للدولة.

وفى عام ١٩٩٠ تم التوصل إلى برنامج تمويل التجارة العربية، وهو عبارة عن مؤسسة مالية عربية ذات شخصية إعتبارية ومقرها دولة الإمارات العربية، برأس مال ٥٠٠ مليون دولار تم تغطية حوالى ٩٠٪ منه، بواقع ٥٠٪ تحملها صندوق النقد العربى و ٢٠٪ تحملها الصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى، أما النسبة الباقية فتمولها مصارف ومؤسسات تمويلية عربية أخرى، ويقوم البرنامج بتمويل التجارة العربية من خلال خطوط الائتمان التى يمنحها للمؤسسات التمويلية القطرية ذات الصلة بالتجارة العربية، ولقد وافق البرنامج منذ بدء

نشاطه فى عام ١٩٩١ وحتى نهاية ١٩٩٣ على خطوط ائتمان بلغت ٢٥٦ مليون دولار، ويقوم بتمويل كل من المصدرين والمستوردين على عكس المؤسسات التمويلية القطرية التى تمول المصدرين فقط.

ويعد هذا البرنامج أفضل ما تم إنجازه على صعيد تنمية التجارة البينية العربية منذ عام ١٩٥٣ حتى اليوم، فهو لا يعنى بإزالة التعريفات وتبادل الأفضليات، وإنما يركز على الشق العملى لتنمية التجارة وهو توفير التمويل اللازم لذلك فى صوره خطوط ائتمان.

ولعل الحديث عن جهود التكامل الاقتصادى العربى يقودنا تلقائيا إلى الحديث عن التجارة البينية العربية، حيث لم تتعد فى عام ١٩٧٠ حوالى ٢ بليون دولار، ثم أخذت فى التزايد بل فى التضاعف فى عام ١٩٨٠ حيث تضاعفت أحد عشر ضعفا لتصل إلى ٢٢,٥ بليون دولار، ثم أخذت في التضاؤل مرة أخرى مع انخفاض أسعار البترول لتصل إلى متوسط ٢٠ بليون دولار فى الفترة من ٨١ ـ ١٩٨٥، ثم ١٥ بليون فى الفترة من ٨٥ إلى ١٩٩٠، بمتوسط لايتجاوز نسبة ٧٪ من إجمالى التجارة العربية، وصلت فى الفترة ٩٠ ـ ١٩٩٥ إلى نسبة لم تتجاوز بأى حال ١٠٪ من إجمالى التجارة العربية، بينما تمثل الصادرات العربية للدول الصناعية ٤٨٪ من إجمالى صادراتها وتبلغ الواردات العربية من هذه الدول ٥٩٪ من إجمالى وارداتها. ونود فى هذا الصدد أن نوضح أمراً هاماً؛ فالدعوة إلى تنمية التجارة العربية البينية، أو تحويل جانب من الاستثمارات العربية الخارجية إلى الداخل، لاتعنى بأى حال أن يكون ذلك بديلا عن التجارة أو الاستثمار العربى الخارجى، بل مكمل له، فنحن نعيش عصراً لا يعرف الانكفاء الداخلى، ولكنه أيضا عصر التكتل الاقتصادى للمجموعات الجغرافية المختلفة، آسيوية وأفريقية وأمريكية حتى الهند التى لم تجد لنفسها مكاناً فى تجمع دول آسيا والباسيفيكى «آبيك» شرعت فى إقامة تكتل تكون هى مرتكزه الأساسى لدول المحيط الهندى.

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	اسامة المجدوب
الموضوع الفرعى :	والعالم العربى	رقم العـــــدد :	
المصـــــــــدر :	(كتاب) الجات ومصر والبلدان العربية	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٦

فالدول إذن تفتعل، إذا استدعى الامر، إطارا جغرافيا يبرر الدعوة للتكتل، فنجد أن الولايات المتحدة استغلت امتداد المحيط الباسيفيكى من شواطئها إلى شواطىء آسيا لتدخل فى تكتل إقتصادى واحد مع اليابان والصين والاقتصاديات الصاعدة المعروفه بالنمور، وفى حالة الدول العربية فهى لا تحتاج لافتعال إطار جغرافى يدعو للتكتل فهذا الإطار قائم بالفعل تدعمه حقائق التاريخ والثقافة واللغة والدين، ولا ينقصه سوى التكتل.

فإذا ما لاحظنا أن التجارة العربية البينية لاتتعدى ٨٪ من إجمالى تجارتها الخارجية، وأن الاستثمار العربى فى الداخل لايتعدى ١,٨٪ من إجمالى الاستثمارات العربية، فإن ذلك أمر يستوجب التوقف وإعادة النظر، خاصة فى ظل قيام منظمة التجارة العالمية وإقدام العالم على مرحلة جديدة من التفعيل الاقتصادى والتجارى، يحق للدول العربية أن تجنى ثماره مع الآخرين. ولن يكفيها فى ذلك فتح أسواقها على العالم الخارجى، بل ينبغى أن تكون البداية على المستوى العربى ذاته، ونخلص من ذلك إلى أن الدعوة إلى إحياء جهود التكامل الاقتصادى العربى ليست فقط ذات أساس منطقى مقبول نظرياً، ولكنها بمثابة خيار المستقبل الوحيد أمام الدول العربية لتتبوأ المكانة اللائقة بأمة يبلغ تعدادها ٢٥٠ مليون نسمة، سواء فى ظل المتغيرات الدولية المعاصرة والمتمثلة فى النزعات التكتلية وقيام منظمه التجارة العالمية، أو الإقليمية المرتبطة بدعوى الشرق أوسطية وماتحمله من تحديات لامجال هنا للحديث عنها تفصيلا.

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	محمد العمارى
الموضوع الفرعى :	والعالم العربى	رقم العـــــدد :	٢١٧٧
المصـــــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٧/٣/٢٨

قانون العمل العربى الموحد



خط دفاع فى مواجهة الجات

ظهرت على ساحة المناقشات خلال الدورة الخامسة والعشرين لمؤتمر العمل العربى دعوة لصياغة قانون عمل عربى موحد على اعتبار ان هذا القانون من الممكن ان يكون حائط الصد الاول لحماية العمال العرب من مخاطر الجات والعولمة التى بدأ تيارها يشتد فى الاونة الاخيرة.

ونظراً لأن هذه الفكرة لم يتم تمهيد الاجواء لها بشكل كاف فقد شهدت تباين ردود الافعال حولها فهناك من يؤيدها بشدة لأنها سوف تساعد على ايجاد واقع عربى جديد وتوفير قدر اكبر من الحماية للعمالة العربية داخل الوطن العربى ولكن هذا الرأى طالب بضرورة وجود دراسات متانية قبل صياغة هذا القانون حتى نتجنب الآثار السلبية التى قد تنتج عنه.

اما الرأى المعارض فيرى ان طرح هذه الفكرة فى الوقت الراهن لن يكون مجديا لأن الظروف العربية حاليا تحتاج إلى ما هو اهم حيث يجب ان يتم تصفية العلاقات العربية قبل كل شىء.

وجهة نظر ثالثة ظهرت ايضا وتبناها وزير العمل الاماراتى مطر حميد الطاير وينادى بضرورة صياغة قانون استرشادى لتمهيد الاجواء قبل صياغة قانون عمل عربى موحد.

فى البداية يقول أحمد العماوى وزير القوى العاملة والهجرة المصرى ان الدول العربية مطالبة بإعادة النظر فى تشريعاتها العمالية قبل التفكير فى صياغة قانون عمل عربى موحد نظرا لأن معظم هذه التشريعات تمت صياغتها منذ فترات طويلة والبعض الآخر منها يفتقد روح القانون الآمرة والملزمة ويسير وفقا للاهواء والاجتهادات الشخصية.

ويضيف ان المطالبة بصياغة قانون عمل عربى موحد فكرة لا غبار عليها ولكنها تحتاج إلى المزيد من الوقت للدراسة وتناولها من جميع الزوايا لضمان موافقة جميع الاطراف العربية عليها وتجنب اى محاولة للاعتراض عليها من قبل البعض لان هذا الاعتراض سينتج عنه ولادة قانون ميت او على الاقل فاقد للوعى إلى الابد ويكون عبارة عن ديباجة رصينة مكتوبة بحبر جيد على ورق فاخر ويكون كغيره من القوانين والاتفاقيات العربية التى تمت الموافقة عليها طوال السنوات الماضية وبقيت حبيسة الادراج ولم تر النور حتى الآن.

ويشدد العماوى على انه فى حالة وجود نية عربية صادقة لصياغة مثل هذا القانون فلابد من ان يشارك فى صياغته نخبة من ابرز اساتذة تشريعات العمل والتشريعات الاجتماعية على مستوى الجامعات العربية بالاضافة إلى ممثلين عن الحكومات العربية وممثلين عن اتحاد العمال واصحاب الاعمال حتى يكون القانون متوازنا ومعبرا عن الرغبات المتضاربة لاطراف العملية الانتاجية او الفرقاء الثلاثة (العمال - اصحاب الاعمال - الحكومات) كما يحلو للبعض ان يطلق عليهم.

ويضيف ان الظروف الراهنة على المستوى الاقليمى والدولى تدفعنا كعرب إلى المزيد من الوحدة والترابط حتى نكون قوة اقتصادية قادرة على الصمود فى وجه رياح المنافسة العالمية العاتية وقد يكون مثل هذا القانون احد اللبنات الاساسية فى جدار الوحدة العربية الصلد الذى نسعى جميعا إلى اقامته والارتفاع به فوق تلال الخلافات العربية المتراكمة منذ سنوات طويلة وآن الأوان لاذابتها والتخلص منها لانها طالما عرقلت جميع خطوات الوحدة.

صياغة قانون عمل عربى موحد قضية مهمة يجب ان تأخذ قدرا اكبر من اهتمام الحكومات العربية لان مثل هذا القانون سيتكفل بتوفير الحماية اللازمة للقوى العاملة العربية التى تتزايد باستمرار حيث تبلغ حاليا 89 مليون شخص ومن المتوقع ان تصل إلى 123 مليونا عام 2010 هذا ما يؤكده على خليل وزير العمل والشئون الاجتماعية السورى.

ويقول ان ظروف المنافسة الشرسة التى ستنجم عن تطبيق اتفاقية الجات ستؤدى إلى تدهور اوضاع العمالة العربية سواء داخل اقطارها او داخل حدود الوطن العربى نظرا لاستمرار منافسة العمالة الاجنبية وخاصة الآسيوية للعمالة العربية فى عقر دارها وتفضيل اصحاب الاعمال بهذه العمالة نظرا لرخص اجورها مقارنة باجور العمالة الوطنية او العمالة العربية الوافدة ويشير إلى ان ما يزيد من ضغط العمالة الآسيوية وقوف وكالات تشغيل قوية وراءها وتضاؤل فرص العمل فى بلادها مما يدفعها للتعاقد على اى عمل وباى اجر داخل الوطن العربى وضرب مثلا على ذلك بعمولة ن العامل الآسيوى يتعاقد للعمل فى الكويت على 24 ديناراً فقط شهريا فى حين ان الحد الادنى لاجر العامل العربى حوالى 70 ديناراً كما ان العامل الآسيوى يتعاقد للعمل فى السعودية مقابل 400 ريال مقابل 800 ريال تعتبر الحد الادنى لاجر العامل العربى.

ويضيف على خليل ان توحيد التشريعات العربية وفى مقدمتها تشريعات العمل يعطى العرب ميزة نسبية فى صراعهم مع التكتلات الدولية والاقليمية التى تسعى للسيطرة على الخيرات والموارد العربية كما ان صياغة قانون عمل عربى موحد سوف يساعد على منح العمالة حرية اكبر فى التنقل بين الدول العربية لان اساليب التعامل ستكون شبه موحدة وبالتالى سيؤدى ذلك إلى المزيد من توثيق اواصر وعرى العلاقات العربية وتوجيه لطمة قوية للقوى الخارجية التى تسعى إلى تهميش الدور العربى حتى داخل حدوده فى سعيها الدائم لتحقيق مصالحها الشخصية

الموضوع الرئيسى : الجات — اسم كاتب المقال : محمد العمارى
الموضوع الفرعى : والعالم العربى — رقم العـــــدد : ٢١٧٧٠
المصـــــدر : العالم اليوم — تاريخ الصـــدور : ١٩٩٧/٣/٢٨

جو من الثقة

التفكير فى صياغة قانون عمل عربى موحد فكرة طيبة ولكنها تحتاج إلى وقت اكبر للدراسة والخروج بافضل النتائج لان التسرع فى الصياغة والتطبيق قد يؤدى إلى نتائج عكسية تماما وغير متوقعة ويكون من الصعب علاجها او تلافى آثارها هذا ما يؤكده محمد الطيب وزير العمل اليمنى الذى يرى ان عملية صياغة قانون عمل عربى ليست بالامر الهين او البسيط الذى يمكن ان يتم فى جلسة واحدة يكتفى المشاركون فيها فى احتساء الشاى والقهوة ثم اعلان نتائج مشاوراتهم ومناقشاتهم لان مثل هذا الامر من الامور المهمة والخطيرة حيث يتعلق به مستقبل حوالى 100 مليون عامل عربى فى جميع الدول العربية.

ويضيف الوزير اليمنى انه بالرغم من اختلال توزيع القوى العاملة العربية على دول الوطن العربى الا ان الجميع سوف يتضرر بكل تاكيد عند حدوث اخطاء فى الصياغة او اغفال بعض الجوانب المتعلقة بخصوصيات بعض الدول لأن كل دولة لها ايضا ظروفها ومشاكلها الخاصة التى يجب ان تؤخذ فى الاعتبار عند التفكير فى صياغة مثل هذا القانون.

ويؤكد الطيب ان صياغة قانون عمل عربى موحد سيوجد جوا من الثقة فى التعاملات العربية لان مثل هذا القانون سيجمع الطبقة العاملة العربية التى تمثل اكثر من 25٪ من حجم سكان الوطن العربى وبالتالى سيكون خطوة جادة ومهمة على طريق الوحدة العربية التى يأمل الجميع ان تتم رغم تأخرها لسنوات عديدة.

ويشاركه الرأى تاج السر عبدون رئيس الاتحاد العام لعمال السودان الذى يرى ان مثل هذا القانون يمثل خطوة مهمة لتدعيم الروابط العمالية العربية التى يمكنها اصلاح ما افسدته السياسة اذا ما تم تفعيل الاتفاقيات الخاصة بشئون العمالة.

ويقول عبدون ان الطبقة العاملة العربية هى من اكثر الطبقات العربية سعيا للوحدة منذ حقبة الستينيات حيث انها هى التى حملت لواء الكفاح ضد الاستعمار وبفضلها تحقق للدول العربية استقلالها وسيادتها كما ان الطبقة العاملة العربية ذات توجهات متقاربة رغم اختلاف النظم الاقتصادية المطبقة فى الدول العربية لان هذه الطبقة تبحث دائما ومنذ القدم عن الوحدة الاقتصادية العربية لأنها تدرك جيدا انه لا مستقبل للامة بدون وحدتها لذلك لابد من اعادة الحياة إلى الاتفاقيات والقرارات والبروتوكولات الخاصة بالتعاون العمالى والنقابى العربى سواء على مستوى التعاون الثنائى او الجماعى بين الدول العربية.

وعلى نفس الدرب يسير السيد راشد رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر الذى يؤكد ان صياغة قانون عمل عربى موحد احدى الخطوات المهمة لاضفاء نوع من التميز على التكتل العربى الذى لابد وان يتم فى اسرع وقت لمواجهة المنافسة الشرسة التى خلفتها التكتلات الدولية والاقليمية لان مثل هذا القانون على حد تعبيره سوف يساعد على تقريب وجهات النظر العربية ومنح العمالة العربية ميزة تنافسية داخل الوطن العربى فى وجه الزحف الاصفر «يقصد العمالة الآسيوية» التى بدأت تغزو الوطن العربى بشكل مقلق يساعدها فى ذلك رغبة بعض اصحاب الاعمال العرب فى الحصول على عمالة رخيصة بغض النظر عن خبراتها ومؤهلاتها وتميزها فى الوقت الذى تتوافر فيه العمالة العربية المؤهلة والمدربة.

وابدى راشد استعداد الاتحاد العام لنقابات عمال مصر للمساهمة فى تقديم خبراته عند البدء فى صياغة مثل هذا القانون نظرا لما يتمتع به الاتحاد من خبرة تراكمت على مدى 40 سنة منذ انشائه حتى الآن ومع ذلك يؤكد السيد راشد ان طرح هذه الفكرة سيلقى معارضة من قبل بعض الدول العربية وسيستغرق وقتا طويلاً وضرب مثلاً على ذلك بقانون العمل الموحد المصرى الذى تم الانتهاء من صياغته وموافقة مجلس الدولة عليه منذ 3 سنوات ومع ذلك لا يزال حبيس ادراج مجلس الشعب ولم يتم مناقشته حتى الآن تمهيدا لاقراره واعرب عن امله فى ان يتم مناقشة القانون خلال الدورة البرلمانية الحالية نظرا للحاجة الشديدة لتطبيق هذا القانون الذى اعتبرته منظمة العمل الدولية مثالا للقوانين النموذجية التى تراعى مصالح جميع الافراد ولم تنتصر طرفاً على آخر من اطراف العملية الانتاجية.. وتساءل راشد اذا كان هذا هو الحال بالنسبة لقانون خاص بدولة واحدة فكيف سيكون الوضع بالنسبة لقانون يمس مصالح 21 دولة؟!

دراسة متانية

ويطالب ثابت الهارون رئيس اتحاد عمال الكويت باجراء دراسة متانية للتشريعات العمالية العربية قبل التفكير فى صياغة قانون عمل عربى موحد حتى يمكن تجنب المخاطر والسلبيات الناجمة عن تعارض المصالح بين بعض الدول العربية ويؤكد ان الفكرة تحتاج إلى مزيد من التفكير والوقت قبل طرحها على الرأى العام العربى بحيث يتم تمهيد الاجواء لها وعلى كل حال فإن هذه الفكرة سيكون من الصعب جدا طرحها قبل 10 سنوات على الاقل لان الدول العربية تحتاج فى الوقت الراهن إلى اقامة تكتل اقتصادى عربى لمواجهة التكتلات الاقتصادية العملاقة مثل «الآسيان» والنافتا والاتحاد الاوروبى. مشيرا إلى انه بعد تحقيق الوحدة العربية الشاملة فى اى مجال سيكون من السهل التفكير فى بدء تعميمها فى المجالات الاخرى.

الخصوصية الشديدة

اما مساعد بن محمد السنانى وزير العمل السعودى فيرى ان التفكير فى صياغة قانون عمل عربى موحد فكرة غير مجدية ولن يكتب لها اى قدر من النجاح نظرا للخصوصية الشديدة لكل دولة من الدول العربية بالاضافة الى اختلاف عناصر النشاط الاقتصادى فى كل دولة لذا جاءت التشريعات العمالية العربية متضاربة ومتناقضة الى حد بعيد بسبب هذا الاختلاف كما ان كل دولة عربية قامت بصياغة تشريعاتها العمالية حسب احتياجاتها وبما يتناسب مع خصوصياتها.

ويقول ليس المطلوب صياغة قانون عمل عربى موحد بقدر ماهو مطلوب تفعيل جميع الاتفاقيات والقرارات العربية واعادة الحياة اليها مرة اخرى بعد ان تجمدت فى ثلاجات الانتظار سواء في ادراج الوزارات بالنسبة للاتفاقيات الثنائية او فى مكاتب الجامعة العربية والهيئات العربية بالنسبة للاتفاقيات الجماعية لانه من باب اولى ان نفعل الاتفاقيات التى تمت صياغتها بدلا من الدخول فى عناء التفكير فى صياغة مواد وبنود قانونية جديدة لان فى ذلك مضيعة للكثير من الوقت والجهد والمال مشيرا الى ان سوق العمل فى بلاده ظل مفتوحا علي مصراعيه امام العمالة العربية بدون مشاكل ولكن تمت اعادة النظر فى تنظيمه بعد تزايد الحاجة الى تشغيل المزيد من الايدى العاملة الوطنية مما ادى الى تقنين عملية استقدام العمالة الاجنبية للحفاظ على استقرار سوق العمل.

محلك سر!!

احمد خالد الكليب وزير العمل والشئون الاجتماعية السابق بالكويت اتفق مع رأى وزير العمل السعودى فى ان كل دولة عربية لها خصوصياتها وبالتالى ما يناسب البعض لن يناسب البعض الاخر وبالتالى فان مثل هذا القانون لن يجد موافقة جماعية من كل الدول العربية.

ويقول الكليب ان التفكير فى صياغة مثل هذا القانون يجب ان يؤجل حتى اشعار اخر وذلك لحين رسم سياسات التعاون العربى لان العرب حاليا فى امس الحاجة الى الوحدة والترابط لان المنافسة العالمية لاترحم وقطار التطور التكنولوجى لاينتظر احدا مشيرا الى ان العرب اذا لم يتمكنوا من الاتفاق على اسلوب وشكل التعاون فيما بينهم خلال السنوات القليلة القادمة التى ستشهد التطبيق النهائى لاتفاقية الجات وبدء عصر السماوات المفتوحة والاسواق المتاهبة لاستقبال كل شئ بدون اى رقابة فانهم لن يستطيعوا ابدا صياغة شكل وحدوى وسيقفون «محلك سر».

الموضوع الرئيسي :	العمالة	اسم كاتب المقال :	محمد العمارى
الموضوع الفرعي :	والعالم العربي	رقم العـــــدد :	٢١٧٧
المصــــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٧/٣/٢٨

ويتساءل الكليب بدهشة كيف ينادى البعض بصياغة قانون عمل عربى موحد وهناك بعض الدول التى ليست بها تنظيمات نقابية للعمل بل انها لاتعترف بمثل هذه التنظيمات مما دفع الاتحاد الدولى لنقابات العمل العربى بشكوى ضدها لمنظمة العمل العربية اثناء انعقاد مؤتمر العمل العربى بالاقصر فى بداية الشهر الحالى وقد تم اعطاء هذه الدول فرصة لتصحيح اوضاعها وأزالة اسباب هذه الشكوى حتى لايتم اتخاذ عقوبات ضدها.

ويطالب الكليب منظمة العمل العربية بالقيام بدور اكبر فى توثيق عرى التعاون العمالى العربى والمساهمة فى تفعيل الاتفاقيات والقوانين والقرارات التى تمت صياغتها باشراف المنظمة ولم تدخل الى حيز التنفيذ والتطبيق حتى الآن.

ويرى الدكتور عبدالحميد الصائغ وزير العمل العراقى ان الوطن العربى يحتاج الى ماهو اهم من صياغة قانون عمل عربى موحد لانه على حد قوله ما اكثر القوانين والاتفاقيات العربية التى اقيمت لها الافراح والزينات وتناقلتها جميع وسائل الاعلام العربية ثم دخلت فى حالة بيات شتوى دائم اما ما يراه وزير العمل العراقى اهم فيتمثل فى ضرورة لم الشمل العربى من جديد وفتح اسواق العمل العربية امام العمالة العربية وعدم الاستعانة بالعمالة الاجنبية الافى اضيق الحدود وفى التخصصات والمهن غير المتوافرة فى صفوف العمالة العربية.

ويقول الصائغ ان بعض الدول العربية تفضل الاستعانة بالعمالة الاجنبية على حساب العمالة العربية المتوافرة بكثرة فى المهن والتخصصات المطلوبة بدون وجه حق مما يؤدى الى هجرة رأس المال العربى الى الدول الاجنبية المصدرة للعمالة وبالتالى لايكون هناك اى استفادة من المال العربى داخل الحدود العربية الا فى نطاق ضيق للغاية.

ويطالب وزير العمل العراقى بتفعيل جميع الاتفاقيات والقرارات العربية الصادرة عن منظمة العمل العربية وجامعة الدول العربية بشأن حرية تنقل الايدى العاملة العربية داخل الوطن العربى والحفاظ على حقوقها وحمايتها وتوفير قدر من التامين الصحى والاجتماعى لها بالاضافة الى ضرورة تنحية الامور المتعلقة بالعمالة عن اى خلافات سياسية تنشا بين بعض الاقطار العربية لان قوة العرب فى وحدتهم والوحدة لن تتحقق الا من خلال هدف قومى يسعى اليه الجميع.

قانون استرشادى

ويرى مطر حميد الطاير وزير العمل والشئون الاجتماعية فى دولة الامارات العربية المتحدة ان صياغة قانون عمل عربى موحد لن يتم اصلا لانه سيواجه اعتراضات كثيرة من بعض الدول العربية حيث ستعتبر كل دولة بعض نصوص وبنود القانون المقترح تدخلا من الاخرين فى شئونها الداخلية.

ويقول وزير العمل الاماراتى انه يمكن صياغة قانون استرشادى لمساعدة الدول العربية فى تسيير الامور والشئون العمالية بشكل متقارب ويكون هذا القانون متمتعا بقدر كبير من المرونة فى مواده بحيث يتناسب مع طبيعة العمل والاداء ويقدم حلولا فعالة للمشاكل المتوقعة فى كل دولة عربية.

ويركز الطاير على ضرورة تفعيل الاتفاقيات الخاصة بالعمل العربية وعلى رأسها حرية تنقل الايدى العاملة العربية داخل الوطن العربى وتوفير الحماية الكاملة لها.

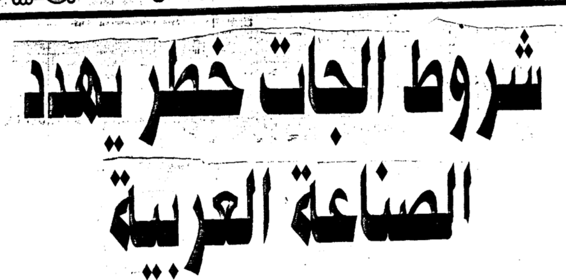
حيدر ابراهيم امين عام اتحاد العمال الفلسطينى تساءل من سيلتزم بتنفيذ بنود هذا القانون اذا تمت صياغته بشكل متحضر يرضى جميع الرغبات ووافقت عليه جميع الدول العربية بلا استثناء؟

ثم اجاب هو على نفسه بقوله لن يلتزم بهذا القانون الا القلة القليلة من الدول العربية لان التجارب علمتنا ان العرب يوقعون على الاتفاقيات دائما وبسرعة البرق ثم تقوم كل دولة بعد ذلك بتفسير بنود القانون او الاتفاق على اهوائها الشخصية بل ان التناقض يزداد اكثر عندما يختلف التزام الاطراف العربية ببنود الاتفاقيات فى نفس الموقف فما اقرره انا فى موقف معين قد يكون متعارضا تماما مع ما اقرره فى نفس الموقف اذا تكرر بعد فترة وذلك حسب الظروف السائدة والحالة المزاجية للقائمين على تطبيق النصوص وهو ما يتعارض اساسا مع روح القانون.

ويضيف حيدر ابراهيم ان الدول العربية وافقت بالاجماع خلال مؤتمر العمل العربى الذي عقد بالمغرب عام 1974 على قرار بشان حرية تنقل الايدى العاملة العربية داخل الوطن العربى ومع ذلك لم يلتزم احد بتنفيذ هذا القرار حتى الآن رغم مرور اكثر من 24 سنة على اقراره وبالتالى فان معظم الاتفاقيات والقرارات والقوانين العربية لاتعدو ان تكون مجرد حبر على ورق!! ولحل هذا اللغز وتفعيل هذه الاتفاقيات وعودة الحياة اليها مرة اخرى يقول حيدر ابراهيم ان الامر سهل وميسور ويتطلب ان يقوم وزراء العمل العرب برفع هذه القرارات والاتفاقيات الى وزراء الخارجية الذين يقومون بدورهم برفعها الى الملوك والرؤساء العرب لاعتمادها واقرارها وضمان تنفيذها وهذا هو السبيل الوحيد لاضفاء الشرعية على جميع القوانين والاتفاقيات العربية.

الموضوع الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :	
الموضوع الفرعي :	والعالم العربي	رقم العـــــدد :	٢٣١٩
المصـــــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـدور :	١٩٩٨/٩/١٣

المدير العام للمنظمة العربية للتنمية الصناعية في حوار مع « العالم اليوم »:



الصناعة العربية فى خطر فهى للأن بين مطرقة الجات وسندان الشر دات متعددة الجنسية الأمر الذى يهددها بمختلف قطاعاتها خاصه الصناعات الصغيرة والمتوسطة التى أصبحت تمثل طوق النجاة الوحيد لإيجاد صناعة عربية قادرة علي مواجهة التحديات العالمية. «العالم اليوم» التقت بالمهندس طلعت بن ظافر الظافر المدير العام للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين لتطرح عليه هموم الصناعة العربية وكيفية الخروج بها إلى آفاق الصناعة العالمية. بداية تزايد الحديث مؤخرا فى عدد من الدول العربية عن أهمية دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة فى التنمية ما هو وضع هذه الصناعات فى الوطن العربى؟

● تمثل الصناعات الصغيرة والمتوسطة حوالي 89٪ من الصناعات التحويلية في منطقة الدول الصناعية المتقدمة وتمثل الصناعات التحويلية جوهر عملية التصنيع والمدى الذى تصل إليه أى دولة فى إقامة صناعاتها التحويلية سواء كان ذلك من ناحية الكمية أو النوع مرحلة التقدم التى خطتها تلك الدولة فى طريق التنمية حيث تمثل الصناعات التحويلية مدى استغلال الثروات الزراعية الطبيعية لانتاج سلع متنوعة من أغذية ومنسوجات وغيرها وقد سجلت الصناعات الصغيرة والمتوسطة معدلات مرتفعة خلال الاعوام القليلة الماضية على مستوى الدول العربية إذ بلغ عددها فى عام 1990 114 ألفا ارتفع إلى 131 الف منشأة عام 1995 بمعدل زيادة بلغ حوالى 15٪ تزامن ذلك مع ارتفاع عدد العاملين بهذه الصناعات من مليون و815 الف عامل عام 1990 إلى 2 مليون و397 ألف عامل عام 1995 بزيادة حوالى 32٪.

وقد ارتفعت قيمة انتاج الصناعات الصغيرة والمتوسطة من حوالى 35 مليار دولار عام 1990 إلى حوالى 60 مليار دولار عام 1995 بزيادة قدرها 71٪ وارتفعت قيمة انتاج هذه الصناعات من قيمة انتاج الصناعات التحويلية من 48٪ عام 1990 إلى 52٪ عام 1995 مما يدل على تنامى هذه الصناعات على حساب الصناعات الأخرى.

وقد ارتفعت انتاجية العامل العربى فى الصناعات الصغيرة والمتوسطة خلال الاعوام 90 - 1995 بنسبة 36٪ فى حين أن نسبة الارتفاع فى الصناعات التحويلية كانت بحدود 17٪ وفى إجمالى الصناعة بحدود 12٪ فقط ومن ناحية أخرى فإن القيمة المضافة للصناعات الصغيرة والمتوسطة بلغت 12 مليار دولار عام 1990 وارتفعت إلى 20 مليار دولار عام 1995 بزيادة قدرها 70٪.

وقد بلغت صادرات منتجات الصناعات الصغيرة والمتوسطة حوالى 14,6 مليار دولار عام 1990 وارتفعت إلى 17,9 مليار دولار عام 1995 بمعدل زيادة قدره 23٪ بينما بلغت واردات منتجات الصناعات الصغيرة والمتوسطة 24 مليار دولا رعام 90 وارتفعت إلى 29.9 مليار دولار عام 95 بزيادة قدرها 10٪ مما يعنى أن نسبة زيادة الواردات لهذه الصناعات أقل من نسبة الزيادة فى الصادرات الأمر الذى يجب تداركه بتفعيل هذه الصناعات ودفعها بالكوادر الفنية المدربة والمال اللازم لتشغيلها.

حوار - أحمد الجبلاوى

■ **ما أبرز المعوقات التى تقف حائلا دون بلوغ الصناعات الصغيرة والمتوسطة مستوى نظيرتها فى الدول المتقدمة؟**

● أولا لايجب أن تكون الفروق الواضحة بين صناعتنا الصغيرة والمتوسطة وبين ما هو قائم فى الدول المتقدمة عاملا لإحباط الطموح فى التقدم بل على العكس حافزا لتخطيط المستقبل بطريقة مرتبة وواعية خاصة أن معظم المؤشرات التى سبق ذكرها تسير نحو الافضل خلال الفترة من عامى 1990 - 1995 ولعل أبرز المشاكل والمعوقات التى تواجه هذه الصناعات ضعف المعلومات والاحصائيات المتوافرة عن الصناعات الصغيرة والمتوسطة فى العديد من الدول العربية ويرجع السبب الرئيسى إلى عدم رغبة المسئولين عن هذه الصناعات فى نشر هذه المعلومات للاحتفاظ بسرية العمل والمنافسة وغياب استراتيجية واضحة للتخطيط بعيد وقريب المدى لعدد المصانع ومنتجاتها وأحجامها وتوزيعها الجغرافى وعدم تكامل هذه الصناعات فيما بينها وبين الصناعات الكبيرة وضعف الدراسات الاقتصادية التى تعد لانشاء هذه المصانع وعدم أخذ جميع المستلزمات والمتغيرات الداخلية والخارجية فى الاعتبار أيضا من المعوقات ضعف أو غياب الدراسات المسبقة للاستثمار وكيفية الحصول على مصادر التمويل وقلة الجهات المساعدة لضمان الاستثمار وغياب الأسس والشروط الواضحة للاستفادة من خدماته ويصاحب ذلك ضعف المؤسسات والشركات الوطنيه أو العربية المتخصصة فى إنشاء المشاريع الصناعية وتركيب وتشغيل المعدات وتشغيلها بالشكل الاقتصادى وصيانتها وتطويرها ومن المشاكل المؤثرة فى الصناعات الصغيرة والمتوسطة سنويا اختيار الكوادر العاملة وتدريبهم بالصيغة التى تجعلهم ملائمين للإدارة وتشغيل المعدات وتسيير العمليات الانتاجية ومستلزماتها مع صعوبة التكيف مع التكنولوجيا الحديثة ومواكبة التطورات الجديدة الخاصة باساليب تخطيط الانتاج والسيطرة النوعية والسيطرة على الخزين وضعف المرونة فى القوانين والتعليمات الخاصة باستيراد المواد الأولية أو المستلزمات الصناعية أو استقدام الخبراء أو التصدير ومن بين المعوقات أيضا تعدد مصادر المواصفات المستخدمة وتباينها وضعف الرقابة الكاملة على تطبيقها وأخيرا عدم توافر شركات أو مؤسسات معنية بدراسة وتوفير مواد التعبئة والتغليف ملائمة واقتصادية.

الموضوع الرئيسي : الجات | اسم كاتب المقال :
الموضوع الفرعي : والعالم العربي | رقم العـــدد : ٢٣١٩٠
المصـــدر : العالم اليوم | تاريخ الصـدور : ١٩٩٨/٩/١٣

■ وكيف يمكن تصحيح هذه المشاكل والمعوقات في رأيك؟

● اعدت المنظمة دراسة بهذا الخصوص تتسم بالواقعية بغرض تطوير هذه الصناعة وصولا بها إلى مستويات اقرب لمؤشرات الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الدول المتقدمة. واول هذه المقترحات لحل مشاكل صناعاتنا الصغيرة. وضع تعريف محدد عن هذه الصناعات ويتم بعدها تعميمه على جميع الدول العربية ليكون تعريفا موحدا مع الاخذ في الاعتبار الظروف والمؤشرات الواقعية المتعلقة بالصناعة العربية والتى على اساسها يتم وضع مؤشرات واضحة ومحددة لتحديد الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية.

والاهتمام بالمعلومات الداخلية والخارجية الخاصة بهذه الصناعات وبث الوعى المعلوماتى لدى المعنيين في هذه الصناعات ليشعروا بانها لفائدتهم وللمساعدة في اتخاذ القرارات المطلوبة لتطوير منشآتهم. وانشاء بنك معلومات خاص بالصناعات الصغيرة والمنوسطة يشمل جميع عوامل الانتاج ومستلزماتها وخدماتها المتعلقة بالمصادر والطاقة الانتاجية والنوعية والمواصفات والمواد الاولية والمنتجة عرضيا والايدى العاملة والاسعار والتكنولوجيا والتاثيرات البيئية وغيرها على المستويات الوطنية والعربية والاقليمية والدولية مستفيدين من الخدمات التى تقدمها شبكة الانترنت بهذا الخصوص.. أنه لكل ما سبق يستلزم العمل على دراسة الانظمة والقوانين المتعلقة بالصناعات الصغيرة والمتوسطة وتعديلها وفق الاستراتيجيات المقترحة للمساهمة في تفعيل وتطوير هذه الصناعات سواء كانت تلك القوانين لها علاقة بالاستيراد والتصدير او الضرائب او استخدام الخبراء.. والعمل على تكامل هذه الصناعات افقيا فيما بينها وبين الصناعات الكبيرة وتعزيز صيغة التعاقد من الباطن بين هذه المشاريع على المستويين القطرى والقومي.

■ حدثنا عن اوجه التعاون بين المنظمة ونظيراتها على مستوى الوطن العربى وعلى مستوى العالم؟

● بالنسبة للوطن العربى فلدينا قنوات اتصال مستمرة مع جميع الاتحادات والمنظمات النوعية العربية ذات العلاقة وهناك دائما تنسيق وتكامل فيما بيننا مثل الاتحاد العربى للصناعات الغذائية واتحاد الاسمدة العربى وغيرها. اما على مستوى العالم فهناك اتفاقيات تعقدها مع الجهات المعنية سواء لاستقدام خبرات او للحصول على منح لتدعيم الصناعة العربية وآخر هذه الاتفاقيات اتفاقية بين جامعة الدول العربية والاتحاد الاوروبى ممثلا في المفوضية الاوروبية يتم بمقتضاها منح المنظمة مليونى دولار على حوالى 3 سنوات لتطوير المواصفات القياسية العربية حيث يتكلف مشروع التطوير 3,5 مليون دولار تتحمل منها المنظمة 1,5 مليون دولار. ويحضرني في هذا المجال التذكير بان المنظمة انتجت منذ تاسيسها قبل 20 عاما.1200 مواصفة قياسية. وسيتم خلال السنوات الثلاث القادمة انتاج 1200 مواصفة قياسية اخرى بواقع 200 مواصفة جديدة سنويا بالتعاون مع الاتحاد الاوروبى.

■ في رأيك ما اهم التحديات التى تؤثر على الصناعة العربية في ظل نظام عالمي جديد؟

● ان اهم التحديات التى تواجهنا في المنظمة العربية للتنمية الصناعية هى منظمة التجارة الدولية واتفاقياتها التى تعرف بـ «الجات» والتى تؤثر سلبيا على صناعاتنا العربية نظرا للقيود والشروط التى تضعها هذه الاتفاقيات.

ومن واجبنا ان نحذر من خطورة هذه الشروط والتنبه لها لكى نستطيع معالجتها.. ومما لاشك فيه ان انشاء منطقة التجارة الحرة العربية يدفع بالصناعة العربية إلى الامام ويمكنها من ان تواجه التحديات الدولية خاصة عندما تتم ازالة القيود الجمركية بين الدول العربية.

■ ما اهم التوصيات التى اقرها المؤتمر الثامن للتنمية الصناعية في الدول العربية الذى انعقد مؤخرا في سوريا؟

● لعل اهم توصيات هذا المؤتمر الذى انعقد في ظل متغيرات دولية عديدة هى التاكيد على الاسراع باقامة تكتل اقتصادى عربى يعزز موقع البلاد العربية في النظام الاقتصادى الدولى الجديد ويزيد من القدرة التنافسية لقطاعات الصناعة العربية في الاسواق الوطنية والعالمية ويكسبها موقعا تفاوضيا افضل مع العالم الخارجى في عصر يعتبر التكتل فيه. لاكتساب المزيد من القدرة على التنافس والنفوذ - من ابرز سماته واوضح معالمه.. كذلك اوصى المؤتمر باعطاء قضية تكييف قطاعات الصناعة العربية مع المستجدات الدولية اهمية قصوى بهدف المساعدة على تطويرها وتسويق نشاطاتها وضمان حصة العرب في الاسواق الوطنية والعالمية مع زيادتها.

